جامعة مولود معمري تيزي- وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية.

مشكلة الأقليات وتأثيرها على الأمن في المتوسط
-دراسة حالة أكراد العراق "2003-2016"

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية

تخصّص: دراسات متوسطية

إعداد الطالبتين:

- نايلي خلوجة
- طريف فاطمة زهرة

إشراف الأستاذ:

عمرون محمد

لجنة المناقشة:

- الأستاذ: سيد احمد الكبير.....رئيسا
- الأستاذ: عمرون محمد.....مشرفا
- الأستاذة: قساس يونس.....مناقشا

السنة الجامعية:2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الشكر لله عز وجل الذي أنار لنا الدرب و فتح لنا أبواب العلم و أمدنا الصبر و الإرادة تتسابق الكلمات وتتزاحم العبارات لتنظم عقد شكر مليء بأسمى عبارات التقدير و العرفان التي نتقدم بها إلى الأستاذ المشرف محمد عمرون على تقبله مسؤولية الإشراف على هذا العمل المتواضع و على نصائحه القيمة و تشجيعاته و توجيهاته التي رافقتنا طيلة الإعداد لهذا العمل.

و إلى أساتذة لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة الأستاذ..عمرون محمد مشرفاومناقشاو الاستاذ سيد احمد الكبير رئيسا و الاستاذ قساس يونس عضوا مناقشا.

كما نتقدم بوافر الشكر الجزيل و فائق الإحترام إلى كافة أساتذة العلوم السياسية و العلاقات الدولية لجامعة تيزي وزو الذين أشرفوا على تأطيرنا منذ بداية مسارنا الجامعي.

إلى جميع الموظفين العاملين في مكتبة القسم فلهم كل الإحترام و التقدير.

إلى أعز أصدقائنا الذين مدو لنا يد العون أثناء إعدادنا لهذا العمل،وكل زملائنا وطلبة قسم العلوم السياسية الذين تشاركنا معهم درب طلب العلم.

تقبلوا منا تحية عطرة بريحان الإحترام و التقدير.

شكرا

الإهـــــــداء

إلى شمس الأمان و أحلى أوطاني

صدر ملئه جنان الحنان

إلى من فرشت دروب حياتي بالريحان و الياسمين

والدتي شعلة تزيد للنور اللمعان

إلى أغلى إنسان في الوجود

وفاق حبه كل الحدود

إلى من غمرني بالرفق والود

أبي الذي كان أكثر من سندي

ناديت بكلمة أخي فلم أجد ما يطمئن قلبي سواها

يا من رافقني في درب الحياة بحلوها و مرها

و علمتني كيف أمشي على دروبها

أخي مجيد غلاوتك في قلبي لا حدود لها.

إلى أعز الناس على قلبي

عائلتي التي زينت في الحياة كل الأبواب

أخواتي سميحة، نصيرة، نوال، زوجة أخي فايزة

أخي لياس و أنيس

إلى البراءة التي زادت نورا للعائلة إبنة أخي دانيا و أخوها أيلان.

إلى كل عائلة نايلي

ألا لكل الحلا في الدنيا ما يوازيها

أصدقائي الذين أضافوا للحياة أجمل معانيها

تقبلوا احترامي و تقديري صديقي يوسف، رزاق، أمزيان، صديقاتي تسعديت، تنهينان، شهيرة، صفية.

إلى من كان له يد العون في إنجاز هذا العمل فضائله لن أنساها إليهم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع.

خلوجة نايلي.

الإهداء

أتقدم بالشكر الجزيل

إلى كل أفراد عائلتي الكريمة

بدءا بأعز و أغلى الناس إلى قلبي والدي الكريمين

و إخوتي الأعزاء : كاميلية، ليديا و عز الدين.

إلى زوجي و شريك حياتي

إلى كل عائلة شتوان كبيرهم و صغيرهم.

وإلى كل الأحباب و الأصدقاء

طريف فاطمة زهرة.

مقدمـة :

الإشكالية :

فرضيات الدراسة :

الإطار المنـهجي للدراسة :

حدود الدراسة :

أسباب اختيار الموضوع :

أهمية الموضوع :

أهداف الدراسة :

صعوبات الدراسة :

تقسيم الدراسة :

أدبيات الدراسة :

الإطار النظري للدراسة :

الفصل الأول:

الإطار النظري للأقليات

المبحث الأول: الأقليات و المفاهيم المشابهة

المطلب الأول: التعريف اللغوي للأقليات

المطلب الثالث: العناصر المرتبطة بمفهوم الأقلية و المفاهيم المشابهة لها

المبحث الثاني: معايير تحديد الأقليات و تصنيفها و أنواعها

المطلب الأول: معايير تحديد الأقليات

المطلب الثاني: تصنيف الأقليات

المطلب الثالث: أنواع الأقليات

المبحث الثالث: المواثيق و الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الأقليات

المطلب الأول: الصكوك العالمية المتعلقة بحماية الأقليات

المطلب الثاني: المصادر الإقليمية لحماية حقوق الأقليات

الفصل الثاني:
الأقلية الكردية

المبحث الأول : الكرد وكردستان

المطلب الأول : الأقلية الكردية

المطلب الثاني: دراسة جغرافية سياسية لمنطقة كراستان

المطلب الثالث : اللغة والديانة الكردية

المبحث الثاني : الأزمة الكردية

المطلب الأول : الأكراد قبل وبعد الحرب العالمية الأولى

المطلب الثاني: الأكراد بعد الحرب العالمية الأولى

المطلب الثالث : عوائق قيام الدولة الكردية

المبحث الأول : الحركة الكردية في العراق

المطلب الأول : صفحات من تاريخ الحركة الكردية

الفصل الثالث:
تطور الحركة الكردية في العراق 2003-2016

المبحث الأول : الحركة الكردية في العراق

المطلب الأول : صفحات من تاريخ الحركة الكردية

المطلب الثاني : الفواعل الكردية الرئيسية في العراق

المطلب الثالث : الحركة الكردية العراقية من 2003 -2016 .

المبحث الثاني : طريقة تعامل الحكومات العراقية مع الأكراد

المطلب الأول: حالة الأكراد في فترة الحكم الملكي 1921-1958

المطلب الثاني: الأكراد والجمهوريات الإنقلابية

المطلب الثالث: جمهورية صدام و الأكراد 1979- 2003 :

المبحث الثالث : التدخلات الدولية في العراق

المطلب الأول: التواجد الأمريكي في العراق و تدخلاته فيها.

المطلب الثاني: التواجد الإيراني في العراق و تدخلاته فيها.

المطلب الثالث: التواجد التركي في العراق و تدخلاته فيها

خاتمة

قائمة المراجع

ملخص

ملاحق

الفهرس

مقدمة

مقدمـة :

تعتبر الأقليات باختلاف أصولها العرقية وثقافاتها ودياناتها المكون الأساسي لمعظم دول العالم، إذ يصعب إيجاد دولة ذات مجتمع أحادي الأصل، العرق، والدين، حيث أصبحت تشكل عائقا أمام استقرار العديد من الأنظمة السياسية خاصة في الكثير من الدول المتوسطية،فالحديث عن إشكالية الأقليات مسألة في غاية الأهمية كونها لا تمس مصير الجماعة الأقلية فحسب،وإنما تمتد جذور تأثيرها إلى كافة النسيج الاجتماعي للدولة، بالتالي تهميش أي جماعة سيؤثر بصيغة مباشرة على وحدة الدولة و تمسك القاعدة الاجتماعية فيها، و زعزعة منظومتها الأمنية،وهذا ما يخلق تحديات داخلية تهدد بقاء الدولة،والتي بدورها يمكن أن تخلق تحديات خارجية خصوصا في حال ما إذا كانت هذه الأقليات تحضى بدعم خارجي.

فغياب العدالة في توزيع الثروات الاقتصادية و ضعف الاستجابة لمطالب الأقليات و عدم الاعتراف بوجودها و غياب إشراكها في الحياة السياسية والقطاعات الأساسية للدولة، و تقييد الحركات الفردية و الجماعية يؤدي إلى بلورت أزمات داخلية مثل أزمة الهوية و التشرذم الثقافي وعدم القدرة على بناء دولة وطنية مما ينتج حالة اللااستقرار. إلا أن درجة تأثير الأقليات وفعالية نشاطاتها تتفاوت من دولة لأخرى. حيث بدأ تنامي دور هذه القوميات على الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، و قد برزت أكثر انعكاسات نشاطاتها على الصعيد الداخلي والإقليمي محاولة بذلك إثبات وجودها وتحقيق مطالبها المختلفة باستعمال وسائل عديدة،سياسية وعسكرية"، مما سينجم عن ذلك تشكيل بيئة يكتنفها التوتر والصراع المستمر، ما يمهد الطريق للأطراف الخارجية التي ستعمل جاهدة لتوظيف هذه الأقليات بغية تحقيق مصالحها و بسط نفوذها على المناطق الاستراتيجية عن طريق تقديم المساعدات لهذه الجماعات التي تعمل لتحقيق تطلعاتها ومطالبها للوصول إلى الحكم الذاتي لأقاليمها في إطار الدولة التي تنتمي إليها أو الانفصال.

و بالحديث عن موضوع الأقليات يبرز ملف القضية الكردية الذي يشكل نقطة محورية و حساسة في المنطقة المتوسطية نتيجة اكتسابه أبعاد محلية ودولية، علما أنها ليست وليدة الساعة وإنما تمتد جذورها التاريخية إلى فترة الدولة العثمانية ولا يزال نضال الحركة القومية الكردية في سبيل تحقيق مطالبها مستمرا، فلم يتم بعد حسم الخلافات المتعلقة بهذه القضية.

ثم إن التوزيع الجغرافي المشتت لهذه الأقلية التي تتمركز داخل أربع دول متوسطية (إيران، تركيا، سوريا و العراق) يشكل صعوبة كبيرة في تحقيق المساعي الكردية في تحرير كردستان الكبرى، هذا حيث أثرت نشاطات الأقلية على العلاقات التي تربط بين هذه الدول و حتى في الأوضاع الداخلية لها نتيجة تنامي الوعي القومي للجماعة الكردية في الدول الأربعة، فتطورت الأحداث التي شهدتها المنطقة على الساحة السياسية، الاجتماعية و الإقتصادية أثرت على وحدة الأمن القومي لهذه الدول خاصة الجمهورية العراقية التي أصبحت شبه منهارة خصوصا بعد التدخل الأمريكي فيها سنة 2003، أين تنامت أكثر المطالب الكردية في كردستان العراق، فضعف البيئة السياسية العراقية في هذه الفترة فتح لها الآفاق لتحقيق مكاسب سياسية هامة مكنتهم من صناعة مستقبلهم حسب تطلعاتهم و أهدافهم و أصبح لهم نفوذ على السلطة المركزية في العراق و شكلوا قوة مؤثرة على الساحة السياسية في بغداد.

الإشكالية :

إلى أي مدى تؤثر الأقليات على الأمن في المتوسط على مختلف المستويات المحلية ،الإقليمية و الدولية؟

و في محاولة للإجابة عن هذه الإشكالية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية :

- كيف تم تحديد مفهوم الأقليات و كيف عالجت التشريعات الدولية هذه القضية ؟

- كيف ساهم تطور الحركة القومية الكردية في تحقيق تدويل قضيتها و ما هي معوقات بناء الدولة الكردية ؟
- كيف أثر الحراك السياسي الكردي على أمن و استقرار الدولة العراقية من فترة 2003 إلى غاية 2016وهل تحقيق هدفها في الوصول إلى الحكم الذاتي سيعيد الاستقرار للدولة العراقية.
- ما هي انعكاسات النشاطات الكردية على الساحة الإقليمية و الدولية ؟

فرضيات الدراسة :

قصد تفكيك الإشكالية المطروحة والإجابة عليها تم صياغة الفرضيات التالية :

- كلما قل عمل النظام السياسي في احتواء الأقليات يؤدي ذلك إلى توليد الصراع و غياب استتباب الأمن داخل الدولة.
- تمسك الأقلية الكردية في مطالبها يدفع الأنظمة السياسية للدول التي تتوزع فيها للحد من نشاطاتها.
- كلما حققت الحكومة العراقية المطالب الكردية كلما نجحت في كسب هذه الأخيرة و زاد تمسكها بفكرة البقاء ضمن إيطار الدولة الموحدة.

الإطار المنهجي للدراسة :

تحتاج هذه الدراسة إلى اعتماد مجموعة من المناهج من أجل الإحاطة بظاهرة الأقليات و تأثيرها على الأمن في المتوسط.

- **المنهج التاريخي :**

تم الاعتماد على هذا المنهج لسرد الوقائع التاريخية للحركة الكردية و رصدها خلال تطورها عبر مختلف المحطات التاريخية لتشكل الظاهرة و آثارها على الأمن والاستقرار في المتوسط

- **منهج دراسة الحالة :**

يقتضي التعمق في دراسة وحدة معينة و ذلك قصد الإحاطة بها و إدراك خفاياها و معرفة أهم العوامل المتوفرة في تلك الوحدة و إبراز الارتباطات و العلاقات الوظيفية لأجزاء الظاهرة و باعتبار أن الأقليات في المتوسط كوحدة مأثرة بالوضع الأمني في المتوسط تم الاعتماد على هذا المنهج.

- **المنهج المقارن :**

تم تناول هذا المنهج للمقارنة بين مختلف تلك الأقليات المنتشرة في حوض المتوسط (الأقليات الكردية) بحيث تتميز كل أقلية عن أخرى في توجهاتها و سياساتها لتحقيق مطالبها و يختلف مدى تأثيرها على الوضع الأمني في المتوسط.

حدود الدراسة :

- **الحدود المكانية للدراسة :**

و التي حددت فيها الرقعة الجغرافية محل الدراسة أي المنطقة المتوسطية بالضبط الدول التي تتمركز فيها الأقلية الكردية (تركيا، إيران، العراق و سوريا) وحيث ركزفي هذه الدراسة على الدولة العراقية باعتبارها النموذج الذي تم تبنيه.

- **الحدود الزمانية :**

و قد حدد إطار الدراسة من حيث الفترة الزمنية بالعودة إلى التسلسل التاريخي لنشاط الحركة القومية الكردية، و حصرت الحدود الزمنية للدراسة من الفترة الممتدة مين 2003 إلى غاية 2016.

أسباب اختيار الموضوع :

- **الأسباب الذاتية :**

يعود اهتمامنا لدراسة مشكلة الأقليات و تأثيرها على الأمن في المتوسط إلى أن هذا الموضوع يندرج ضمن إطار تخصص دراسات المتوسطية، حيث أصبحت لهذه المسألة دورا محوريا بارزا يهدد أمن العديد من الدول المتوسطية، بالإضافة إلى فضولنا في متابعة مستجدات هذا الملف و أهم الأسباب و العوامل التي أدت إلى بلورت هذه الإشكالية.

- **الأسباب الموضوعية :**

إن مسألة الأقليات تثير عدة قضايا بسبب اكتسابها أبعاد قومية سياسية، اجتماعية و أمنية و تأثيرها على الأمن القومي للدول التي تنتمي إليها و امتداد تداعياتها إلى الدول المجاورة بالإضافة إلى أنها حضيت باهتمام القوى الخارجية و هذا ما جعلها تكون من أهم المواضيع التي تستلزم الدراسة و التحليل العلمي و الموضوعي فيها كونها أصبحت تشكل تحديا أمنيا يؤثر بشكل مباشر على الدول المتوسطية. و كذا العمل على إبراز نتائج السياسات و الإجراءات المتبناة من قبل هذه الأخيرة اتجاه هذه الأقليات (الأقلية الكردية).

- **الأسباب العلمية :**

تكمن الأهمية العلمية لهذه الدراسة في معرفة كيفية تأثير مسألة الأقليات في رسم و تحديد سياسة الدول التي تتواجد فيها و كذا إبراز أسباب اهتمام الأطراف الخارجية بمسار الحركة القومية الكردية.

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في أن مشكلة الأقليات من أهم المواضيع التي تشهد تطورات و تغييرات مستمرة على الساحة الدولية في المتوسط، و لها تأثيرات تشمل المجالات الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية و الأمنية داخل الدولة، و قد حظيت هذه المسألة باهتمام الدارسين حيث اكتسحت الهيئات الدولية نظرا إلى أن موضوع الأكراد مرتبط بمسألة الاستقرار في المنطقة التي يتواجدون فيها، كما أنهم يشكلون إحدى أكبر القوميات في المنطقة المتوسطية إلى جانب تميزها كونها موجودة في وضعية الأقلية في كل الدول التي يتوزعون فيها، ثم إن دراسة هذا الموضوع يفتح الآفاق لمعرفة طبيعة النتائج و الإنعكاسات التي باتت تحدثها المسألة العرقية و الأقليات على المستوى الداخلي و الإقليمي و الدولي خاصة داخل الدولة العراقية التي شهدت ساحتها السياسية عدة تحولات و تطورات خاصة في الآونة الأخيرة.

أهداف الدراسة :

تتوقف هذه الدراسة على ضرورة استكشاف واقع الدولة القومية و وحدتها القومية بالإضافة إلى استقرار الأسس و الإجراءات التي تتخذها لمعالجة قضية الأقليات داخليا، و اكتشاف أسباب عدم قدرتها لاحتواء هذه الأقلية، بالإضافة إلى إبراز الانعكاسات الداخلية و الإقليمية التي شكلت حجر عثرة أمام تجسيد حوار بينها و بين حكوماتها مع ذكر كيفية تعامل هذه الأخيرة مع الأقلية و طبيعة مطالب الأقليات.

صعوبات الدراسة :

أثناء إعداد بحثنا هذا اعترضتنا مجموعة من الصعوبات، أهمها تعقيد هذا الموضوع من جهة و من جهة أخرى تلك التي تتعلق بطبيعة المراجع و طريقة استغلال، فعلى الرغم من وجود عدة كتابات اهتمت بدراسة الموضوع إلا أنه يغلب عليها طابع الخلاف و التضارب في العديد من التفاصيل مثل تلك المتعلقة بأصل هذه الأقليات، تاريخها...، و خلال هذه الدراسة حاولنا الإحاطة بأبرز الجوانب التي تميز هذه المسألة بهدف الوصول إلى نتائج ذات طابع علمي و موضوعي و منطقي.

تقسيم الدراسة :

يتناول هذا البحث ثلاث فصول يحتوي كل فصل على مجموعة من المباحث بحيث يتناول **الفصل الأول** الإطار النظري للأقليات و صعوبة تحديد و ضبط المفاهيم المناسبة لها، و العناصر المرتبطة بها، أما المبحث الثاني أشرنا فيه إلى معايير تحديد الأقليات، تصنيفها و أنواعها، و بخصوص المبحث الثالث فتم فيه ذكر أهم المواثيق و السلوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

الفصل الثاني : فقد اشرنا فيه إلى الأصول الكردية و تبيين خصوصيات هذا الشعب مع ذكر التوزيع الجيوسياسي للأقلية الكردية في المنطقة المتوسطية.

أما بخصوص **الفصل الثالث** فخصصناه لدراسة حالة أكراد العراق حيث تم فيه التطرق إلى تاريخ الحركة القومية الكردية و أهم الفواعل السياسية التي تسير هذه الحركة، بعد ذلك قمنا بتحديد أهم نشاطات الحركة الكردية خلال فترة 2003 إلى غاية 2006 و دور الأطراف الخارجية في هذه القضية.

أدبيات الدراسة :

1-اعتمدنا في دراستنا على العديد من المراجع أهمها :

كتاب أحمد وهبان حول " الصراعات العرقية و استقرار العالم المعاصر" و الذي قام فيه بدراسة الأقليات و الجماعات و الحركات العرقية في العالم المعاصر و أسباب استمرار نشاطاتها و الوسائل التي تنتهجها في سبيل تحقيق مطالبها و أهم الآثار التي تخلقها في البيئة السياسية للدول التي تنتمي إليها و تداعياتها على الوحدة القومية و أشار من خلاله إلى مجموعة من النماذج المعبرة عن هذه الظاهرة.

2-أطروحة سارة يونس كاكل و هي رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية جامعة الشرق لأوسط والتي نوقشت في 2011 التي تتناول موضوع "**الأكراد والمناطق المتنازع بين الفدرالية و الصراع**" تناولت فيها المسيرة التاريخية لأكراد العراق و تطلعاتهم السياسية في ظل الجمهوريات العراقية المتعاقبة و ركزت فيه على ذكر أهم المناطق المتنازع عليها في إقليم كردستان بالإضافة إلى أهم المكاسب السياسية التي حققتها هذه الأقلية مقارنة بمثيلاتها في الدول المجاورة خاصة بعد فترة 2003 أين أصبحت الأقلية الكردية تحضى بوزن سياسي ثقيل على الصعيد السياسي في العراق.

3-أطروحة ويفي خيرة التي تناولت موضوع " **تأثير المسألة الكردية على الأمن الإقليمي**" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية و العولمة بجامعة "منتوري" التي نوقشت في 2005، و قد ذكرت في هذه الأطروحة طبيعة العلاقة بين الأقلية الكردية و الدولة العراقية، و تأثيرها على الاستقرار الإقليمي و الداخلي و كذلك تحديد درجة تأثيرها على الاستقرار الإقليمي و الدولي و أشارت لأهم تطورات المسألة الكردية في الدول المعنية و محاولة تحليل أبعاد القضية بالتركيز على الحركة القومية الكردية و آفاقها المستقبلية.

الإطار النظري للدراسة :

اقتراب علاقة الدولة بالمجتمع و اعتمادنا عليها لإبراز علاقة المركز بالمحيط بمعنى علاقة الدولة العراقية بالأقليات المتمركزة فيها و كيفية التعامل معها (الأقلية الكردية).

النظرية الواقعية : و تم اللجوء لاستخدامها لمحاولة الإحاطة بالموضوع بشكل كلي و إبراز علاقة الدولة بالأقليات في إطار المصلحة المشتركة و انعكاساتها الإقليمية.

الفصل الأول :

الإطار النظري للأقليات

ليعتبر تبلور مشكلة الأقليات من أهم المسائل التي حضيت بإهتمام الدارسين و الباحثين نظرا لإرتباطها الوثيق بجوانب عدة منها الجانب السياسي و الأمني، و هذا ما يؤثر بصفة تلقائية على الدول المعنية بهذه الظاهرة و بالتالي على الأمن الإقليمي لها، خصوصا عندما يكون هناك تواصل بين جماعات الأقليات فيما بينها لتكريس أهداف و مطالب معنية سواء بطريقة سلمية أو غير سلمية، و في هذا الموضع يظهر دور القوى الخارجية التي تسعى لتوظيف الأقليات لتحقيق مصالح و أهداف معنية، و ذلك عن طريق تقديم الدعم لهذه الأخيرة، أو التدخل بإسم حماية حقوق الإنسان، و عليه لفهم هذه الظاهرة أكثر يتوجب في البداية تحديد مفهوم الأقلية و كيفية التفريق بينها و بين المفاهيم المشابهة و معرفة كيفية تضيفها، إلى جانب هذا يتوجب أيضا التطرق إلى أهم الصكوك و المواثيق الدولية المتعلقة بحماية حقوق مثل هذه "جماعات (الأقليات).

المبحث الأول:

الأقليات و المفاهيم المشابهة

يعتبر مصطلح "الأقلية" من أبرز المصطلحات التي تعرف صعوبة في تحديد تعريف دقيق لها، إذ أنه لا يوجد تعريف جامع له، نظرا لحساسية المواضيع المتعلقة به، إضافة إلى اختلاف التعاريف المقدمة من طرف الباحثين من جهة المضمون و المعنى. و المقصود هنا الجانب الذي يتم التركيز عليه في الدراسة، كما يمكن إسناد هذه الصعوبة أيضا إلى سبب أخر و الذي يتجلى في حساسية هذا المصطلح (الأقلية) بالنسبة للدول ذلك أن الاعتراف بوجودها من شأنه أن يعزز مبدأ حقوق الأقليات و غيرها، لكن رغم هذه العراقيل نجد العديد التعاريف التي حاولت الإحاطة بهذا المصطلح، فمنها التي ركزت على الجانب الاجتماعي و السياسي و منها التي استندت في ذلك على الجانب القانوني.

المطلب الأول

التعريف اللغوي للأقليات

- اشتق لفظ "أقلية" من "قليل" و هي في لسان العرب "القلة" ضد "الكثرة" أي القليل عكس كثير (الكثرة).
- أما في اللغة الفرنسية فيطلق عليه « minorité » و المقصود به الشخص الذي لم يبلغ بعد سن الرشد أي السّن القانونية.
- و في اللغة اللاتينية نجده باسم « minor » و الذي يعني « moindre » و يشير هذا المصطلح إلى القاصر الذي يعتبر عاجزا حسب أحكام القانون المدني.

- أما في الانجليزية فنجد هذا المصطلح باسم« minority »ويقصد به الأقلية البرلمانية، وقد اعتمد هذا التفسير منذ القرن الثامن عشر، و سجّل فيها قواميس القرن العشرين تحت اسم الأقليات الوطنية أو الاثنية.

فالأقلية إذن تقابلها الأغلبية و هي لا تحظى بكل الحقوق التي تتمتع بها الأغلبية[1].

المطلب الثاني

التعريف الاصطلاحي للأقليات

لقد تعدد التعاريف المقدمة لمصطلح "الأقليات"، و ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى الجوانب التي يعتمدها الباحثون في معالجة هذا الأخير، فمنهم من يستند إلى المعيار العددي، و منهم من يتجه إلى جوانب أخرى كالتركيز على الاختلاف من حيث الجنس،

اللغة، التقاليد و غير ذلك، و لعل أبرز التعاريف المقدمة نجد :

1) تعريف محكمة العدل الدولية الدائمة للأقلية و الذي قدمته في 1930 بحيث تعتبرها "مجموعة من الأشخاص تعيش في دولة أو منطقة معينة، و لها أصلها العرقي، دينها و لغتها و تقاليدها الخاصة بها، و هي متحدة من خلال هوية العنصر و الدين، اللغة و التقاليد في ظل الشعور بالتضامن فيما بينهم، بغرض المحافظة على تقاليدهم و على شكل عبادتهم، و ضمان تعليم و تربية أبنائهم بالموافقة لروح و تقاليد أصلهم العرقي، و يقدم هؤلاء الأشخاص مساعدتهم لبعضهم البعض"[2].

---

[1] فتيحة بن نعمان، **تجسيد الحماية الدولية لحقوق الأقليات**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق، 2005)، ص 09.

[2] **وائل أحمد علام، حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام، مصر** ،دار النهضة العربية، 1994، ص 12.

.* اللجنة الفرعية : هي إحدى أجهزة الأمم المتحدة التي أنشأتها في عام 1947 للعمل في مجال منع التمييز العنصري و حماية الأقليات.

- و في 1954 دعت لجنة حقوق الإنسان اللجنة الفرعية*.لمنع التمييز و حماية الأقليات إلى ضرورة إعادة النظر في مصطلح "أقلية" بهدف المزيد من الدراسة، و من هنا أقرّت أن هذا الأخير يشمل "الجماعات الغير المسيطرة من السكان، و التي لها تقاليد أو خصائص أثنية أو لغوية تختلف اختلافا واضحا عن تلك التي يتميز بها بقية السكان، و ترغب هذه الجماعات في الاحتفاظ بتقاليدها و خصائصها"[1].
- و بحلول عام 1971 قامت اللجنة بتعيين مقررا خاصا بها و هو "فرانشسكو كابوتورتي"*، و ذلك للتعميق أكثر في دراسة حقوق الأشخاص المنتمين لأقليات أثنية، دينية و لغوية، و حيث قام بجمع المعلومات من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة و الوكالات المتخصصة و المنظمات الحكومية و غير الحكومية، و قام بوضع تعريف لمصطلح الأقلية على النحو التالي: " هي جماعة أقل عددا من بقية سكان الدولة التي ينتمون إليها، و لديهم خصائص ثقافية، أو طبيعة، أو تاريخية أو لهم دين أو لغة تختلف عن خصائص أو دين أو لغة بقية السكان".
- و قد انتقد هذا التعريف من طرف الحكومات و الوكالات المتخصصة، و ذلك بسبب افتقاده لنعصر التحديد أي العناصر التي تميّز الأقلية عن بقية السكان، و لم يشر إلى رغبة هذه الأخيرة في الحفاظ على خصائصها، كما أنه يجب أن يؤكد على عدم إدراج الأجانب ضمن الأقليات[2].

و في 1979 قام "**كابوتورتي** "**Francesco Cpotorti**" بصياغة تعريف آخر للأقلية وقال أنها "مجموعة تمثل أقلية عددية مع باقي سكان الدولة، يوجدون في و صغية غير مسيطرة، أعضاؤها من مواطني تلك الدولة، و يتمتعون من الناحية

[1] وائل أحمد علام ،**مرجع سابق**، ص 15.
[2] وائل أحمد علام ،**نفس المرجع**، ص ص 16-17.
.***كابوتورتي**: هو عضو من اللجنة الفرعية لمنع التمييز العنصري و حماية الأقليات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة حيث قام بعدة دراسات حول الأقليات.

العرقية، الدينية واللغوية بخصائص مختلفة عن تلك التي يحملها باقي السكان، و يظهرون ولو بصفة ضمنية شعورا بالتضامن اتجاه الاحتفاظ بثقافتهم وتقاليدهم، دينهم أو لغتهم"[1].

- أما "**صلاح الدين سعد**"* ، فيعرفها على أنها "جماعة من الناس تشكل عدديا أقلية بالمقارنة مع جماعات أخرى تعيش معها في وطن مشترك تشكل الأغلبية"[2].
- أما "**جول ديشن**""**Jules Dechènes**" * فقد تطرق إلى هذا المفهوم في إطار اللجنة الفرعية لمنع التميز وحماية الأقليات وأقرّ على أنها "مجموعة مواطني الدولة بأقلية عددية وهي في وضعية خاصة في الدولة، لها خصائص أثنية، دينية أو لغوية تختلف عن الأغلبية متضامنين فيما بينهم و ترغب في المساواة مع الأغلبية".
- في حين يعتبرها "**أيد**""**M.Eide**"* "كل مجموعة أشخاص تقيم في دولة ذات سيادة تمثل أقل من نصف العدد الإجمالي للشعب في الدولة وتكون لها خصائص مشتركة من طبيعة اثنية، دينية أو لغوية و التي تميزها عن بقية الشعب"[3].
- أما "ورث""werthe"* فيقول أن الأقلية "هي مجموعة مواطنين تعامل معاملة غير عادلة ومعرضة للاضطهاد ومنعزلة عن المشاركة في إدارة المجتمع وذلك بسبب الخصائص الفيزيولوجية والثقافية التي تتميز بها عن بقية المجتمع"[4].

و الملاحظ من التعاريف السابقة أنها ركزت على إصرار و رغبة الأقليات في الحفاظ على هويتها، ولم تشر إلى الأهداف الأخرى التي تسعى إلى تحقيقها، ضف إلى ذلك

---

[1] خيرة ويفي، **تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي**، رسالة ماجستير غير منشورة (**جامعة** قسنطينة، كلية **الحقوق**، 2005/2004)، ص9.

[2] **محمد مورو**، "**استخدام الأقليات في الصراع مع العالم الإسلامي**"، **المختار الإسلامي**، (دع)، (**س**)، ص 306.

[3] نعيمة بن نعمان، **المرجع سابق ص 11-12.**

.* "**جول ديشن**" **و** "**أيد**" هما من أهم الخبراء في حقوق الإنسان، قاما بدراسات مختلفة حول حقوق الأقليات في اطار لجنة حقوق الانسان وا للجنة الفرعية لمنع التمييز و حماية الأقليات لدى منظمة الأمم المتحدة.

[4] **رابح مرابط**، **أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة نيجيريا**، رسالة ماجستير غير منشورة (**جامعة الجزائر** : قسم العلوم السياسية) ، 1990.

الاختلاف الموجود في توجهات الباحثين فيما يخص الاعتماد على المعيار العددي في تصنيف الأقليات باعتباره غير كاف، لذلك يتوجب إلى جانب هذا الأخير الاهتمام بالوضع الاجتماعي و السياسي لتحديد تعريف الأقلية بحيث نجد تعريف "**نفين عبد المنعم سعد**" يصب في هذا اتجاه، فهو يرى أن المعيار العددي يؤدي إلى نتائج مضللة و يقول أن الأقلية : "جماعة تشترك في واحد أوأكثر من المقومات الثقافية والطبيعية، وفي عدد من المصالح التي تكرسها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل، وينشأ لد أفرادها وعي بتمايزهم في مواجهة الآخرين نتيجة التمييز السياسي، الاجتماعي والاقتصادي ضدهم مما يؤدي تضامنهم و يدعمه".

- وهناك تعريف آخر يعتبر الأقلية "أنها جماعة اجتماعية، يتم فرزها عن غيرها في المجتمع الذي تعيش فيه لصفات تختص بها، سواءا كانت جسمية أو ثقافية، تعمل على معاملتها معاملة غير متساوية، فتعتبر نفسها محل تمييز جمعي، كما يتضمن وضع الأقلية استبعادها من المشاركة الكاملة في حياة المجتمع"[1].

في حين هناك من يعتبرها أنها "جماعة اجتماعية تتميز عن بقية مواطنيها بخصائص سلالية أو لغوية، أو دينية أو مذهبية تكون سببا في انعزالها اختياريا أو عزلها قسريا عن الأكثرية الأمر الذي طالما تسبب في ضعف مستوى اندماجها في النسيج الاجتماعي العام أو حتى انعدام مثل هذا الاندماج"[2].

كما يستخدم هذا المصطلح (الأقلية) للإشارة إلى "وجود جماعات متباينة داخل النظام السياسي الواحد، بحيث تختلف في أصولها الدينية، اللغوية والعرقية، ويكون لديها شعور تضامني قوي يوحدها لمواجهة الأغلبية خاصة في وقت الأزمات السياسية و

[1] ويفي خيرة، **مرجع سابق**، ص ص، 10 – 11.
[2] أمين قادر مثنى، **قضايا القوميات و أثرها على العلاقات الدولية (القضية الكردية نموذجا)**، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، ط1، 2003)، ص 16.

الاجتماعية، وبذلك يصبح الصراع من أجل الحصول على الحقوق صراعات من أجل البقاء"[1].

مما سبق تمكننا من استنتاج بأن "الأقلية هي جماعة من الأفراد يشكلون من الناحية العددية جزءا من باقي سكان دولة معينة، يتميزون بمجموعة من الخصائص و العادات دينية، ثقافية، لغوية و عرقية...، و من أهم المصالح التي تربطها هي السعي للحفاظ على بقائهم، و تحقيق المساواة مع الأغلبية، و يتوحدون لمواجهة الاضطهاد و التمييز الذي يمارس ضدهم".

المطلب الثالث

العناصر المرتبطة بمفهوم الأقلية و المفاهيم المشابهة لها

أ- العناصر المرتبطة بمفهوم الأقلية :

تتميز الأقلية بوجود شعور تضامني داخلي يوحدها في مواجهة الأغلبية، وتسعى عادة إما للمطالبة بالمساواة، أو الدعوة إلى الاستقلال و تكوين دولة منفصلة[2]، وعليه فإذا كان تعريف الأقلية كما يلي "جماعة غير مسيطرة من مواطني الدولة، أقل عدديا من باقي السكان، يرتبط أفرادها ببعضهم عن طريق روابط عرقية أو دينية، لغوية أو ثقافية، يميزهم بجلاء عن بقية السكان، ويتضامن أفراد هذه الجماعة فيما بينهم للحفاظ على هذه الخصائص و تنميتها".

و عليه فيظهر من خلال هذا التعريف و التعاريف المذكورة سابقا أهم العناصر التي لا يمكن فصلها عن مفهوم الأقلية و التي تتمثل في :

---

[1] هشام محمود الاقدامي، **الحركات العرقية كمصدر مهدد للاستقرار و التجانس القومي** ،الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة، 2011، ص 423.

[2] برهان غليون، **المسألة الطائفية و مشكلة الأقليات** ،بيروت، دار الطليعة للطباعة و النشر، ط1، 1979 ، ص 15.

1-عنصر المواطنة: بحيث يعتبر أفراد القلية مواطنون في الدولة و يدينون لها بالولاء.

2-عنصر التمييز : يشترك أفراد الأقلية في مجموعة من العناصر التي تميزهم عن بقية سكان الدولة كالمولد، العرق، الدين و اللغة...، و هذه الصفات تجعلها في وضعية خاصة تختلف عن وضع الأغلبية.

3-العنصر العددي : وهو مؤشر ذات أهمية كبيرة في تحديد الأقلية، وهو أن يكون أفرادها أقل من مجموع باقي السكان.

4-العنصر الشخصي : ويعبر عن إدراك الأقلية للمتغير الذاتي، نتيجة المعاملة التمييزية التي يتعرض لها أفراد هذه الجماعة من قبل الآخرين، وهذا ما يدفعها للتضامن والتعاون من أجل الحفاظ على تقاليدها و خصائصها.

5-عنصر السيطرة : بحيث تكون الأقلية خارج دائرة الهيمنة والنفوذ في الدولة التي تعيش فيها، ذلك أن هذه الأخيرة تكون حكرا في يد جماعة أخرى[1].

ب-المفاهيم المشابهة للمصطلح "الأقلية" :

- لفهم و استيعاب مصطلح "الأقلية" يجب الفصل بينه و بين المفاهيم المشابهة و التي ترتبط معها في عدة عناصر و التي تتمثل في :

1) القومية : وتعرفها الموسوعة البريطانية على أنها "حالة عقلية يكون فيها الولاء الرسمي للفرد واجبا للدولة القومية أو الموقف الذهني الذي يحس من خلاله الفرد بالولاء العلماني الأسمى"[2].

أما "**جونبلمنتز**""**J.Plamentaz**" فيعرفها على أنها "الرغبة في المحافظة على الهوية القومية أو الثقافية للشعب أو تعزيزها عندما تكون هذه الهوية في خطر أو

[1] وائل أحمد علام، **مرجع سابق**، ص ص 20_21.
[2] مثنى أمين قادر ،**مرجع سابق**، ص 12.

الرغبة في تحويلها أو حتى خلقها عندما يكون هناك شعور بأنها عاجزة أو قاصرة"[1].

و هناك من يعرفها على أنها "تعبير عن الصلة التي تربط بين الأفراد أو المجتمع معين، ما يميزهم هو الشعور بالانتماء إلى جماعة معينة، و تتولد لديهم الرغبة في التضامن و الترابط من أجل تحقيق أهداف مشتركة"[2].

و حسب الدارسين هناك عدة عناصر تؤدي إلى بروز القومية و بالتالي خلق الولاء للجماعات و التي تتمثل في :

- وحدة الأصول العنصرية أو العرقية : فالانتماء إلى أصل عرقي واحد يشكل رابطة قوية بين أفراد الجماعة، و بالتالي تصبح عاملا أساسيا للتأثير في باقي الروابط التي تجمع بين أفراد الجماعة، ثم إن تنامي الوعي بالوجود العرقي و معرفة الماضي الجماعي يعد عنصرا أساسيا في تكوّن القومية، و خلق المزيد من التضامن بين هؤلاء الأفراد، و بالتالي خلق الولاء لها بداعي الانتماء إليها، مع ذلك تجدر الإشارة إلى أن الكثير من القوميات تضم أصولا مختلفة.
- الروابط الإقليمية والجغرافية: بحيث تعتبر الوحدة الجغرافية دافعا قويا لتلاحم و ترابط الجماعة القومية بدليل أن الحواجز الجغرافية لم تكن عائقا لقيام القوميات ولم تمنع التواصل بين أفرادها[3].
- اللغة : لها دور في تكوين القومية، فهي أداة للتخاطب بين الأفراد وعامل تجانس داخل الجماعة، مع العلم أن هناك قوميات تتعدد فيها اللغات، وهذا ما ينطبق أيضا على العامل الديني والتاريخ المشترك، إلى جانب اللغة نجد الأمة : التي ترتبط أيضا

[1] **حسان بن نوى، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط**، ،الإسكندرية ،مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2015، ص ص، 43-44 .

[2] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول و النظريات** ،الكويت، منشورات ذات السلاسل، ط4، 1985، ص 97

[3] ويفي خيرة ،**مرجع سابق**، ص 13

بمفهوم القومية والتي تعني اشتراك الأفراد في روابط معنوية وموضوعية بحيث يعرفها "**مارسيل موس**""**marcel mauss**" أنها مجتمع معنوي يسود بين أفراده شعور بتواجد سلطة دائمة و مستقرة"[1].

و من هنا يتضح أن القومية هي الرابط الذي يجمع بين أفراد الأقلية وهذا ما يزيد في تنامي رغبتهم في الحفاظ على خصائصهم وتحقيق أهدافهم كما تخلق الشعور بالانتماء للجماعة.

2) **العرقية** : كلمة مشتقة من الكلمة اليونانية **Ethnos** والمقصود منها شعب، أمة أو جنس، وتستخدم للإشارة إلى أي جماعة بشرية يشترك أفرادها في الأصل و الملامح الجسمانية، إضافة إلى التقاليد، اللغة و الدين، مع ذلك فإن بعض الباحثين يستعبدون وجود جماعة نقية، إذ أن عوامل المهجرة و التزاوج أدت إلى أحداث اختلاط بين الأجناس، فالعرقية إذن من أهم الخصائص التي تميز أفراد الأقلية لاشتراكهم في الصفات السابقة (الأصل، التقاليد)[2].

3) **الطائفية** : عموما ترتبط الطائفية بالعامل الديني بمعنى انتماء الفرد إلى فئة دينية معينة وهذا ما يميزه عن الفئات التي تنتمي إلى ديانات أخرى بحيث قد تكون الفئة التي ينتمي إليها الفرد تشكل جزءا من جماعة أكبر منها كالمذاهب الدينية التي تحمل في طياتها عدة فروع كالانتماء إلى الشيعة أو السنة بالنسبة للمسلمين، أو الكاثوليكية و البروتستانية بالنسبة للمسيحيين.

من هنا نرى أنه يمكن أن ترتبط الأقلية مباشرة بالطائفية بالاستناد إلى الأسس الدينية والعقائدية المشتركة.

---

[1] إسماعيل صبري مقلد ،**المرجع** نفسه ،ص97.

[2] عبد المنعم المشاط، **الأمن القومي العربي: أبعاده و متطلباته**،بيروت ،معهد البحوث و الدراسات العربية، 1995، ص 266.

4) **الاثنية** : يعرفها **قاموس علم الاجتماع** الصادر عن الهيئة المصرية لعام 1979 على أنها "جماعات ذات تقاليد مشتركة، تتيح لها شخصية متميزة كجماعة فرعية في المجتمع الأكبر من خلال خصائصهم الثقافية واللغة و الدين والعرق، إضافة إلى الشعور بالتوحيد كجماعة"[1]

- أما القاموس الفرنسي " **La rousse** " فيعرف الاثنية على أنها "تجمع من العوائل في فضاء جيوغرافي متغير حيث الوحدة تركز على التركيبة العائلية اقتصادية و اجتماعية مشتركة".
- ويعرّفها قاموس "**وبيستر**" أنها "السمّة الطبيعية التي تتسم بها جماعة ما عن غيرها داخل المجتمع الواحد وهذه السّمة قد تكون :اللغة، الثقافة و الدين".
- ويعرفها "**رياض عزيز هادي**" على أنها "مصطلح يطلق لوصف الواقع الثقافي لمجوعة بشرية و هو يستخدم لوصف مفاهيم تنطبق على العرق، الحضارة، الشعب والقبيلة"[2].

المبحث الثاني

معايير تحديد الأقليات و تصنيفها و أنواعها

[1] ويفي خيرة ،**مرجع سابق**، ص 14.
[2] **علم السياسة، نظم عبد الواحد الجلسور** (الأردن ، مركز الدراسات الدولية، ط1، 2004)، ص 38.

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم المعايير التي تساهم في تحديد الأقلية، مع التطرق إلى تصنيف و أنواع هذه الأخيرة (الأقلية)

المطلب الأول

معايير تحديد الأقليات

يمكن اعتماد عدة معايير و التي اتفق عليها المجتمع الدولي في تحديد الأقليات و التي تشمل غالبا معظم الأقليات في العالم حيث تتمثل في :

1-**المعيار العددي**، و يجب أن يكون عدد أفراد الأقلية أقل عددا من بقية السكان الذين يشكلون الأغلبية، مع ذلك فإنه في بعض الدول لا تمثل أي جماعة أغلبية بحيث تتكون فيها الأقليات من أعداد متقاربة، و تتميز كل واحدة منها بعدة خصائص، و وفقا لقوانين المجتمع الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة و حقوق الإنسان أنه لا يجوز أن تتعرض أي أقلية مهما كان عددها لأي شكل من أشكال الاضطهاد، أو لسوء المعاملة و أن جميع أفرادها يجب أن يتمتعوا بحقوقهم المنصوص عليها في ميثاق حقوق الإنسان[1].

2-**معيار عدم الهيمنة** : في هذا الموقع تكون الأقلية غير مهيمنة على السلطة بالتالي فهي بحاجة إلى الحماية، لكن ذلك لا يعني أنه لا توجد أقليات مهيمنة.

3-**معيار الاختلاف الاثني أو القومي** : تتميز الأقليات عادة بخصائص دينية أو مذهبية و بلغات مختلفة عن بقية سكان الدولة، و هذا ما يعرضها للتمييز، لذا أكدت المواثيق الدولية المختلفة على ضرورة احترام حقوقها، بحيث يجب أن يتمتع أفراد الأقليات الإثنية والقومية والدينية بكافة الامتيازات التي تتمتع بها الأغلبية.

[1] مصلح خضر الجبوري، **الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط**، الأردن ، الأكاديميون للنشر و التوزيع، ط1، 2014، ص ص 9 – 10 .

4-معيار التوجهات الذاتية : يمكن أن يتجه أفراد الأقلية لتبني إحدى السبل التي يمكن من خلالها أن يبينوا مواطنتهم وهويتهم، فقد يمكن أن يشترك هؤلاء مع الأغلبية في الرغبة القومية في الحفاظ على الخصائص التي يتميز به سكان الدولة، بمعنى الاختيار بين الانتماء إلى الأقلية من عدمه، فقد يفضل البعض الاندماج بمجتمعه الأغلبية وهذا حق مشروع ولا يحق للأغلبية أو الأقلية الاعتراض على خياره في حين نجد البعض الآخر من أفراد الأقلية يفضل التمتع بالحكم الذاتي و تقرير المصير وهدا أيضا من حقه ولا يجوز وضع العراقيل أمامه من قبل الأغلبية[1]. و هذا المعيار يظهر بوضوح عند تعرض الجماعة لأزمة من الأزمات، أو عند وجود خطر يهدد كيانها الاجتماعي أو السياسي داخل الدولة أو حتى خارجها.

المطلب الثاني

تصنيف الأقليات

يختلف تصنيف الأقليات بإختلاف الباحثين من المفكرين، فكل صنفها حسب توجهه، بحيث تقسم الأقليات من حيث وجودها الجغرافي في دولة واحدة أو أكثر على الطريقة التالية:

1) تصنيف الأقليات من حيث توزيعها الجغرافي على الدول :

حسب هذا الصنف تتوزع الأقلية في عدة دول، و يمكن أن نميز داخله ثلاث نماذج و التي تتمثل في :

- أقلية تتوزع على دوليتين متجاورتين أو أكثر

[1] **مجد الداغر، أوضاع الأقليات و الجاليات الإسلامية في العالم قبل و بعد 11سبتمبر 2001**، المنصورة ، دار الوفاء للنشر و الطباعة و التوزيع، 2006، ص 43.

- أقلية تتوزع على دولتين غير متجاورتين أو أكثر
- أقلية تتوزع على عدة دول بعضها متجاورة و بعضها غير متجاورة.

ومن أهم مساعي هذه الأقليات هو المطالبة بحقها في الاتصال بالجماعات المتواجدة في الدول الأخرى بدافع إقامة علاقات معها، نظرا لارتباطها مع بعضها في عدة خصائص مع العلم أن اعتمادها على فروعها المختلفة من شأنه أن يدعم حدة مطالبها، وقد تسعى الأقليات إلى جانب هذا إلى إقامة علاقات مع أطراف خارجية في حال حدوث خلافات بينها و بين حكومات دولها بهدف الحصول على دعم لتحقيق أهدافها[1].

2) تصنيف الأقليات من حيث توزيعها الجغرافي داخل الدولة الواحدة :

حسب هذا التصنيف يمكن تقسيم الأقليات بالاعتماد على طريقة توزيعها الجغرافي داخل الدولة الواحدة كالتالي :

- أقلية متمركزة في جهة محددة من الدولة مشكلة بذلك غالبية سكان هذا الإقليم
- أقلية تشكل فعليا أو تقريبا السكان الوحيدين في قسم من الدولة.
- أقلية موزعة في قسم من الدولة و تشكل جزءا صغيرا من سكانه
- أقلية يقطن أعضاؤها جزئيا في قسم من الدولة والجزء الآخر موزع على القسم الباقي من الدولة
- أقلية تتوطن في أقسام مختلفة و عديدة من الدولة و لكن بنسب مختلفة في كل قسم
- أقلية موزعة على الإقليم كله

و لهذا التقسيم أهمية كبيرة من حيث التأثير في حدة مطالب الأقلية، فعلى سبيل المثال الأقلية المتمركزة في منطقة معينة من الدولة يزداد لديها حدة المطالب، فتكون

[1] وائل أحمد علام، **مرجع سابق**، ص 23.

المطالبة بالحكم الذاتي للإقليم، ويزداد لدى هذا النوع من الأقليات الشعور القومي الذي يغري أحيانا أفرادها للمطالبة بالانفصال عم الدولة الأم[1].

وهناك بعض الباحثين الذين يصنفون الأقليات بالاعتماد على معيار المولد و طبيعة النشأة، من هنا نجد أقليات تمثل السكان الأصليين للدولة وهم الذين قنطوا فيها قبل تشكيل نظامها السياسي مثل الهنود الحمر في أمريكا، بحيث عانت هذه الأخيرة من القهر و الاضطهاد والإبادة من قبل شعوب استقرت بأقاليمها، غير أن ذلك لم يمنعها من العيش وفق نمط خاص بها و الحفاظ على ثقافتها و خصائصها مما يصعب اقتلاعها من موطنها الخاص[2].

كما يمكن أن نجد أيضا ما يسمى بالأقليات المسيطرة أو المهيمنة وأقليات غير مسيطرة والتي تتحدد وفقا للمعيار الاجتماعي الاقتصادي والسياسي، بحيث تتباين فيما بينها بخصوص مستواها المعيشي ومشاركتها السياسية داخل مجتمعاتها.

المطلب الثالث:

أنواع الأقليات

يمكن تقسيم الأقليات إلى عدة أنواع وذلك بالاعتماد على عدة خصائص تتميزها بها هذه الجماعات كالعرق الدين واللغة ... ،والتي يمكن ذكرها كالآتي :

1) **الأقلية الدينية** : يندرج الدين ضمن أهم العوامل التي تساهم في توحيد الشعوب باختلاف انتماءاتهم بحيث يعتبرها البعض أولى المراحل في تشكيل الأمة وفي هذا

[1] وائل أحمد علام، **نفس المرجع**، ص 24.
[2] ويفي خيرة، **مرجع سابق**، ص 16.

الصدد تقول "**نفين مسعد**" : "أن الديانات العالمية كالإسلام تعتبر القوميات مرحلة مؤقتة على خلق الأمية الدينية التي تجمع مختلف الأقوام".

2) **الأقليات اللغوية** : تعتبر اللغة عامل أساسي يميز الأقلية عن باقي الجماعات في مجتمعاتها، هذا ونجد ظاهرة تعدد اللغات في العديد من الدول كتركيا، اسبانيا و كندا...

3) **الأقليات المهاجرة** : ويعود تبلور مثل هذه الأقليات إلى عدة عوامل سواء الناتجة عن التهجير الإجباري كما فعل الاستعمار الأوروبي مع شعوب إفريقيا لاستخدامها كيد عاملة، أو لأسباب اجتماعية، سياسية، اقتصادية أو أمنية[1].

- فالهجرة بمختلف أنواعها و منذ بداية التنقلات الهامة للجماعات البشرية أدت إلى ظهور جماعات الأقليات، لكن من جانب آخر فإن هناك بعض فقهاء القانون الدولي الذين يستبعدون اعتبار فئة الأجانب كأقلية ذلك أن الأقليات تكون دوما وطنية أي أنها تنتمي إلى دولة معنية و تحمل جنسيتها.

4) **الأقليات العرقية أو العنصرية** : يختلف أفرادها عن بقية السكان من الناحية البيولوجية (كلون البشرة، الشعر، طول القامة...) ويتولد لديهم الشعور بأنهم ينحدرون من أصل أو عرق معين، وقد استخدم هذا المصطلح من طرف الأمم المتحدة إلى غاية 1950 أين قررت اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات، استبدال مصطلح "عرقية" بمصطلح الإثنية، وذلك أن هذا الأخير يعتبر أوسع وأشمل حيث يشمل كل الخصائص البيولوجية والثقافية والتاريخية في حين يقتصر الأول على الخصائص الطبيعية.

[1] ويفي خيرة، **نفس المرجع** ،ص 15.

5) **الأقليات الاثنية** : هي جماعة متميزة عن أغلبية السكان في المجتمع من الناحية الثقافية والتاريخية، و تسعى للحفاظ على أعرافها وعاداتها كونها جزء لا يتجزأ من هو يتهم ويتضامنون لدعم ذاتيتهم الخاصة.

6) **الأقليات القومية** : هي جماعة اثنية تقيم في إقليم معين داخل الدولة وتسعى للمشاركة في صنع القرار داخل هذا الإقليم[1].

المبحث الثالث

المواثيق و الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الأقليات

تعتبر عصبة الأمم المتحدة من المنظمات التي أعلنت عن مساهمتها في حماية حقوق الأقليات، وبعد مجيء منظمة الأمم المتحدة اكتفت في البداية بالإعلان عن عالمية حقوق الإنسان، دون ذكر لحقوق الأقليات وهذا بتكريس مبدأ المساواة وعدم التمييز بين الأفراد جميعا، بغض النظر عن لغتهم أو ديانتهم أو أصلهم...،ولم تمض مدة طويلة حتى

[1] وائل أحمد علام، **مرجع سابق**، ص ص 26 – 27 .

قامت منظمة الأمم المتحدة بتخصيص صكوك دولية ونصوص قانونية تعالج حماية الأقليات وحقوقها، كما جذبت هذه القضية أنظار الدول الأوروبية بحيث قامت هي بدورها بتخصيص مجموعة من الصكوك الدولية من أجل توفير الحماية اللازمة للأقليات، بالإضافة إلى عقد مجموعة من المعاهدات. فمصادر الحماية الدولية للأقليات قد تكون عالمية أو إقليمية أو ثنائية[1].

المطلب الأول

الصكوك العالمية المتعلقة بحماية الأقليات

قامت الأمم المتحدة بإصدار مجموعة من الصكوك العالمية بخصوص حماية حقوق الأقليات، من بينها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، بحيث أنه يعتبر أول نص عالمي في هذا الخصوص (حقوق الأقليات).

كما صدرت مجموعة أخرى من الاتفاقيات من بينها إعلان عام 1992 الخاص بحقوق الأشخاص المنتمين لأقليات قومية أو اثنية، دينية و لغوية...[2]

أ- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية :

يتمتع الإنسان بمجموعة من الحقوق المصنفة ضمن الحقوق المدنية والسياسية، بحيث يحق للفرد وفق هذه الأخيرة التمتع بحياة كريمة وما يتصل به من حق الفرد في

[1] محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى، **القانون الدولي لحقوق الإنسان الحقوق المحمية، عمان ، دار الثقافة**،ط2، 2007، ص469.
[2] محمد يوسف علوان ، **نفس المرجع** ، ص 470.

سلامة شخصه من تحريم التعذيب وضمان الأمن الفردي والحق في الدفاع الشرعي بالإضافة إلى حرية الرأي و العقيدة...[1]

و في 16 ديسمبر 1966 وافقت الجمعية العامة على إصدار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، ليدخل بعد ذلك حيز التنفيذ في 23 مارس 1976[2].

و قد أشارت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى وجوب حماية الأقليات العنصرية أو الدينية أو اللغوية وذلك بمنحهم الحق في التمتع بثقافاتهم أو الإعلان عنها، وكذلك حقوقهم في مشاركة عاداتهم وتقليديهم فيما بينهم والإعلان عن ديانتهم وإتباع تعاليمهم أو استعمال لغتهم[3]، وقامت باقتراح تضمين العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية المقترح إصداره نصا خاصا بالعهد من أجل حماية حقوق الأقليات وفقا لما يلي : "لا يجوز إنكار حق الأقليات الاثنية والدينية واللغوية في التمتع بثقافتها وبممارسة شعائرها الدينية والجهر باستعمال لغتها".

لكن هذا قوبل بالرفض من قبل العديد من الدول بسبب أنه يوفر للأقليات شخصية قانونية مستقلة وهو ما قد يشكل تهديدا لسيادة الدول ووحدتها الإقليمية خاصة الدول المستقبلة للمهاجرين مثل الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أمريكا الجنوبية[4]، فعدل كالآتي : "لا يجوز إنكار حق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات اثنية أو دينية أو لغوية قائمة في

---

[1] عبد العزيز قادري، **حقوق الإنسان في القانون الدولي و العلاقات الدولية المحتويات و الآليات ،الجزائر** ، دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع، 2005، ص 19

[2] عبد الكريم عوض خليفة، **القانون الدولي لحقوق الإنسان**، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة، 2009، ص 64

[3] AleinFenet, genevievekoubi, tatjanaansbach, **Le droit et les minorités analyses et textes** (Bruxelles : Etablissement Emile Bruylant, 1995), p 41

[4] Patrick Thornberry, **International law and the rihts of mimorities** (oxford : clarendon Press, 1991), p 150

دولة ما، في الاشتراك مع الأعضاء الآخرين من جماعتهم في التمتع بثقافاتهم أو الإعلان عن ديانتهم وإتباع تعاليمها أو استعمال لغتهم[1].

و قد أقرت لجنة حقوق الإنسان هذا النص وأصبح فيما بعد نص المادة "27" من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، وقد ساهمت هذه المادة بإحداث جملة من التطورات المتعلقة بالقانون الدولي للأقليات ، كما أن هذه المادة من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى إصدار إعلان الأمم المتحدة الإعلان الخاص بحقوق الأشخاص المنتميين إلى أقليات قومية أو اثنية ودينية ولغوية لعام 1992[2]. ومن بين الحقوق الواردة في هذا العهد ما ورد في المواد التالية :

- **المادة 1 – 3 من الجزء الأول** : "على الدول الأطراف في هذا العهد، بما فيها الدول التي تقع على عائقها مسؤولية إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي و الأقاليم المشمولة بالوصاية، أن تعمل على تحقيق حق تقرير المصير وأن تحترم هذا الحق، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة".
- **المادة 2 – 1 الجزاء 2** : " تتعهد كل دولة طرف في هذا العهد باحترام الحقوق المعترف بها فيه، وبكفالة هذه الحقوق بجميع الأفراد الموجودين في إقليمها و الداخلين في ولاياتها، دون أي تميز بسبب العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب ، أو غير ذلك من الأسباب".
- **المادة 18 – 1 جزء الثالث** : "لكل إنسان الحق في حرية الفكر و الوجدان و الدين ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد

[1] علوان الموسى، **مرجع سابق**، ص 471
[2] **المكان نفسه**

يختاره، وحريته بإظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو جماعة، و أمام الملأ أو على حدى".

- **المادة 27** : "لا يجوز، في الدول التي توجد فيها أقليات اثنية أو دينية أو لغوية، أن يحرم الأشخاص المنتسبون إلى الأقليات المذكورة من حق التمتع بثقافتهم الخاصة أو المجاهرة بدينهم وإقامة شعائره أو استخدام لغتهم، بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في جماعتهم"[1].

ب-الإعلان الخاص بحقوق الأشخاص المنتمين لأقليات اثنية أو قومية و دينية و لغوية 1992 :

اقترح السيد "كابوتورتي" في دراسته المقدمة عام 1977 إلى اللجنة الفرعية لمنع التمييز و حماية الأقليات إصدار إعلان خاص بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات، و هذا بسبب أن المبادئ الواردة في المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية لا تلزم كافة الدول، وبذلك قامت اللجنة الفرعية بأعداء مشروع الإعلان الذي استغرقت مدته 15 عاما، ليصدر بعد ذلك في 18 ديسمبر 1992 من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة. وقد كفل هذا الإعلان للأقليات حق استعمال لغتهم والمشاركة في الحياة الثقافية، الدينية، الاجتماعية والاقتصادية، كما منحتهم الحق في إنشاء جمعيات و إقامة علاقات عابرة للحدود مع مواطني دول أخرى يشاطرونهم القومية أو الاثنية ذاتها أو الدين أو اللغة نفسها، كما أوجب الإعلان الدول العمل على حماية الأقليات الموجودة على أقاليمها و حماية هويتها الثقافية، الاثنية، اللغوية و الدينية[2].

---

[1] دون نشر ،**دليل الأمم المتحدة للأقليات**، على الموقع الإليكتروني :
www.un.org/ar/evets/indigenousday/pdf/guideminorities.pdf
تاريخ الإطلاع ، 05/05/2016 ،على 10:00

[2] علوان الموسى، **مرجع سابق**، ص ص171 ـ174

وقد دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها المنعقدة عام 1993 في توصيتها رقم 138/48 الدول والمجتمع الدولي إلى تعزيز وحماية حقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات، كما دعت أجهزة الأمم المتحدة المختصة والمنظمات الدولية الأخرى باتخاذ التدابير اللازمة ولذلك تم إنشاء لجنة عمل خاصة بالأقليات عام 1995، وقد كلفت بمجموعة من المهام منها مراجعة ومتابعة التطبيق الفعلي للإعلان، تعزيز الفهم المتبادل بين الدول وبين الأقليات[1].

ولذلك فقد أكدت الجمعية العامة على أن تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية و التشجيع على احترامها من أحد المبادئ الأساسية للأمم المتحدة ذلك بعدم التمييز فيما بينها بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، والذي يساهم بدوره في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها، كما دعت المنظمات الحكومية الدولية و المنظمات غير الحكومية بتعزيز وتكثيف جهودها في هذا الخصوص[2].ولذلك فقد تطرق إعلان حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو اثنية وإلى أقليات دينية ولغوية في مواده المختلفة إلى وجوب احترام حقوق الأقليات والسهر على تطبيقها ومن هذه المواد ما يلي :

- **المادة 1 المبدأ 1** : "على الدول أن تقوم، كل في إقليمها، بحماية وجود الأقليات و هويتها القومية أو الاثنية، وهويتها الثقافية والدينية واللغوية، وبتهيئة الظروف الكفيلة بتعزيز هذه الهوية".
- **المادة 2 – 1** : "يكون للأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو اثنية وإلى أقليات دينية ولغوية (المشار إليهم فيما يلي بالأشخاص المنتمين إلى أقليات) الحق في

[1] علوان الموسي، **نفس المرجع** ، ص 475
[2] وائل أنور بندق، **الأقليات و حقوق الإنسان منع التمييز العنصري و حقوق الأقليات و الأجانب و اللاجئين و السكان الأصليين والرق و العبودية** ،الإسكندرية ،مكتبة الوفاء القانونية، ط2، 2009، ص ص 91 – 92 .

التمتع بثقافتهم الخاصة، وإعلان وممارسة دينهم الخاص، واستخدام لغتهم الخاصة، سرا وعلانية، وذلك بحرية و دون تدخل، أو أي شكل من أشكال التمييز"[1].

- **المادة 2 – 5** : "للأشخاص المنتمين إلى أقليات الحق في أن يقيموا ويحافظوا على استمرارالقيام باتصالات حرة وسلمية مع سائر أفراد جماعتهم ومع الأشخاص المنتمين إلى أقليات أخرى، وكذلك اتصالات عير الحدود من مواطني الدول الأخرى الذين تربطهم بهم صلات قومية أو اثنية و صلات دينية أو لغوية دون أي تمييز".
- **المادة 4 – 4** : " ينبغي للدول أن تتخذ، حيثما كان ذلك ملائما، تدابير في حقل التعليم من أجل تشجيع المعرفة بتاريخ الأقليات الموجودة داخل أراضيها و بتقاليدها و لغتها وثقافتها. وينبغي أن تتاح للأشخاص المنتمين إلى أقليات فرص ملائمة للتعرف على المجتمع في مجموعه".
- **المادة 6** : "ينبغي للدول أن تتعاون في المسائل المتعلقة بالأشخاص المنتمين إلى أقليات. وذلك في جملة أمور بتبادل المعلومات والخبرات، من أجل تعزيز التفاهم و الثقة المتبادلين".
- **المادة 8 – 1** : "ليس في هذا الإعلان ما يحول دون وفاء الدول بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بالأشخاص المنتميين إلى أقليات. وعلى الدول بصفة خاصة أن تفي بحسن نية بالالتزامات والتعهدات التي أخذتها على عاتقها بموجب المعاهدات و الاتفاقات الدولية التي هي أطراف فيها"[2].
- **المادة 23** : "وترتكز حماية الأقليات على أربعة شروط :

[1] وائل أنور بندق، **نفس المرجع** ، ص 93
[2] وائل أنور بندق ، **نفس المرجع** ، ص ص، 94 – 95

حماية وجود الجماعات المعنية وعدم استبعادها وعدم التمييز ضدها،وعدم استيعابها"[1].

ج- الصكوك العالمية الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة :

في عام 1960 تبنت اليونسكو اتفاقية خاصة للقضاء على التمييز في التعليم والتي نصت في المادة (1/5/جـ) "على أنه من الضروري الاعتراف بحق الأعضاء في آليات القومية بالقيام بأنشطتهم التعليمية الخاصة بهم بما في ذلك حقهم في إنشاء مدارس لهم و استعمال لغتهم أو تعليمها".

كما عقدت مجموعة من الاتفاقيات الدولية في هذا الخصوص والتي صدرت عن الجمعية العامة للأمم المتحدة منها الإعلان الخاص بالعرق والاضطهاد العرقي لعام 1978 والإعلان الخاص بالقضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد 1981[2].

وقد نصهذا الإعلان في مواده المختلفة على عدة مبادئ بخصوص حقوق الأقليات و منها :

- **المادة 1 – 1** : "لكل إنسان الحق في حرية التفكير والوجدان والدين، ويشمل هذا الحق حرية الإيمان بدين أو بأي معتقد يختاره، وحرية إظهار دينه أو معتقده عن طريق العبادة و إقامة الشعائر و الممارسة و التعليم، سواء بمفرده أو مع جماعة، و جهرا أو سرا".

[1] الأمم المتحدة، اللجنة الفرعية لتعزيز و حماية حقوق الإنسان، تعليق الفريق العامل المعني بالأقليات على إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو اثنية و إلى اقليات دينية و لغوية، 2005.

[2] علوان الموسي، **مرجع سابق**، ص 476.

- **المادة 2 – 1** : "لا يجوز تعريض أحد للتمييز من قبل أية دولة أو مؤسسة أو مجموعة أشخاص أو شخص على أساس الدين أو غيره من المعتقدات".
- **المادة 3** : "يشكل التمييز بين البشر على أساس الدين أو المعتقد إهانة للكرامة الإنسانية وإنكار المبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ويجب أن يشجب بوصفه انتهاكا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية التي نادي بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و الواردة بالتفصيل في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وبوصفه عقبة في وجه قيام علاقات ودية وسلمية بين الأمم"[1].
- **المادة 6 – أ** : "حرية ممارسة العبادة أو عقد الاجتماعات المتصلة بدين أو معتقد ما، وإقامة وصيانة أماكن لهذه الأغراض".
- **المادة 6 – د** : "حرية كتابة وإصدار وتوزيع منشورات حول هذه المجالات".
- **المادة 6 – ج** : "حرية مراعاة أيام الراحة والاحتفال بالأعياد وإقامة الشعائر وفقا لتعاليم دين الشخص أو معتقده".
- **المادة 6 – ط** : "حرية إقامة وإدامة الاتصالات بالإرادة والجماعات بشأن أمور الدين أو المعتقد على المستويين القومي والدولي"[2].

المطلب الثاني

[1] وائل أنوربندق، **مرجع سابق**، ص ص ـ 40 – 41.
[2] وائل لأنور **نفس المرجع** ، ص 42

المصادر الإقليمية لحماية حقوق الأقليات

يقول "**شارل دوفيشر**" : "إن إقامة نظام عالمي لحماية الأقليات هدفا يصعب تحقيقه"، ولذلك فإن حمايتها كان ومازال موضوعا أوربيا بامتياز، بحيث لقت اهتماما خاص على الصعيد الأوروبي، وذلك بإنشائها لقانون أوروبي خاص بالأقليات.

1) الصكوك الخاصة بحماية الأقليات الصادر عن مجلس أوروبا :

بدأت جهود مجلس أوروبا الجدية والفعلية في مجال حماية حقوق الأقليات عقب انتهاء الحرب، وتغير العلاقات بين دول أوروبا الغربية ودول شرق ووسط أوروبا، فقد تبنت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا عام 1990 التوصية (1134) والتي احتوت على مجموعة من المبادئ المتعلقة بحقوق الأقليات. وفي 05 نوفمبر 1992 قام مجلس أوروبا بعرض الميثاق الأوروبي الخاص باللغات الإقليمية أو بلغات الأقليات ودخل حيز التنفيذ في مارس 1998، و يمكن للدول الأعضاء وغير الأعضاء في منظمة مجلس أوروبا الانضمام إليه[1].

إضافة إلى ذلك عمل مجلس أوربا على تعزيز حماية الأقليات القومية وهذا من خلال اتفاقية الإطار لحماية الأقليات في 10 نوفمبر 1994، ونفذت في 01 فيفري 1998، و تتميز هذه الاتفاقية بأنه اتفاقية إطار أي أنها ليست اتفاقية عادية وذلك أن خبراء مجلس أوربا أرادوا أن يعتمدوا اتفاقية تشترك الدول التي ستصادق عليها لاحقا حرية تحديد مبادئ حماية أقلياتها القومية وطريقة هذه الحماية ومختلف أساليبها ولكنها لا تعرف الأقليات التي تسعى لحمايتها، وتنص هذه الاتفاقية على مجموعة من الحقوق والحراسات العامة و مجموعة من الحقوق والحريات الخاصة بالأقليات.

---

[1] محمد أمين الميداني، "**الحماية الإقليمية لحقوق الأقليات**"،على الموقع الإليكتروني:
www.amnestynenq.org/qr/magazine/Issue19/MinorityrighthtsregionqliprotectionqspxarticleID=1077
تاريخ الإطلاع 2016،10:10/08/05

2) الميثاق العربي لحقوق الإنسان :

يعد الميثاق العربي لحقوق الإنسان ثمرة جهد متواصل سبقته العديد من المحاولات و المبادرات التي سعت لإخراجه إلى حيز التنفيذ، بحيث تعتبر جامعة الدول العربية المنظمة الإقليمية الوحيدة التي تأخرت عن الوصول إلى إقرار صيغة لحماية حقوق الإنسان[1]. و ترجع فكرته إلى القرار الصادر عن الجمعية في 16 مارس 1969 والذي قضى بالموافقة على قرارات المؤتمر العربي لحقوق الإنسان المنعقد في بيروت 1968.

وفي عام 1981 كلفت الأمانة العامة جامعة الدول العربية مجموعة من الخبراء في القانون الدولي العام بمهمة إعداد المشروع، وتم إعداده في 1982 من قبل اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان ليتم بعدها، إحالة المشروع إلى الدول الأعضاء في 31 مارس 1983 من أجل إبداء الملاحظات عليه ليتم التصديق عليه في نفس السنة من طرف مجلس الجامعة والدول العربية إلا أن سبعة دول امتنعت عن ذلك ليدخل بعدها حير النفاذ، كما ضمن في مضمونه الإشارة لحقوق الأقليات "لا يجوز حرمان الأقليات من حقها في التمتع بثقافة الأقلية، وبإتباع تعاليم ديانتها"[2].

وفي 29 مارس 2004 جددت اللجنة العربية لحقوق الإنسان دعوتها لاعتماد الميثاق و القيام بتعديله بخصوص حقوق الأقليات لأن المادة السابقة لم تضمن لها حقا في استعمال لغتها، ولذلك تم تخصيص المادة 25 من الميثاق للأقليات. وجاء كالآتي : "لا يجوز حرمان الأشخاص المنتمين إلى أقليات من التمتع بثقافاتها و استخدام لغتها و ممارسة تعاليم دينها، وينظم القانون التمتع بهذه الحقوق"[3]. ويشتمل هذا الميثاق الاعتراف بنفس الحقوق للأقليات

---

[1] مازن ليلو راضي، عبد الهادي حيدر أدهم، **حقوق الإنسان و الحريات الأساسية (عمان** ، دار قنديل للنشر و التوزيع، ط1، 2008)، ص 253

[2] عبد الكريم العوض الخليفة، **مرجع سابق**، ص ص ، 64 – 65

[3] محمدأمين الميداني، **مرجع سابق**

الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية مثيرا بذلك إلى أحقية هذه الأخيرة بممارسة شعائرهم الدينية، فالدول العربية اليوم أصبحت تفضل التعامل مع هذه الظاهرة "الأقليات" كظاهرة عامة دون تحديد لطبيعة ولهوية الأقليات الموجودة فيها وهذا بسبب تخوفها خاصة بعد استعمال هذه الأخيرة كورقة ضغط و ذريعة تدخل من قبل القوى الكبرى[1]. ومن بعض مواد هذا الميثاق ما يلي :

- **المادة 2** : "تتعهد كل جولة طرف في هذا الميثاق بأن تكفل لكل شخص خاضع لولايتها حق التمتع بالحقوق و الحريات المنصوص عليها في هذا الميثاق، دون تمييز العرق أو اللون أو الجنس، أو اللغة أو المعتقد الديني، أو الرأي، أو الفكر، أو الأصل الوطني، أو الاجتماعي، أو الثروة، أو الميلاد، أو الإعاقة البدينة أو العقلية".
- **المادة 4 – 1** : " في حالة الطوارئ الاستثنائية التي تهدد حياة الأمة، والمعلن قيامها رسميا، ويجوز للدول الأطراف في هذا الميثاق أن تتخذ، في تصنيف الحدود التي يتطلبها الوضع، تدابير لا تتقيد فيها بالالتزامات المترتبة عليها بمقتضى هذا الميثاق، بشرط ألا تتنافى هذه التدابير و الالتزامات الأخرى المترتبة عليها بمقتضى القانون الدولي، و ألا تنطوي على تمييز يكون سبب الوحيد هو العرف أو اللون أو الجنس أو اللغة والدين أو الأصل الاجتماعي[2].

[1] علوان الموسى، **مرجع سابق**، ص 479

[2] دون ناشر،**تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسان**،على الموقع الإليكتروني:
www.lasportal.org/ar/sectors/dep/humanringhtsDep/Documents/عربي.pdf.
تاريخ الإطلاع ،2016/10/06 ،على 10:05

الفصل الثاني:

الأقلية الكردية

تعتبر الأقلية الكردية من أهم الأقليات التي حضيت بإهتمام المؤخرين للبحث فيها، و هذا بسبب الأصول الغامضة لها وتاريخها المبهم، بالإضافة إلى حدودهم غير المرسومة المعترف بها دوليا، كما تعتبر كردستان من أهم الدول الغنية بالنفط ما أدى إلى بروز أطماع العديد من الدول سواء محلية، إقليمية أو دولية والتدخل فيها لتكريس الهيمنة والاضطهاد عليها و على شعبها. وهو ما دفع الأخيرة إلى القيام بعدة ثورات تحريرية مطالبين باستقلال و بالاعتراف الدولي بقضيتهم، و لكن وبالرغم من كثرة الاتفاقيات المتفقدة في هذا الشأن إلا أن حملهم ما زال ضائعا ولم يتم تجسيده على أرض الواقع.

المبحث الأول :

الكرد وكردستان

تعتبر الأقلية الكردية من الأقليات التي حضيت باهتمام العديد من المفكرين و الباحثين، وهذا لكونها جوهر وأساس المشاكل التي تعاني منها الدول شرق أوسطية، وما شبه فيها من أزمات، خاصة بعد استعمال هذه الأخيرة كذريعة تدخل في الشؤون الداخلية للدول و استخدامها كورقة ضغط من قبل القوى الكبرى سواء كانت محلية، إقليمية أو دولية.

ولذلك فقد دفعت أصول الأكراد الغامضة وتاريخيهم المبهم وثقافتهم الرقية، ولغتهم بلهجاتها المتنوعة بالإضافة إلى الحدود الغير الواضحة والمتفق عليها لكردستان إلى تحريك فضول المؤرخين والسعي إلى البحث في كل ما يتعلق بهذه الأخيرة.

المطلب الأول :

الأقلية الكردية

1-تعريف الأكراد :

هم جماعة قومية، وحدتها عوامل الجغرافيا والعرف والدين، ومزقها التاريخ والمصالح الدولية لتتوزع على 5 دول هي : تركيا، العراق، سوريا، إيران وأرمينيا[1].

-أصل الأكراد :

يعتبر الأكراد جماعة قومية يختلف المؤرخون في تقرير أصولها، فمنهم من يرجعها إلى أصول عربية، ومنهم من يرجعها إلى أصول تركية وآرية، في حين يرى آخرون أنهم

[1] دهام محمد العزاوي، **الاحتلال الأمريكي للعراق، و أبعاد الفيدرالية الكردية ،الدوحة**، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2009، ص 13

أحفاد الميديين، كما أن هناك من المفكرين من يرى أن البحث في أصلهم ما زال غامضا و أن الآراء مازالت متضاربة من مفكر لآخر، إلا أنه و بشكل عام يوجد اتفاق على :

- **الرأي الأول : أحفاد الميديين**

ومن أبرز الباحثين الآخرين بهذا الرأي المستشرق الروسي "فلاديمير منورسكي" و يقر بأن الأكراد هم أحفاد الميديين، الذي سكنوا بلاد فارس سنة 863 ق.م، ودامت دولتهم حوالي 175 سنة إلى أن تمكن "قورش" من تأسيس الإمبراطورية الفارسية على أنقاض الدولة عام 550 ق.م [1]

وقد قدّم الأكراد لمن خلفه جيشا كرديا ذكره "هيرودوت" اليونان بهذين الإسمين Alardiens و Saspiriens، في حين يذكره المؤرخون الايرانيون بـ Koudraha[2].

في حين يرى "سيدني سميث Sidney Smith " أن الشعب الكردي من الأقوام الهندو أروبية، وقد وصلوا إلى موطنهم الحالي فيما بعد سنة 650 ق.م [3] .

- **الرأي الثاني : أحفاد القوقازيين**

يرى الباحث "**محمد أمين زكي**" أن أصل الأكراد القدماء هم القوقازيون، ولكن بسبب امتزاجهم مع الميديين" الأكراد الجدد" مما أدى إلى اقتباسهم اللغة الميدية الآرية، وتحولوا بذلك إلى آريين هندو أوربيين، وسكنوا منطقة كرد ستان الحالية منذ فجر التاريخ[4].

---

[1] دهام محمد دهام العزاوي ،**المرجع نفسه**، ص 14

[2] تسعديت كلاليش، **تأثير مسألة الأقليات على الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط، حالة أكراد تركيا بعد 2002**، مذكرة ماستر غير منشورة (**جامعة مولود معمري** ، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2015/2014)، ص 27

[3] إبراهيم محمد علي مرجونة، **تاريخ الأكراد (دراسة حضارية و تاريخية في ظل الخلافة العباسية)**، الإسكندرية ،**مؤسسة شباب الجامعة**، 2010، ص 50

[4] خوين بكر، **تاريخ كرد ستان**، ترجمة **خالص مسور، لبنان** ، أمبرال للطبع و النشر و التوزيع، ج1، 1996، ص 10

- **الرأي الثالث : هم أحفاد العرب**

ومن أبرز الباحثين الآخرين بهذا الرأي هو "المسعودي" في القرن 10، ويرى أن الأكراد كانوا يتكلمون العربية وأنهم أبناء كردي بن ماربن ساسا بن حري بن هوزان[1]، كما أن هناك من المؤخرين من يرى أن الأكراد ما هم إلا عرب انفصلوا عنهم في حادثة انهيار سد مأرب واعتصموا بالجبال والوهاد، حيث اختلطوا ببعض الأقوام الأجنبية فنسوا لغتهم، فهم إما أبناء ربيعة بن نزار بن بكر بن وائل[2]، أو أنهم من كرد بن صعصعة بن نزار بن هوزان و قيل أن أصلهم يعود لخاليد بن الوليد[3].

- **الرأي الرابع : هو شعب أصيل**

و رائد هذا الاتجاه هو المتشرف الروسي "مار" و مدرسته المعروفة بالجافيتيك، فهو يقر بأصالة الشعب الكردي وذلك عندما أعلن في 1911 عن احتمال وحدة أصل الكاردوخ (الكرد) مع الكارت الجورجيين وانفصالهم فيما بعد[4].

ويرى مختصوا اللغة أن كرد أو أكراد ذكروا لأول مرة من قبل المؤرخ اليوناني المعروف بـ "كويفون Xenophane". وذكرهم بإسم كاردوخ في كتابه "الزحف"[5].

1- لكن البروفيسور ليهمان هابت C.Flehmen-Haupt يرى أن"الكردوخ Carduques" هم أسلاف الجرجيين الكرواتيين georgiens cartuéliens" وليسوا أسلاف الأكراد، فلا الجرجيين والخلدانيين يتحدثون لغة هندو أوربية مثل الأكراد لكن "مار" يرى أن الأكراد غيروا لغتهم[6].

---

[1] باسيلي نيكيتين، **الكرد دراسة سوسيولوجية و تاريخية**، ترجمة ، نوري طالباني، السليمانية، مكتب الفكر و التوعية في الاتحاد الوطني الكرستاني،ط3، 2007، ص 53.
[2] محمد علي مرجونة: **مرجع سابق**، ص 13.
[3] **المرجع نفسه**، ص 45.
[4] باسيلي نيكيتين، **مرجع سابق**، ص 54.
[5] مثنى أمين قادر، **مرجع سابق**، ص 76.
[6] تسعديت كلاليش، **مرجع سابق**، ص 28.

2- مناطق توزيع الأكراد وتمركزهم :

لا يوجد اتفاق على عدد الأكراد في الشرق الأوسط، فالأكراد عادة يقومون بتضخيم عددهم، في حين تقوم الدول التي تحكمهم بالتقليل من أعدادهم[1]، ولكن بالرغم من هذه الاختلافات إلا أن هناك مجموعة من الدارسين حاولوا تقديم بعض الإحصائيات ومنها :

- تمثل تركيا أهم وأكبر تجمع من حيث المساحة والعدد، بحيث أنها تضم ما يقارب 194 ألف كلم² من مساحة المنطقة الكردية فضلا عن 20 % من سكان تركيا و البالغ عددهم أكثر من 60 مليون نسمة هم من الأكراد ويتمركزون في مدن أهمها هكاري، وان، دياربكر، درسيم و تبليس.
- أما في إيران فإن مساحة المنطقة الكرديم تبلغ نحو 125 ألف كلم²، ويقطنها ما يقارب 10 % من مجموع الشعب الإيراني أي حوالي 7,5 مليون كردي و يتمركزون في ولايات هي أردلان، مقاطعة لورستان و كرمنشاه[2].
- في حين يبلغ عدد الأكراد في سوريا حوالي 320 ألف نسمة وينتشرون في حلب، دير الزور، والقامشلي وغيرها.
- أما في العراق يتمركز الأكراد بشكل خاص في المحافظات الشمالية مثل السليمانية وأربيل، دهوك. كما أنهم يشكلون نصف سكان محافظة كركود و ينتشرون في بغداد ومحافظة العمارة والكويت ويبلغ عددهم حوالي 2 مليون نسمة[3].

[1] كلاليش تسعديت، **مرجع سابق**، ص 31
[2] دهام محمد دهام العزاوي، **الأقليات و الأمن القومي العربي : دراسة في البعد الداخلي و الإقليمي و الدولي** ،الأردن ، **دار وائل للنشر**،ط1، 2003، ص205
[3] هشام محمود الاقداحي، **الحركات العرقية كمصدر مهدد الاستقرار و التجانس القومي** ،الاسكندرية ، **مؤسسة شباب الجامعة**، 2011 ص 427

المطلب الثاني

دراسة جغرافية سياسية لمنطقة كراستان

1-تعريفها :

كردستان كلمة فارسية مكونة من مقطعين كرد وتعني شجعان وأبطال، وستان تعني الأرض لتشكل أرض الأكراد أي أرض الأبطال والشجعان وهي صفات من صفات الأكراد[1]. وقد ظهر هذا اللفظ لأول مرة في القرن الثاني عشر وبالذات في عهد السلطان منجر السلجوقي (1118 م – 1084 م)، وذلك عندما قام بفصل البلدان الواقعة في غربي إقليم الجبل والتي كانت تابعة لمقاطعة كرمنشاه* ، فجعلها مقاطعة مستقلة وسماها كردستان[2].

1-الموقع الجغرافي لكردستان :

تقع كردستان في قارة آسيا بين خطي عرض 33° – 40°، و بين خطي طول 37° و 40°. فهي جزء من منقطة الشرق الأوسط حسب الاصطلاحات الدولية الدارجة، وقيل بين خطي طول 30° و40° شرقا و27° و 40° غربا.

وقيل أيضا بين خطي 34° و39° عرضا إلى 37°–46° طولا وأن طول كردستان يبلغ حوالي 900 كلم² وعرضها يبلغ حوالي 200 كم² ، ومن خلال خطوط الطول و العرض نستخلص أن مناخ إقليم كردستان مناخ قاري يكثر فيه هطول الأمطار لذلك تكثر المراعي في هذا الإقليم وتتعدد خبراته[3].

2-أهمية و خصائص موقع كردستان الكبرى :

[1] خوين بكر، **مرجع سابق**، ص 7

[2] إبراهيم علي محمد مرجونة، **مرجع سابق**، ص 42

.* **كرمنشاه** : عرفها العرب قديما باسم قرصين و تكتب أحيانا قرماسين و قرماشين، و أصلها كان كرمان شاهان، و اختصرها إلى كلمة كرمنشاه و هي مدينة فيها مياه جارية و سنجر و ثمر و أوار عديدة، و قد ضربت هذه المدينة بسبب الفتح المغولي و أغلب سكانها من الأكراد.

[3] إبراهيم علي محمد مرجونة ، **نفس المرجع** ، ص 12

أ- موقعها :

تقع كردستان في قلب آسيا الصغرى، لتشكل بذلك العمود الفقري للشرق الأوسط، فهي تقع ضمن حزام جغرافي يتشكل من 5 دول هي العراق، سوريا، تركيا، أرمينيا وإيران. ويعرف هذا الإقليم بأنه استراتيجي يمتاز بكثرة الظواهر الطبيعية منها السلاسل الجبلية الشاهقة والتي تحيط بهذا الإقليم من جميع الجهات، ما عدا الجنوب الغربي، والذي يشتمل بدوره على عدة هضاب تنفجر فيها العيون وسهول ثروتها الأنهار وتكسوها الحشائش والأشجار[1].

وبالرغم من أن إقليم كردستان إقليم حبيس إلا أنه يمثل همزة وصل واتصال بين هذه الدول (السابقة)، بالإضافة إلى كونها الجسر الذي يربط الدولة التركية بالدول العربية.

ب- مساحة كردستان :

بالرغم من الاختلاف حول مساحة كردستان وحدودها، إلا أن المعترف عليه هي المساحة الكبيرة التي تغطيها هذه المنطقة، وبالتالي غناها بالثورات المعنية والطاقوية و امتلاكها العديد من المراعي الواسعة، فكردستان اقليم يزخر بميزات اقتصادية كبيرة[2].

ج -ثروات كردستان :

يتميز إقليم كردستان بكثرة ثرواته وتنوعها، فالبرغم من أنها منطقة جبلية كما اشتهرت، لا أن مناخها قاري معتدل يكثر بها هطول الأمطار ما أدى إلى كثرة الأنهار و البحيرات، أي توفر المياه والذي يعتبر عنصر منهم وأساسي لقيام أي صناعة كما أنه أصل الحياة و منعها لقوله تعالى : "وجعلنا من الماء كل شيء حي"[3] ، وبالتالي توفر الرتبة

[1] إبراهيم علي محمد مرجونة ، **نفس المرجع** ، ص ص 77-88
[2] تسعديت كلاليش، **مرجع سابق**، ص 34
[3] - من القرآن الكريم ،سورة الأنبياء، الآية 30

الصالحة للزراعة ما سمح بقيام حياة زراعية في المنطقة، بحيث تتعدد خيراته من بساتين الكروم، ومختلف أنواع أشجار الفاكهة ولذلك فمهنة الأكراد هي الزراعة والرعي.
ويذكر عن هذا الإقليم على أنه في الصيف جنة وروضة وبستان وفي الشتاء الحطب و الفحم فيه مجان[1].

المطلب الثالث :

اللغة والديانة الكردية

3-لغة الأكراد :

هي لغة قديمة تم إدراجها ضمن أقدم اللغات في بلاد آسيا، وفي هذا الإطار كتب الباحث المختص في علم اللغات "موريزيوغارزوني" « Maurizio Guarzoni » في كتابه « Gramaticavocabulario de lingua kurdi » والذي يتحدث فيه حول القواعد النحوية والصرفية للغة الكردية سنة 1787، و أقرّ أن اللغة الكردية هي لغة أصلية تختلف عن باقي اللغات[2].

إن اللغة الكردية متأثرة بطريقة التوزيع الجغرافي لهم، فنظرا لصعوبة الوصول للأماكن التي يقطنها الأكراد وانعزالهم عن سبيل الحملات الأجنبية تمكنوا من الحفاظ على لغتهم القديمة، فنقص التواصل بين الجماعات الكردية بسبب الطبيعة الجبلية التي يتمركزون فيها شاعت في الطوائف الكردية لهجات عديدة.

[1] [1] إبراهيم علي محمد مرجونة، **مرجع سابق**، ص ص، 82 – 83
[2] Thomas Brois, **« Langue et littérature Kurds »**, Encyclopédiauniversalis, (Paris, corps 13 n°104, 1996), p 387

إلى جانب صعوبة الاتصالات بين الجماعات الكردية هناك سبب آخر أدى إلى تعدد لهجاتهم ويتمخض في ظهور الحدود الرسمية بين الدول التي توزعت وجود الأكراد[1].

وهناك من يقرّ أن اللغة الكردية تنتمي إلى مجموعة اللغات الهندو إيرانية وهي جزء من عائلة اللغات الهندو أوروبية[2]، هذا حيث يؤكد أكبر اللغويين والمؤخرين في نهاية القرن 18 من أمثال "ميكائيليس" و"شلوتزر" على أن هناك ارتباط مباشر بين اللغة الكردية الفارسية، وأنها تشمل عدّة لهجات. كما نجد أيضا مجموعة من الباحثين وعلماء اللغة أمثال "روديجير" و"بوت" يقرّون باحتمال انحدارها من اللغة الكلدانية، وأظهروا علاقتها باللغة الفارسية الحديثة واللغة الزندية التي هي لغة مشتركة بينها، وهذا ما يؤكد أن هذه الأخيرة تنتمي إلى اللغة الايرانية[3]. وترجع اللغة الكردية إلى اللغات الهندو أوروبية، وأنها فرع من اللغات الآرية أو الهندو إيرانية، أو أنها فرع المجموعة الشمالية الغربية لعائلة اللغات افيرانية بحيث تتكون من عدة لغات و التي تتمثل في الفارسية، الكردية، الباشتونية، الأفغانية، البالوخية أو البالوشية، الطاجيكية أو الأوستية و بذلك فهي تختلف عن كل اللغات[4].

تعتبر اللغة الكردية من اللغات المنصرفة المترقية التي تنقسم إلى شعبتي الهندو جرمانية السامية وهي كذلك من اللغات التركيبية الهامة التي تطورت جذورها والتي تسمح بإحداث مرادفات لغوية تناسب ما يبتكر وما يظهر من الأشياء الجديدة[5].

على الرغم من التقارب بين اللغة الكردية واللغة الإيرانية إلا أن الأكراد حافظوا على أصالتها مما ساهم في تعزيز الشعور القومي لديهم[1].

---

[1] دهام محمد دهام العزاوي، **مرجع سابق**، ص 15

[2] Mehmet serif, Derince, « La langue Kurde », Etudes kurdes. Paris, Ed l'harmattan, n°9 Avril 2008, p 29

[3] باسيلي نكيتين، **مرجع سابق**، ص 48.

[4] Bois, **Op.cit**, p 387

[5] علي سيدو الكوراني، **من عمان إلى العمادية أو جولة في كردستان الجنوبية ،عمان، دار آرلس للطباعة والنشر**،ط2، 2012، ص 278

تتميز اللغة الكردية في أنها تتفرع إلى عدّة لهجات تختلف باختلاف الناطق، ففي القرن السادس عشر (16) كتب "شرفمانCherefmane " في كتابه حمل "التاريخ الأول للأكراد"، وأقر أن كردستان تتكون من أربعة أجناس يختلفون فيما بينهم في العادات و اللغات والتي تتمثل في "الكارد مانجيةKourmandji "، "لو Lore "، "كلهورKalhor "، و "قوراينGuran "[2]،وتتمثل اللهجات الكردية الأساسية في :

- اللهجة الكرمانجية : ويتحدث بها أكثر من 50% من الأكراد و تستعمل في الكتابة والتعليم لاسيما في المناطق الكردية العراقية، و معظم أكراد سوريا وتركيا وأرمينيا.
- اللهجة السورانية : ويتحدث بها غالبية أكراد إيران والعراق ومحافظة السليمانية، أربيل وكركوك[3].

إلى جانب هذه اللهجات الأساسية نجد لهجات أخرى ثانوية والتي تتمثل في :

- اللهجة الزازانية : ويصنفها البعض ضمن اللهجات الإيرانية ويتحدث بها حوالي 4 ملايين كردي وجزء من أكراد تركيا، ويتحدث بها حوالي 4 ملايين كردي وجزء من أكراد تركيا.
- اللهجة الكرمنشاهية : والتي تسود في كل من منطقة مندلي وخانقين في العراق إلى جانب بعض المناطق الإيرانية مثل منشاه.

---

[1] جيرارد جالياد،**شعب بدون وطن الكرد وكردستان**، ترجمة عبد السلام القشبندي ،العراق، دار آراس للطباعة و النشر، ط1، 2012، ص 19

[2]Clémance, Scalbert yucef, **les langues des kurdes de Turquie : la nécessité et repenser, (l'expression la langue kurde)** ; langage et société. Paris : Ed la maison des sciences de l'homme n°117, Mars 2006, p 112

[3]دهام محمد دهام العزاوي ، **مرجع سابق**، ص 40

- لهجة الكوراني : وتنتصر في بعض قبائل العراق بحيث يتحدث بها حوالي 3 ملايين كردي.
- لهجة الفيلة : ويتحدث بها الأكراد الذين يتوزعون بالمناطق الجنوبية الحدودية الواقعة على الحدود العراقية الإيرانية وفيلة الكوت، بغداد والمناطق اللورية في إيران، ويقال أنها تأثرت باللغة العربية وأخذت منها[1].
- اللهجة البادنانية : يتحدث بها أكراد العراق في دهوك وأربيل .

رغم تعدد لهجاتها إلا أن اللغة الكردية تبقى متميزة عن اللغات العربية، التركية و الفارسية، فالأكراد ليسوا عربا ولا أتراكا ولا فرسا، إنما هم جماعة متميزة تجد في لغتها دليلا على ثباتها القومي[2]. أما بالنسبة لكتابها، فتكتب بحروف عربية في العراق و إيران و تركيا و سوريا وتكتب بحروف لاتينية و الكبريلية في كل من أرمينيا وجورجيا وأذربجان[3].

4-دين الأكراد :

تعتنق الأقلية الكردية أديان ومذاهب مختلفة فمن الكرد ما هو زراد شتي واليزيدي و عباد الحمير، بالإضافة إلى الذين يؤمنون بتأليه الأئمة، ومنهم الثعبانيون وعباد الحمير، بالإضافة إلى المذاهب الإسلامية المعروفة كالشافعية والحنفية والسنّة والشيعة[4].

ففي النطاق الديني يتشبث الكردي بذاتيته المتميزة، هذا حيث ساهم الإسلام إلى حد كبير في التطور التاريخي للشعب الكردي حيث يدين به أغلبهم واعتبروه دستور حياتهم و منهج سلوكهم[1].

---

[1] ويفي خيرة، **مرجع سابق**، ص 40

[2] دهام محمد دهام العزاوي، **مرجع سابق**، ص 16

[3] تقي الدين طيوش، محمد الصالح جمال، **تأثير المسألة الكردية على الأمن القومي التركي من 1983 إلى 2013**، رسالة ماجستر غير منشورة (جامعة قالمة : كلية العلوم السياسية، 2015/2014)، ص 18

[4] فايز عبد الله العساف، **الأقليات و اثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجا)**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم السياسية، 2010/2009)، ص 32

فالإسلام هو الدين الأساسي للأكراد بعد أن كانوا يعتنقون سابقا الديانة الزرادشتية، و يتبع أغلب الأكراد المسلمين المذهب الشافعي ، ومنهم من يتبع المذهب الشيعي خاصة مدينة بيجار وحمدان وهم يقاربون حسب بعض الإحصائيات نصف مليون[2]. فالسلوك الديني للأكراد لم يتأثر فقط بالمعارف الإسلامية وحدها بل تأثر أيضا بمظاهر الحياة الاجتماعية و العادات و التقاليد والمعتقدات السابقة للشعب الكردي[3].

ويتميز الأكراد بثقافة التسامح الديني بدليل انعدام التشدد الديني بين الشعب حتى بين الملتزمين بشدة بالمذهب السني الشافعي[4]، مثل أكراد تركيا والعراق ومنهم المسلمين الشيعة الذين يتمركزون جنوب غرب إيران خاصة في مدن كرمنشاه، حمدان، بيجار وهو يقاربون نصف المليون، بالإضافة إلى قبول وجود الفرق الصوفية و الدراويش و التي هي ظاهرة تعم كردستان.

كما نجد أيضا فئة من الأكراد ينتهجون الطرق الصوفية والتي تتمثل في الطريقة النقشبندية في غرب وشمال كردستان، الطريقة القادرية في شرق وسط كردستان، بالإضافة إلى الطريقة الزنبخشية في الجنوب، إلا أن أبرز الطرق الصوفية المنشورة في إقليم كردستان هي :

- الطريقة النقشبذية : والتي أسسها بيرخواجه محمد بهاء الدين من بخاري وهي أقدم طريقة صوفية وتتزعمها عائلة البرزاني وتسود بين الكورمانجيين أو البهدنانيين.

---

[1] بلسيلي نيكيتين، **مرجع سابق**، ص 348

[2] درية عوني، **عرب و أكراد خصام أم وئام** ،مصر، دار الهلال، 1993، ص 28.

[3] حميد رضا جلائي بور، **المشكلة الكردية**، محمد علاء الدين منصور، القاهرة ، مركز الدراسات الشرقية، 2000، ص9

[4] حميد رضا جلائي بور، **نفس المرجع** ، ص 107 .

- أما الطريقة القادرية : والتي تنتسب إلى الشيخ عبد القادر الكيلاني مؤسس السورانيين وتتزعمها عائلة الطالبايني[1].

كما نجد جماعات كردية أخرى تنتهج معتقدات دينية منذ القدم منها :

- الأيزيديون أو عبادة الشيطان : ويتواجدون في جنوب تركيا قرب الحدود السورية وفي منطقة سنجار وفي شرقي العراق وفي منطقة سيخان على بعد حوالي 50 كلم شمالي الموصل.
- جماعة ما يعرف بأهل الحق : وهم من الأكراد المنتمين إلى قبيلة هورامان (أورمان) وقبيلة سنجاي الضخمة، يعتنقون المذهب الشيعي وهم من المؤمنين بتأليه الأئمة.
- كما نجد أيضا جماعة العلويين (العلى الاهية) في جنوب كردستان.
- أقلية مسيحية تقدر ببعض مئات من الآلاف وتتواجد في بعض مناطق كردستان كمردين بتركيا، والموصل بالعراق وحول نهر أورمينيا بإيران، في حين أن الأقلية الكردية اليهودية التي كانت متواجدة في اقليم كردستان قد هاجرت تدريجيا إلى فلسطين[2].

المبحث الثاني :

الأزمة الكردية

[1] إبراهيم علي محمد الكوراني، **مرجع سابق**، ص 277 .
[2] ويفي خيرة، **مرجع سابق**، ص 41

إن التهميش والاضطهاد الذي عانت منه الأقلية الكردية في الدول الأربعة التي تتقاسم كردستان (العراق، إيران، سوريا وتركيا)، أدى إلى بروز الحركات التحررية القومية الكردية ومرت بعدّة مراحل وهذا ما سنوضحه لاحقا.

المطلب الأول :

الأكراد قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى

إن الاهتمام بمسألة الأقليات على المستوى الإقليمي والدولي للمناطق المختلفة سواءا منها العربية أو غير العربية، أخذ مجرى قوي خاصة بعد التطورات التي شاهدتها الساحة الدولية في أواخر القرن 19 مع ظهور الأفكار القومية وقيام الدولة القومية التي أثرت في الكثير من الشعوب بما فيها شعوب المنطقة المتوسطية المطالبة بحقوقها المختلفة، ومن أبرز المناضلين في سبيل تحقيق هذا الهدف نجد الشعب الكردي الذي لم يتمكن من تشكيل دولة مستقلة خاصة بسبب المعاناة من الغزو والاستيطان عبر الفترات التاريخية المختلفة، و هذا ما جعله دوما يتموضع في موقف المقاومة لمختلف حملات الغزو والاستيطان، و بالرغم من أن الوعي القومي لدى الجماعات الكردية متواجد منذ القدم إلا أنه عرف نوعا من التطور مع ظهور موجة الأفكار القومية التي عرفتها العديد من الشعوب خاصة مع نهاية القرن (19) التاسع عشر[1].

لقد كان الأكراد مقسمين بين كل من الإمبراطورية العثمانية والفارسية إلاّ أنهم واجهوا محاولات دمجهم في إطار كل منهما، هذا حيث ظهرت أول معاهدة رسمية لتقسيم كردستان

[1] ويفي خيرة، **نفس المرجع**، ص ص، 52 – 53

بين الدولتين" معاهدة أماسيا سنة 1955"[1]، إذ حصلت الأولى على 03 أرباع من هذا الإقليم في حين حصلت الثانية على الربع[2]

من خلال العودة إلى الذاكرة التاريخية يظهر أن الأكراد تم استغلالهم واستخدامهم كمقاتلين في سبيل حماية حدود الدول التي ينتمون إليها، كما خدموا دولا خارجية أخرى بهدف الحصول على الامتيازات لتكوين إمارات خاصة بهم، إلاّ أن ذلك لم يفتح لهم الآفاق للحصول على هذا الهدف مما أدى إلى ظهور العديد من الحركات الكردية في القرن التاسع عشر، والتي وصفت في الكثير من الأحيان بالمحاولات الانفصالية، وتطورت هذه الحركات مع نهاية القرن (نهاية القرن التاسع عشر)[3].

وبالرغم من أن الثورات الكردية كانت عشائرية إلا أنهم يعتبرونها بأنها سلسلة طويلة من المعارك الوطنية و ليست حركات متعطشة للدماء كما تصفها الدول التي تتقاسم كردستان[4].

وقد أظهرت الحركات التي شاهدتها كردستان في بداية القرن التاسع عشر رغبة و إصرار هذا الشعب في تحقيق الاستقلال وإدارة أنفسهم بطريقتهم الخاصة. وقد بدأ الشعور القومي ينتشر بين المتعلمين والوطنيين من التجار ورجال الأعمال من مصدرين و مستوردين وغيرهم[5]. وتجلت الحركة القومية الكردية في هذه الفترة (القرن 19) بالعديد من الثورات والانتفاضات، إلى جانب الحركات المسلحة والتي تهدف للتخلص من الهيمنة

---

[1] **دون ناشر، أحجية التاريخ والجغرافيا، لماذا يراهن الجميع على الأكراد الآن؟**، على الموقع الإليكتروني، **www.sasapost.com/kurds.dream**
تاريخ الإطلاع، 2016/07/18 على 25 : 11.

[2] نبيل زكي، الأكراد **,الأساطير و الثورات و الحروب** ,القاهرة، مطبوعات كتاب اليوم، 1991،ص 39

[3] Khattar abou Dial, Les éternelles victimes de la géopolitique dans groupe des chercheurs **« les Kurdes une guerre sans fin** », Arabies . (Paris : Christian Dior, n°146, 1996), P 17

[4] باسيلي نيكيتين، **مرجع سابق**، ص 194

[5] حامد محمود عيسى، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى نهايتها سنة 1991**، مصر، مكتبة مدبولي، 1992، ص 14

العثمانية والفارسية، وحسب الباحثين فإن البابانيين هم الذين قادوا أول ثورة للأكراد سنة 1806 وكانت هذه الحركة في كردستان تركيا بقيادة عبد الرحمان باشا بابان[1].

إلى جانب هذه الأخيرة ظهرت العديد من الانتفاضات والثورات الانفصالية،و التي تزعمها قادة وشيوخ الإمارات الكردية، وقد امتد من القرن التاسع عشر إلى غاية القرن 20، و قد قدر عددها بـ 15 ثورة و انتفاضة وحركة مسلحة، وكانت في مجملها تدعو إلى الانفصال عن الدولة العثمانية وتوحيد الإقليم الكردية وتشكيل دولة كردستان منها حركة محمد راوندوز 1812 – 1836 والذي شكل قوة مسلحة بهدف ضم العديد من المناطق الكردية إلى مقاطعته وفي 1818 أعلن عن استقلال المناطق الخاضعة لحكمة عن الدولة العثمانية و التي تمتد من المواصل حتى الحدود الإيرانية في أوائل الثلاثينيات القرن 19، كما تمكن من ضم المناطق الكردية الموجودة بإيران إلا أن هذه الحركة انهارت سنة 1836 و استعادت الإمبراطورية العثمانية سيطرتها على هذه المناطق[2].

إلى جانب هذه الثورة نجد أيضا من أشهر الحركات الكردية التي عرفت في القرن 19، وهي من أطول الثورات القومية الكردية والتي يمكن تسميتها بالمفهوم الحديث "الثورة الوطنية"[3]، وكانت بقيادة "بدرخان" الزعيم الكردي أمير بوتان بتاريخ 1830 إلى 1847، حيث تحالف مع العديد من زعماء الأكراد و تمكن من تحرير مناطق شاسعة من كردستان، حيث استغل حالة الاضطراب إلى عرفها الأتراك بعد معركة "نصبين" ضد محمد علي حاكم مصر، و تمكن من بسط نفوذه على كل من وان، الموصل، سوجيولاف، أوروسيا، دياربكر[4].

و قد استمرت المقاومة بعد ذلك مع ثورة الشيخ "عبد الله نهري" (1878 – 1881) الذي كان يسعى إلى توحيد الكرد ضمن دولة كردية مستقلة، و حسب الوثائق البريطانية يعد

[1] ويفي خيرة، **مرجع سابق**، ص 28
[2] طيوش تقي الدين، محمد الصالح جمل، **مرجع سابق**، ص 28
[3] باسيلي نيكيتين، **مرجع سابق**، ص 196
[4] نبيل زكي زكي ، **مرجع سابق**، ص 54

رمزا لوحدة الكرد وكان له نفوذ واسع في كردستان[1]، ففي سنة 1878 كتب إلى نائب القنصل البريطاني أن الدول الأوروبية ينبغي أن تفعل شيئا للأكراد وظلت رسائله تصل إلى حكومات الدول الأوروبية في هذا الشأن[2]، وكانت بداية عمله هي توحيد رؤساء العشائر الكردية بهدف خلق أكبر إجماع ممكن وعقد مؤتمر حضره حوالي 220 زعيما كرديا، و طلب إقامة اتحاد بين العشائر الكردية في سنة 1880، وكان ذلك بمثابة الخطوة الأولى لوضع برنامج استقلالي من خلال الدعوة إلى حق الأكراد في تسيير شؤونهم بأنفسهم و تحرير أكراد تركيا وإيران، إلا أن هذه الحركة فشلت رغم ما حققته من نجاحات[3].

وبالرغم من فشل الحركات الكردية في هذا القرن فإنها لم تخلو من فائدة لأنها كانت توقد نار الحماسة الوطنية لدى الأكراد في الأنحاء المختلفة من كردستان بدليل تطور أساليب وطرق الحركة القومية الكردية مثل سعي القادة الجدد للحركة الكردية على إيقاظ الوعي لدى الأكراد وذلك من خلال الحرص على التعلم وتنمية العلاقة بين النخب و المحيط[4].

هذا حيث اتجه نشاط القومين الأكراد في البداية لمساندة الحركة القومية أو الإصلاحية التي ظهرت داخل الدولة العثمانية والحركة الدستورية الإيرانية في معارضتهم للأنظمة القائمة في كلتا الدولتين لتجسيد أهدافهم دستوريا خاصة في إيران، و من بين الشخصيات الكردية التي نشطت في هذا العمل "إسحاق سوكوني" و"عبد الله صفدات" اللذان شاركا في تأسيس الحزب التركي الذي عرف **بحركة الاتحاد والترقي** بالقسنطينية سنة

---

[1] تيلي أمين علي، **حركة الشيخ عبد الله النهري في الوثائق البريطانية**، على الموقع الإليكتروني، **www.bahoz.hostoi.com/obeydulah.nehry.html**
تاريخ الإطلاع، 2014/05/16 ،**على** 00 : 15

[2] **حامد** محمود عيسى، **مرجع سابق**، ص 16

[3] **على الموقع** الإليكتروني: **www.shakmakw.com/vb/showthread.phpt=4693313**
تاريخ الإطلاع، 19/ 08/ 2016، **على** 10:27

[4] **مثنى** أمين قادر، **مرجع سابق**، ص 96

1889[1]، إلى جانب كل "من عبد الرحمان بدرخان" و "حكمت بابان" اللذان شاركا في أول مؤتمر لهذا الحركة بباريس سنة 1902[2].

وقد تميز النشاط القومي الكردي بالكثافة داخل الدولة العثمانية مقارنة بالدولة الفارسية التي كان فيها عمل الحركة الكردية ضعفا نوعا ما ومن أهم أقوى الحركات التي كانت معارضة لحكم الشاه نجد حركة جمعية التعليم التي تأسست من قبل عبد الرزاق[3].

هذا وقد ساهم نجاح الحركة في تركيا الفتاة أي ما يسمى **بالإتحاد والترقي** في الإطاحة بالسلطان العثماني محمود الثاني بمشاركة الأكراد من خلال عقد التحالف مع الحركات الوطنية في تركيا، وكان هدف الأكراد وراء هذا التحالف هو الوصول إلى تحقيق مطالب الأقليات القومية في تركيا، لكن سرعان ما حدث شرخ بين المتحالفين بسبب إعلان تركيا الفتاة سياسة التتريك[4]، وهذا ما دفع القادة الجدد للحركة الكردية العمل على أيقاظ الوعي القومي الكردي لدى الأكراد من خلال الحرص على التعلم وخلق رابطة للتواصل بين النخب والمحيط، و قد تنامى هذا الوعي القومي خاصة لدى النخب المثقفة التي تنتمي إلى الطبقة الوسطى والطبقة البرجوازية بقيادة عائلة بدرخان من خلال نشاطهم في المهجر، وذلك عن طريق تكوين تنظيمات وتأسيس نوادي وجمعيات ثقافية سرّية وعلنية. كما لعبت المجلات و الجرائد والمنشورات دور كبير في اليقظة القومية الكردية. ففي 1898 صدر في القاهرة أول عدد من الجريدة الكردية باسم "كردستان" والتي أشرف عليها بدرخان المهاجر من تركيا إلى مصر[5]، هذا حيث ظهرت نشاطات الطبقة المثقفة الكردية من خلال تأسيس الجمعيات و النوادي السياسية فيها **جمعية تعالي كردستان** التي تأسست بأوروبا سنة 1908 و من بين

---

[1] تيلي أمين علي**نفس المرجع**.

[2] زهدي الداوروديّ، **"نشوء الوعي القومي و تطوره عند الكرد ملف حول قيام الدولة الفلسطينية و القضية الكردية"، العالم العربي**، (دم)، ع. 3527، 2011

[3] عبد الحكيم عموش، **تحليل أبعاد ظاهرة نزاعات الأقليات، دراسة نموذج القضية الكردية**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 1994)، ص 888

[4] جيرارد جالياد ، **مرجع سابق**،ص ص ، 31 – 35

[5] زهدي الداوروديّ ، **مرجع سابق**

مؤسسيها الأمير أمين بدرخان، عبد القادر الشمديني، شريف باشا وأحمد توفيق باشا من أبرز نشاطاتها إصدار صحيفة باللغة التركية، وهي صحيفة "الترقي والمساعدة الكردية المتبادلة، كما ساهم أعضاءها بتأسيس جمعية نشر المعارف باللغة الكردية، بالإضافة إلى تأسيس النوادي في الأقاليم الكردية[1]، كما تم تأسيس **جمعية العزم القومي** (كردستان تركيا)، وجمعية **تنمية المعارف الكردية** سنة 1910، والتي أسست مدرسة كردية بإسطنبول و امتازت كلها بالطابع القومي السياسي، هذا كما مكّن هذا التطور من بروز أحزاب سياسية بالمفهوم الحديث و التي تتصف كلها بالطابع السياسي القومي[2].

ما يلاحظ هنا أن القادة الأكراد التاريخيين أمثال "بدرخان وأحفاده" و"عبد الله النهري"، و"عبد القادر وطه"، وغيرهم لعبوا دورا هاما في تطور الحركة القومية الكردية، وبالرغم من السياسات التي انتهجتها حركة تركيا الفتاة من غلق العديد من النوادي و المدارس الكردية و اعتقال العديد من القادة الأكراد، إلاّ أن النشاط والعمل الكردي بقي متواصلا من خلال تأسيس جمعيات أخرى مثل تأسيس جمعية طلابية تحت اسم "**هيفي**" أي "أمل كردستان" بإسطنبول عام 1912[3].

إن الشعور أو الفكر القومي لدى الكرد لم يكن وليد العصر الحديث أو المعاصر، و إنما كانت جذوره تمتد إلى فترة الحكم العثماني، وظل ينمو حتى ظهر بشكل واضح و ملموس في أوائل القرن 19، وتطور أكثر مع بداية القرن 20، إلا أن الطبيعة الجغرافية للمنطقة الكردية وقوة الدولة العثمانية وغياب استراتيجية التنسيق في عمل الحركة سبب في عدم تحقيق الأهداف المرجوة، لكن ذلك لا ينفي أن لهذا العمل دور أساسي في إرساء

[1] سالار عبد الكريم، فندي الدوسكي، **دور السليمانية في المجلس النيابي العراقي، 1945 – 1958**، رسالة ماجستير منشورة (دهوك / المديرية العامة للمكتبات العامة، 2008)، ص ص، 22 – 23

[2] مثنى أمين قادر، **مرجع سابق**، ص 94

[3] سالار عبد الكريم، فندي الدوسكي، **مرجع سابق**، ص ص، 22 – 23

الخطوة الأولى في مسار الحركة الكردية ،التي أخذت أبعاد أخرى برزت بعد الحرب العالمية الأولى وتطورت فيما بعد لضمان تحقيق الأهداف القومية الكردية[1].

1-الأكراد أثناء الحرب العالمية الأولى :

عرفت الحركة القومية الكردية عشية الحرب العالمية الأولى نشاطا مكثفا، أقرّ البعض بأنها لم تعرفه منذ ثورة الشيخ عبيد الله النهري، هذا حيث تبلورت العديد من الأزمات السياسية داخلية و خارجية خلال فترة حكم النظام الجديد بقيادة تركيا الفتاة بسبب السياسة التي تنتهجها أي ما يعرف بسياسة التتريك و عدم الاعتراف بالقوميات الأخرى، و هذا ما أدى إلى تدهور الأوضاع داخل الدولة العثمانية، حيث ظهرت حركات معادية للحكم القائم أهمها **حزب الحرية** والائتلاف الذي جمع بين العديد من معارضي تركيا الفتاة من بينهم عدد من قادة الأكراد، و ذلك سنة 1911، حيث دعي العديد منهم خاصة السيد عبد الرزاق خلال المؤتمر الذي انعقد بأرضوم إلى ضرورة توحيد صفوف المعارضة، و القيام بثورة كردية شاملة داخل الإمبراطورية و ذلك تزامنا مع هزيمة تركيا في العديد من الحروب التي خاضتها إيطاليا في شمال إفريقيا (في برقة و طرابلس) . بالإضافة إلى مقدونيا، بلاد الصرب، بلغاريا، الجبل الأسود، حيث خسرت هذه الأخيرة أراضيها في إفريقيا و تقريبا جميع الأراضي التابعة لها في أوربا[2].

وبعد وصول حزب العدالة والائتلاف إلى الحكم في تركيا سنة 1912 برز هناك نوع من الأمل لدى الأكراد بخصوص الحصول إلى تحقيقهم أهدافهم القومية، إلا أن مبادرات هذا الأخير لم تكن كافية لكسب تأييد الأكراد الذين دخلوا في صراع مع الحكم الجديد، وقد مثلت فترة ما بين 1913 – 1914 الحقبة التي كان فيها النشاط القومي الكردي كثيفا وحسب

[1] عبد الفتاح علي البوتاني، **بدايات الشعور القومي الكردي في التاريخ الحديث** ،بيروت ،رابطة كاوا للثقافة الكردية، 2005، ص 15

[2] حامد محمود عيسى، **مرجع سابق**، ص ص ، 99 – 100

البعض فإن هذه الفترة كانت مرحلة تحديد الإيديولوجية للعمل الكردي، إلا أن ذلك لم يساهم في سدّ فجوات التشتت والخلاف السائد بين القادة الأكراد والذي كان يدور أساسا حول مسألتين أساسيتين[1] :

- المطالبة بالانفصال و تكوين دولة كردية مستقلة
- تحقيق الاستقلال الذاتي لكردستان في إطار الدولة العثمانية.

ومن أهم الخلافات التي نشبت بين الأكراد تلك المتعلقة حول قيادة الإمارة الكردية التي دعى إلى تأسيسها العديد منهم خاصة البدرخانيون سنة 1913، الذين طالبوا بكردستان مستقلة بدعم سياسي ومادي روسي الأمر الذي يؤكد أهدافها ومواجهة النفوذ التركي، هذا حيث عرفت الحركة الكردية في تركيا انتعاشا و تطورا كبيرين عشية الحرب العالمية الأولى، من خلال سعيها للسماح بنشر اللغة و الثقافة الكردية، كما أنها ألحقت أضرار بتركيا بسبب الثورات التي قادتها، حيث أصبحت كردستان ميدانا للمعارك بين القوات المتحاربة، كما شكلت مجالا للتنافس بين القوى الكبرى، ونظرا إلى أن الأكراد يشتهرون بقدراتهم القتالية عملت تركيا على استغلالهم و استخدامهم كقوة مقاتلة ضد خصوصهم، بحيث استخدمتهم في محاربة الأشوريين والمسيحيين والأرمن الذين تحالفوا مع الحلفاء ضد تركيا، وهذا ما أدى إلى حدوث عدة خسائر مادية و بشرية، وسبب في تراجع الحركة الكردية[2].

لكن مع ذلك لم يكن للأكراد دور كبير في عمليات القوات التركية المسلحة لأن قدراتهم القتالية كانت في أدنى مستوياتها ،ونظرا لعدم ثقة القيادة التركية بهم فلم يتم تزويدهم بالسلاح والخيول والمعدات بكميات كافية، و ذلك بسبب التخوف من الإمداد الكافي قد يجعل الأكراد يستغلون الأوضاع لمحاربة تركيا ذاتها. هذا وقدمت تركيا وعودا للحركة الكردية بمنحها حقها في تقرير المصير، ضف إلى ذلك أنها عملت على إثارة العشائر

[1] تقي الدين طيوش ،محمدالصالح جمل، **مرجع سابق**، ص 109
[2] تقي الدين طيوش ،محمدالصالح جمل، **المكان نفسه**.

الكردية ضد بعضها خاصة التي كانت تساند روسيا و بريطانيا ضد تركيا في الحرب، إلا أن الأكراد أدركوا و خاصة في السنوات الأخيرة من الحرب أن هذه الوعود التركية لا يمكن أن تتحقق خاصة مع توجهها لمحاربة الأكراد و الأرمن لذلك تراجع العديد منهم خلال مجريات الحرب[1].

ونظرا للأوضاع المتأزمة للأكراد خلال هذه الفترة وإدراكهم الوعود الكاذبة التي قدمتها لهم تركيا أبدى العديد من القادة الأكراد الولاء لقوات الحلفاء (فرنسا وبريطانيا).

ولهذا اعتبرتهم هذه الأخيرة خونة وعليه يجب تصفيتهم أو إذابتهم في كيان الدولة عن طريق تفريقهم للقضاء على هويتهم بعد الحرب، حيث أصدر السلطان "رشاد الخامس" قوانين و أنظمة لملاحقة الأكراد و اضطهادهم و تهجيرهم من مناطق سكانهم كما تنص **المادة 01 من قانون التعامل مع الأكراد** عدم السماح لهم بالعودة إلى أراضيهم حتى بعد الحرب.

كما نصت "**المادة 12**" على نزع سلاح الأكراد و تقسيمهم إلى مجموعات صغيرة لا يزيد عدد كل مجموعة عن 300 شخص ويوزعون على مناطق مختلفة[2].

وبخصوص الأطراف الخارجية بما فيها روسيا، فرنسا وبريطانيا، فلجأت هي الأخرى لاستغلال الكرد وتقديم الوعود لهم بخصوص تحرير الشعب الكردي، وقد وردت هذه الوعود في التصريح البريطاني الفرنسي في 28 ديسمبر 1918، والذي أكد على ضرورة تحرير الشعوب من استعباد الأتراك بصفة نهائية والسماح لهم بتأسيس حكومات وطنية تستمد سلطتها من السكان الأصليين مع العلم أن الهدف الأساسي للحلفاء، هو كسب تأييد الأكراد للحد من توسع تركيا والقضاء على قوتها[3].

[1] حامدمحمود عيسى، **مرجع سابق**، ص ص، 118 - 119
[2] دون نلشر، **أحجية التاريخ و الجغرافيا ،مرجع سابق**.
[3] حامد محمود عيسى، **مرجع سابق**، ص ص، 118 - 119

أما الهدف الأسمى للدول الثلاث هو تجسيد **اتفاقية سايكس بيكو** السرية والتي تم توقيعها بين فرنسا وبريطانيا بموافقة روسيا عام 1916م[1]، فبعد تبادل المراسلات بين كل من سفير فرنسا بلندن السيد "بول كومبو"(Paul Combo)، وكاتب الدولة للخارجية البريطانية "ادوارد غراي" (Edward Gray) جرت مباحثات بين "السير مارك سايكس" (Sir Mark Sykes) وزير خارجية بريطانيا و"نشارلز فرنسيس جورج بيكو" وزير خارجية فرنسا والتي أفضت إلى إعادة رسم الحدود في المنطقة (الدولة العثمانية) دون مراعاة الخصوصية الكردية[2] حيث جرى تقسيم الأراضي العثمانية كالتالي :

- المنطقة البريطانية وتشمل أراضي الرافدين من خانقين شمالا (كردستان الجنوبية) حتى الخليج العربي، أما فلسطين فقد تقرر أن تصبح كيانا دوليا تحت الوصاية البريطانية.
- المنطقة الروسية وتشمل على المنطقة الشمالية الغربية من كردستان وهو الجزء الذي تنازلت روسيا عن معظمه لتركيا بمقتضى هدنة "**شيرت ليتوفيسك**" 03 مارس 1918 [3].
- المنطقة الزقاء، وتحصلت عليها فرنسا وتضم معظم أراضي سوريا الكبرى (سوريا ولبنان) وجزء من كردستان الشمالية الغربية (جنوب شرق تركيا)، كما أنها تشمل منطقة الموصل في شمال العراق، وإقليم كيلكيا وولاية أطنة التي أغلب سكانها من الأكراد بالإضافة إلى ولاية الموصل،وبعد ذلك بموجب اتفاقية "**سان ريمون**"* تنازلت فرنسا على ولاية الموصل التي كانت تحت نفوذها، كما حصلت .

---

[1] دون نشر ،**أحجية التاريخ و الجغرافيا**، **مرجع سابق**.

[2] **عبد الرحمان رشاد، "تغيير الحدود لن يتوقف عند الحدود"، مجلة الفصل، دم، ع** 483 – 484، مارس أفريل 2016

[3] تقي الدين **عموش**،**محمد صالح جمل**، **مرجع سابق**، ص 116

*. **San remo Agreement اتفاقية "سان ريمون** " تم توقيعها في 1920 في مدينة سان ريمو الايطالية بين بريطانيا و فرنسا و الهدف منها هو تحديد مصير الشرق الأوسط و تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية

بريطانيا على تفويض عصبة الأمم المتحدة للانتداب على بلاد ما بين النهرين و كردستان الجنوبية مقابل حصول فرنسا على 25 % من امتيازات استغلال نفط الموصل أي ما يسمى بكردستان الجنوبية في المستقبل[1].

- وبالعودة إلى هذا التقسيم نجد أن كردستان تم تقسيمها إلى ثلاث مناطق والتي تتمثل في :

1) المنطقة البريطانية : وتشمل الأراضي الكردية شرق الأناضول ومنطقة كركوك.
2) المنطقة الفرنسية : وتشمل أرمينيا الصغرى ومنطقة هامة من كردستان والتي تدخل ضمنها الموصل النفطية
3) المنطقة الروسية : وتشمل كبير من كردستان تركيا (حاليا) والتي تضم منطقة أرضوم، طرابيزون، وان،و بتليس وتكون في غالبيتها كردستان المركزية التركية، مع العلم أنه لم يتم تجسيد جزء من الاتفاقية المتعلق بهذه المنطقة نظرا لقيام الثورة البلشفية سنة 1917 و عقد هدنة لست فيسك[2].

وبالعودة إلى هذا التقسيم يظهر أن لكردستان موقع خاص في مخططات الدول الكبرى في سنوات ما قبل الحرب العالمية وخلالها لاسيما بالنسبة لفرنسا وبريطانيا وألمانيا، إلى جانب روسيا، ذلك أن هذه الأخيرة تعد جزءا غنيا ومهما من الناحية الاستراتيجية في المنطقة المتوسطية، لذلك علمت هذه القوى على إيجاد موطئ قدم لها في هذه البلاد بغية الاستحواذ على ثرواتها ولربطها بأسواقها. هذا حيث كان النفط أحد العوامل الخفية الرئيسية لهذه الخطوة والدليل أن علماء فرنسا مثل مجمع مورغان تمكنوا من تعيين حدود منخفض

[1] علي سلطان، **اتفاقية سايكس بيكو**، على الموقع الإليكتروني:
البحوث سايكس – بيكو – اتفاقية/www.arab-ency.com/ar
تاريخ الإطلاع :2016/08/29 على 22:45
[2] تقي الدين عموش،محمد صالح جمل ، **مرجع سابق**، ص 116

كركوك، خانقين، و شاخ كويخا النفطي و يقدر بحوالي 300 كلم، وكان ذلك قبل انقضاء القرن 19، في حين حصل الألمان على امتياز لاستثمار الآبار النفطية الواقعة في مدى 20 كلم على جانبي سكة حديد بغداد سنة 1903 و التي وضعت خطة لمدها بحيث[1] يمر قسم منها من أراضي كردستان، وفي 1904 حصلوا على امتياز آخر لاستثمار النفط في ولاية الموصول. وفي الوقت نفسه سعت شركة أرتي البريطانية للاستحواذ على نفط هذه المنطقة بحيث قامت بالعديد من المفاوضات مع العثمانيين بهذا الشأن، والتي انتهت بعقد اتفاق مع الدولة العثمانية سنة 1910، إلا أن الحرب التركية الايطالية وحرب البلقان وأخيرا الحرب العالمية الأولى حالت دون تنفيذ المشروع الذي دشن بداية اهتمام الولايات المتحدة المباشر بنفط المنطقة[2].

من خلال ما سبق يظهر لنا أن الأكراد كانوا يتموضعون في موطئ الاستغلال لتحقيق المصالح الذاتية سواءا الجانب التركي أو لصالح دول الحلفاء (فرنسا، بريطانيا، ألمانيا) وحتى روسيا، ذلك لا يعني تجمد أعمال الحركة الكردية واستمرار كفاحها بدليل زيادة نشاطها في سبيل تحقيق مبتغاها حيث أخذت بالانتشار والتوسع أكثر خاصة مع اقتراب نهاية الحرب وانهيار الدولة العثمانية.

المطلب الثاني:

الأكراد بعد الحرب العالمية الأولى

إن أهم ما يميز الواقع الدولي بعد انقضاء الحرب العالمية أولى هو ظهور العديد من الدول الجديدة الناتجة عن انهيار الدولة العثمانية، ومن أهم الدول الحديثة التي نشأت اثر ذلك مصر، سوريا، العراق وغيرها. هذا حيث تأثرت القومية الكردية كثيرا عند ظهور الحدود

[1] حكمت سامي سليمان، **القضية في العراق : دراسة سياسية و اقتصادية** ،بغداد ، دار الرشيد المنشر، 1958، ص ص، 21 – 27

[2] حكمت سامي سليمان ، **مرجع سابق**، ص 31

الرسمية لهذه الدول بسبب تجزئة دولتهم التي أصبحت مقسمة بين هذه الأخيرة، إلى جانب هذا هناك تأثر القوميات و لشعوب الخاضعة للسيطرة العثمانية بمبادئ الأربعة عشر (14) للرئيس الأمريكي "وود وسليسن" التي أعلن عنها مع نهاية الحرب، و في هذه الفترة برزت التطلعات الكردية بشكل أكبر في إقامة دولة كردية مستقلة[1].

هذا حيث نشطت القوميات الكردية للتخلص من السيطرة العثمانية استنادا إلى مبادئ "ويلسن" منها المبدأ الذي ينص على "حق الشعوب الخاضعة للسيطرة العثمانية في تقرير مصيرها"[2].

وعلى هذا الأساس تميزت هذه الفترة بعودة الحركة الكردية إلى نشاطها السياسي و بشكل أقوى مما عرفته في الفترات السابقة، حيث ظهرت العديد من التنظيمات والجمعيات السياسية الكردية، كما عادت تنظيمات أخرى للعمل مجددا لتحقيق أهدافها القومية مثل جمعية تعالي كردستان في تركيا أي ما يسمى **بجمعية البعث الكردية**[3]، و**جمعية استقلال الكرد** والتي نجحت في نقل صدى قضيتهم إلى **مؤتمر السلام** في باريس 1919، أين جرت محادثات بشأن كردستان التي كانت محل أنظار دول الحلفاء، حيث تم إدراج طلب الكرد في مؤتمر السلام في سبيل الحصول على الاستقلال كباقي القوميات، و من الممثلين الكرد نجد جمعية **تعالي كردستان**، و **جمعية التشكلات الاجتماعية** بالإضافة إلى **جمعية استقلال الكرد**، و قد دافعت هذه الأخيرة على القضية الكردية بهدف انتهاء السيطرة العثمانية على كردستان، كما تم تقديم مذكرتين تتضمن مطالب وحقوق الشعب الكردي كالدعوة لتعلم، اللغة الكردية باعتبارها إحدى أهم الأسس القومية إلى جانب اهتمامها بنشر الثقافة وتنشيطها

---

[1] **حامد** محمد عيسى، **مرجع سابق**، ص ص 123-124

[2] عبد الفتاح يحي البوتاني، **وثائق عن الحركة القومية الكردية التحريرية (ملاحظات تاريخية و دراسات أولية)** ،أربيل ، **مؤسسة موكرياني** للطباعة و النشر، ط1، 2001. ص 13

[3] ويفي خيرة، **مرجع سابق**، ص 63

بالإضافة إلى تقديم خارطة دولتهم في 1920 بشأن هذه القضية إلا أنها لم تتوصل إلى نتيجة بسبب تضارب مصالح الحلفاء[1].

و قد اختلفت الآراء حول كيفية تحديد مصير الأكراد وكردستان، و في إطار مسار الحركة الكردية برزت ثلاث تيارات، و لكل منها وجهة نظر خاصة و تتمثل في ما يلي :

- الاتجاه التركي الكردي : والذي تشمل على القوميين الأتراك، وعمل على محاربة الاحتلال البريطاني لكردستان الشمال ومنع قيام دولة أرمينية، وبالنسبية لأنصار هذا الاتجاه فإنه يجب إقامة دولة كردية تحت سيطرة أجنبية.
- الاتجاه الثاني: فكان يدعو إلى ضرورة تحقيق الاستقلال الذاتي لكردستان.
- الاتجاه الاستقلالي الانفصالي : بقيادة الأمير أمين على بدرخان[2].

في خضم الوضع السياسي أضحت كردستان محل تنافس بين العديد من الدول أبرزها الرغبة الفرنسية والبريطانية في السيطرة عليها، إلى جانب الإلحاح التركي والإيراني للتمسك بالأراضي الكردية، وبعد انقضاء الحرب العالمية الأولى تمكنت بريطانيا من بسط نفوذها على أغلب المناطق العثمانية العربية من بينها العراق، وكذلك ولاية الموصل، أربيل، السليمانية و كركوك، وتم لاحقا ضم محافظة دهوك سنة 1970 إلى جانب ولاية البصرة و بغداد.

عقد الحرب العالمية الأولى دخلت الدول المنتصرة والدول المنهزمة في الحرب في مسار تسوية الأوضاع فيما بينها عن طريق إبرام عدة اتفاقيات ومعاهدات أهمها الدولة العثمانية ودول الحلفاء[3]، حيث خاض الأكراد ولأول مرة تجربة العمل الدبلوماسي المباشر حيث ظهرت وفود تمثل كردستان في المباحثات الدولية أملين من التخلص من السيطرة

[1] عبد الفتاح يحي البوتاني، **نفس المرجع**، ص 14
[2] **سعد ناجي جواد، أكرد العراق و أزمة الهوية**، على الموقع الإليكتروني:
www.aljazeera.net/specialfiles/pages/54/CAF98-8fc4-41AB8B-154B053149B2
تاريخ الإطلاع، 2016/09/08 ،**على** 02 : 13
[3] سعد ناجي جواد، **مرجع سابق**

التركية و الإيرانية، و تجلت الفرصة الأولى التي تنتهزوها في مؤتمر الصلح في فرساي 1919 أين تم دراسة عدة مسائل أهمها المسألة الكردية الأرمينية و العربية[1]. و بعد أن نالت أرمينيا قدرا من الاهتمام من طرف دول الحلفاء لاسيما بعد المجازر التي ارتكبتها الإدارة التركية في حقها أقرت القوى الكبرى (الحلفاء) على ضرورة فصل كل من أرمينيا، سوريا، الأراضي العربية، فلسطين والعراق عن الدولة العثمانية دون إلحاق الضرر بشعوب هذه المناطق[2].

ومن هنا ظهر التجاهل التام للقضية الكردية، وهذا ما دفع بالأكراد إلى التحرك وعقد اتفاق مع الوفد الأرميني والأكراد.

وبعد المناقشات بين كل من المبعوث الكردي "شريف باشا" و الأرميني "بوغوس نوبار باشا" تم التوصل إلى ضرورة فصل الدولة الكردية عن الدولة الأرمينية، و تم رفع هذه المطالب إلى مؤتمر الصلح[3] بسبب أن النتائج التي تم التوصل إليها خلال هذا المؤتمر كانت سلبية بالنسبة للأكراد، كون أن هدفهم هذا لا يخدم مصالح الدول المتنافسة على وجه الخصوص بريطانيا التي طالبت تأجيل النظر في المسألة لكردية خصوصا بعد ضمانها لمصالحها في العراق وفي مختلف أراضي كردستان[4]. وخلال هذه الفترة عرفت المنطقة أول مواجهة بين الأكراد والاحتلال البريطاني و حتى ضد تركيا بعد الحرب تمثلت في ثورة الشيخ

---

[1] عبد الله محمد علي العلياوي، **جذور المشكلة الكردية،على الموقع الإلكتروني:**
www.aljazeera.net/specialfiles/pages/4F935dae-8e08-4c54-83ca-16f692c7ab35
تاريخ الإطلاع،2016/09/09 ،على 19 : 15

[2] **حامد** محمود عيسى ، **مرجع سابق**، ص 126

[3] بريقان سعيد، **من المسؤول عن غياب الدولة الكردية بعد سايكس بيكو**، على الموقع الإليكتروني
www.fikraforum.org/?!p=94518<lang=ar#-v9upeltiu
تاريخ الإطلاع، 2016/09/11 ،على10:05

[4] **حامد الحمداني، الشعب الكردي و حق تقرير المصير** ،على الموقع الإليكتروني
www.hamud-alhamadany.blogspot.com/2010/09/blog=post-5339html
تاريخ الإطلاع،2016/09/01 ،على 30 : 11

محمود البرزنجي بعد أن اكتشفت الأطماع البريطانية في مؤتمر الصلح من خلال تجاهلها معالجة المسالة الكردية[1].

حيث بسط نفوذه في المناطق التالية حلبجة السليمانية، رواندوز كويسنجق، كما تمكن من ضم العديد من رؤساء القبائل إلى حركته[2]. كما ظهرت حركة مصطفى "كمال أتاتورك" و التي عرفت بالحركة الكمالية في تركيا بهدف مقاومة الاحتلال البريطاني وتحرير هذه الأخيرة، هذا حيث اتسعت هذه الحركة في عام 1919، كما نجح قائدها في تأسيس "الدفاع عن حقوق الأناضول الشرقي" في لاجتماع المنعقد في أرضوم بتاريخ 10 – 13 جويلية 1919، حيث ساهم ممثلو كرد في هذا المؤتمر للعمل سويا من أجل وصول الترك والكرد على حقوقهم القومية[3]، لتأتي بعد ذلك مؤتمر سيواس في 11 سبتمبر 1919 لتجسيد نفس الغرض، وما ميز هذا الأخير هو قلّة عدد الزعماء الأكراد و ممثلي المناطق الكردية فيه، و ذلك لمنع تطور و تنامي الحركة الكردية هذا حيث ظهرت القرارات الناتجة عن هذين المؤتمرين رغبة تركيا بالاحتفاظ بالأراضي الكردية كجزء من هذه الدولة ولا يمكن التخلي عنه بدليل تجاهلها لحقوق الأقليات خاصة منها الأقلية الكردية، وحسب "أتاتورك" فإن الحركة الكردية تشكل خطورة فعلية على الوحدة التركية[4].

وبعد مؤتمر الصلح طرحت المسألة الكردية في **مؤتمر** "**سيفر**" الذي تم انعقاده في 10 أوت 1919 بهدف التوصل إلى إيجاد حل لها مع الأخذ بعين الاعتبار الاتفاقي الكردي التركي، هذا حيث تم منح الشعب الكردي حقه في تقرير مصيره بنفسه في جزء كبير من

---

[1] ويفي خيرة، **مرجع سابق**، ص 66

[2] كريم شارزا، **الشيخ محمود ملك كردستان**،على الموقع الإليكتروني:
www.gilgamish.org/printarticele.php?id=3086
تاريخ الإطلاع،2016/09/01 **على**، 00 : 12

[3] خالد يونس خالد، **تأسيس تركيا الكمالية و احتلال كردستان، القضية الكردية ،على الموقع** الإليكتروني:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1545
تاريخ الإطلاع،2016/09/11 ،**على**16 : 21

[4] ويفي خيرة، **مرجع سابق**، ص 66

وطنه وتأسيس دولة كردستان الجنوبية والتي تضم ولاية الموصل، ويظهر ذلك من خلال ما ورود في البنود 62 – 63 – 64 من الفقرة الثالثة من هذه الاتفاقية[1]، حيث تضمنت المادة 62 على أن تقوم لجنة مركزها اسطنبول مؤلفة من 3 أعضاء ثم تعيينهم خلال تجمع الأسانة (أوربا) من قبل الحكومة البريطانية الفرنسية والايطالية خلال ستة أشهر بدءا من تاريخ تنفيذ المعاهدة بإعداد مشروع حكم ذاتي محلي في المناطق التي تقطنها أغلبية كردية والواقعة في شرقي الحدود الجنوبية لأرمينيا، وشمال حدود تركيا وسوريا وبلاد ما بين النهرين، في حين تنص المادة 63 على وجوب تنفيذ قرارات اللجنة المذكورة في المادة 62 خلال 03 شهور من تاريخ التبليغ[2]. بينما أقرت المادة 64 على أنه إذا قدم الشعب الكردي المقيم ضمن المناطق المذكورة بالمادة 62 من خلال سنة ابتداء من تاريخي تصديق المعاهدة كليا إلى عصبة الأمم معلنا فيه بأن معظم سكان هذه المناطق ترغب باستقلالها عن تركيا، وإذا رأت العصبة بأن هذا الشعب قادر على الاستقلال وأوصت بذلك فوجب على تركيا أن تتعهد بالعمل بهذه الوصية وتتنازل عن جميع حقوقها في هذه المناطق، وستكون تفصيلات هذا التنازل موضوع اتفاق يعقد بين الدول الحلفاء وتركيا، وفي حال الموافقة على التنازل لا تثير دول الحلفاء أي معارضة ضد قيام الكرد في ولاية الموصل بالانضمام وفق رغباتهم إلى هذه الدولة الكردية المستقلة[3].

---

[1] آزاد عثمان، **مشكلة حدود إقليم كردستان الفيدرالي ،حقائق و دلائل، مواقف و مقاصد، الحل الصائب**، بحث مقدم إلى مؤتمر الفيدرالية في العراق و المستقبل (جامعة أربيل ، كلية القانون و السياسة، 2010)، ص 06

[2] **مصطفى أوشمس، معاهدة سيفر حول القضية الكردية عدوى القومية، على الموقع** الإليكتروني:
http://www.focusaleppo.com/story/1
تاريخ الإطلاع، 2016/09/11 ،على 53 : 13

[3] هوتشك أوسي، **"الأكراد بين كمال أتاتورك و رجب طيب أردغان من 1920 إلى 2015**، جريدة الحياة، الجمعة 12 جوان 2015، د.ص

هذا وقد رفضت هذه المعاهدة من طرف الحركة الوطنية التركية بزعامة "مصطفى كمال أتاتورك"، وكان هذا الرفض بسبب خسارة مناطق عديدة تابعة لتركيا في حالة تطبيقها[1].

لقد كانت "معاهدة سيفر" منعطفا في تاريخ الكرد وحركتهم، كونها أقرت و للمرة الأولى بوجود الشعب الكردي الذي يتوجب أن يحصل على حقه في تقرير المصير، كما أنها فتحت الأبواب لتدويل القضية الكردية، إلا أن التمعن في بنود هذه الاتفاقية والمتعلقة بالمسألة الكردية بيّنت أن الهدف منها لم يكن يخدم الشعب الكردي ذاته، إنما هي موجهة بالأساس لخدمة مصالح الحلفاء خاصة بريطانيا التي أظهرت اهتمامها بمنطقة كردستان، و يظهر ذلك من خلال سعي القوى الكبرى لبسط نفوذها فيها، حيث قامت بإعادة المواد الواردة في "اتفاقية سيفر" بشكل أدق في الاتفاقية التي تم إبرامها بين الحلفاء خاصة فرنسا و بريطانيا في سان ريمو 1920 بإيطاليا والذي أقرّ على اقتسام مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط بطريقة جديدة بحيث كانت سوريا الكبرى من نصيب فرنسا في حين تحصلت بريطانيا على العراق بما فيها ولاية المواصل، الأردن وفلسطين[2]، ولقد قامت هذه الدول بتحديد المناطق الكردية التي خصت بالحكم الذاتي فيما يخص المناطق الكردية المتواجدة في تركيا بالضبط تلك التي تتموقع جنوب الولايات التي تضم أغلبية كردية (جنوب شرق الأناضول : منطقة حكارن و بوتان) التي تنحصر بين حدود العراق وسوريا جنوبيا، بحيث لا تمثل المناطق الحقيقية للأكراد داخل تركيا، وإنما تشمل على جزء منها فقط، أي ما يعادل أقل من 05 مجموع أراضي كرد ستان الفعلية[3].

---

[1] هيتم، **معاهدة سيفر مركز المعلومات بالإذاعة السودانية ،على الموقع** الإليكتروني:
http://chosenhumans.files-wordpress.com/2013/06/d985/d8b9d8/pdf
تاريخ الإطلاع 2016/09/11 ،**على** 45 : 14

[2] يسرى الجوهري، **جغرافية الشعوب الإسلامية ،الإ**سكندرية ،منشأة المعارف جلال خراى و شركائه، 1995، ص 165

[3] **حامد** محمود عيسى، **مرجع**سابق، ص 164.

وبالعودة إلى هذه المواد فإنها لم تشر غلى كيفية الإعلان عن قيام الدولة الكردية، كما انها لم تحدد شكلها كما ربطت قيام الدولة بشرطين متلازمين : الأول : و يتمثل في رغبة أغلبية الأكراد في الاستقلال، أما الثاني : فيكمن في اعتراف عصبة الأمم بجدارتهم في إدارة هذه الدولة، وهذا ما شكل أساسا صعوبة في تنفيذ الاتفاقية السابقة (سيفر) لم تشر إلى المناطق الكردية التابعة لإيران ولا تلك التي توجد بسوريا، وإنما اقتصر الأمر على جزء من كردستان تركيا، وهذا ما يشير بالأساس إلى غياب الرغبة الأجنبية في المساهمة في تشكيل دولة كردية والقضاء على قوتها في المنطقة.

أما بخصوص تركيا فهي الأخرى عملت من جهتها للاحتفاظ بالمناطق الكردية، وكرست جهودا واضحة في ذلك حيث استغلت الظروف الداخلية والدولية في تلك الفترة بهدف إلغاء "معاهد سيفر"، والتي لم يتم تجسيدها في الواقع، وقد كانت بداية المساعي التركية من خلال الميثاق الوطني التركي في 28 نوفمبر 1920 وبالتحديد ما ورد في برنامج الحركة الكمالية حول تحرير تركيا الذي تم الإعلان عنه في مؤتمر "**أرضوم**" و"**مؤتمر سواس**" حيث تضمن تقرير مصير المناطق ذات الأغلبية العربية بالتالي استبعدا القوميات الأخرى بما فيها الكردية، حيث أعلن "أتاتورك" عن وحدة تركيا التي لا يمكن تجزئتها بما فيها ولاية الموصل والمناطق الكردية التي اعتبرتها جزء لا يتجزأ من دولته وعبّر عن رفضه لمعاهدة سيفر في مؤتمر لندن المنعقد في 21 مارس 1921 الذي دعت إليه بريطانيا للوصول إلى تسوية بينها وبين تركيا[1].

وبالرغم من الأمال التي حصل عليها الأكراد في إقامة دولة خاصة بهم، إلا أن إلغاء "**معاهدة سيفر**" واستبدالها "**بمعاهدة لوزان 1923**" حطمت طموحاتهم في بناء وحدة سياسية خاصة بهم، ذلك أنها تجاهلت كل المطالب الكردية باستثناء بعض الإشارات البسيطة التي

[1] **بشرى قبسي، موسى مخول، الحروب و الأزمات الاقليمية في القرن (20) العشري، أوربا و آسيا، لبنان** ، بيسان **للنشر** و التوزيع، ط1، 1997، ص 17.

تدعو إلى ضرورة حماية حقوق الأقليات غير التركية في التعاملات التجارية والدينية، و عدم إصدار أي قوانين تتعدى هذه الحقوق، بحيث تنص المادة 39 على المساواة في الحقوق المدنية و السياسية للأقليات غير المسلمة[1].

لقد شكلت المساعي التركية مرحلة صعبة أمام تطور الحركة الكردية و التي تأكدت في "**معاهدة لوزان** 1923"، بحيث تمكنت هذه الأخيرة من استرجاع معظم أراضيها التي كانت خاضعة للقوات المحتلة، بالتالي الإشكال المتبقي بالنسبة إليها هو حل قضية الموصل[2] مع العلم أنه لم يتوصل الطرفان البريطاني و التركي لإيجاد حل لمسألة الموصل في "مؤتمر لوزان"، نظرا للإصرار البريطاني لاحتفاظ العرق بالولاية (الموصل) في حين كانت تركيا تطالب باسترجاعها، و هذا ما أدت لتأجيل النظر بخصوص هذه المسألة و تحديد مهلة 09 أشهر بغرض توصل الطرفان الحاصل نهائي، و في حال لم يتم حسمها سيتم رفع النزاع إلى عصبة الأمم مع العلم أن سكانها لم يرفضوا الانضمام إلى تركيا و العراق تحت الانتداب بدليل نضالهم الطويل في سبيل تحقيق حقوقهم القومية بقيادة الشيخ محمود و غيره في منطقة الموصل[3].

أما بالنسبة لخط بروكسل الذي كان يعتبر عن الحدود الموقنة الفاصلة بين تركيا و العراق في سنة 1924 أصبح معترف به من طرف هيئة الأمم المتحدة في 1925[4].

إلى جانب ذلك تم تصفية قضية ولاية الموصل بقرار مجلس عصبة الأمم المتحدة الصادرة في 1926/12/06 لصالح ضم ولاية الموصل إلى العراق، و تثبيت الحدود الدولية

---

[1] أشرف نبيه، **الأكراد قومية ، المشكلات و التحديات**، ص 206 على الموقع الإليكتروني:
www.hadaracenter.com/pdfs/**الأكراد**قومية%20**.pdf**
تاريخ الإطلاع،2016/09/12،**على** 10:00

[2] **حامد** محمود عيسى، **مرجع سابق**، ص 117

[3] جليلي جليل و آخرون، **القضية الكردية في العصر الحديث**، ترجمة ، عبدي حاجي ،**العراق** ، مؤسسة موكرياني للبحوث و النشر،ط2، 2012، ص 175

[4] باسيلي نيكيتين، **مرجع سابق**، ص 329

بيم تركيا و العراق، و هكذا أصبحت كردستان مقسمة بين كل من تركيا، العراق، إيران، سوريا و أرمينيا[1].

من الملاحظ أن استبدال معاهدة سيفر بمعاهدة لوزان قد حطم آمال الأكراد في بناء دولة خاصة بهم ذلك أنها حصرتها في حل قضية الموصل، و أفضى الأمر إلى تقسم كردستان بيم الدول الخمسة (إيران، العراق، سوريا، تركيا، و أرمينيا)، و هذا ما أدخل الحركة القومية الكردية في مرحلة جديدة لتبرز وجودها على الساحة الدولية.

المطلب الثالث :

عوائق قيام الدولة الكردية

إن الثورات الكردية حملت بذور فنائها و عناصر فشلها في طياتها، فرغم أنها ساهمت بطريقة ما في زرع روح الحماس الوطني في صدور الأكراد في كل أنحاء كردستان و تحقيقها بعض الأهداف السياسية مثل نقل القصية الكردية إلى عصبة الأمم المتحدة، إلا أنها لم تتمكن من تحقيق الحلم الكردي نظرا للمشاكل الداخلية الناشئة بين الأكراد أنفسهم، إضافة إلى ضعف الوعي الثقافي و السياسي داخل المجتمع الكردي الذي كان يفتقد إلى روح التعاون، حيث أن أغلب قادرة الثورات من زعماء القبائل الكردية يتمسكون بمصالحهم الذاتية نتيجة سيادة النظام الإقطاعي، ثم أن أغلب الثورات قد أخمدت بمعاونة رؤساء أكراد بهدف تحقيق أهداف شخصية أو لخدمة الحكومة العثمانية[2].

---

[1] فؤاد حمد خورشيد، **القضية الكردية في المؤتمرات الدولية** ،أربيل، منشورات مؤسسة موكرياني للطباعة و النشر، ط1، 2001، ص 33

[2] **أحمد لبن** ، "**أهم الثورات الكردية في العصر العثماني**"، ،على الموقع الإليكتروني:
www.bahoz.hostor.com\obeydulah.nehory.html
تاريخ الإطلاع، 2016/08/29**على** 11:05

بحيث تميزت الصفوف الكردية خلال الحركات المختلفة التي قادها الأكراد بالانشقاق الداخلي، و هذا ما مكن من تسهيل القضاء عليها من طرف الدولة العثمانية و الفارسية بالاستعانة بقوة الأمراء الأكراد لضرب إمارات أقوى وهكذا[1].

ضف إلى ذلك فإن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في هذه الفترة لا يتناسب مع مثل هذا النوع من الثورات، إذا قامت هذه الأخيرة بقيادة الزعماء بعيدا عن القاعدة الاجتماعية الكردية، إضافة إلى العمل المستقل للعديد من القادة الأكراد فارتبطت الحركة بالشخص ،الأمر الذي صعب عملية مواصلة الجماهير للعمل الثوري في غيابه[2]، كما أن الطبيعة العشائرية للمجتمع الكردي و لهذه الثورات، ولدت النزاعات بين القادة و الزعماء الأكراد، أدت إلى تمكن الدولة العثمانية في استغلال الأوضاع و القضاء على هذه الثورات[3].

إن التطورات التي عرفتها القضية الكردية كانت بمثابة عقبة التركيز، فرغم كل المحاولات لم تتمكن الدولة العثمانية من القضاء على الشعور القومي الكردي و لا على الحركة الكردية، خاصة في صفوف القبائل و العشائر التي ظلت متمسكة برغبتها في التحرر، هذا حيث انتهجت القوى الكردية طرق و أساليب أخرى خاصة بعد فشل الثورات التي قادتها سابقا[4].

على الرغم من استمرار الكفاح الكردي في سبيل تحقيق هدفه في الأوساط الإيرانية التركية و العراقية على حد سواء إلا أنها تحضى بالتأييد الكافي من المجتمع الدولي و لا حتى داخل المجتمع الكردي، و هذا ما شكل عدة عوائق لتكريس حلمهم، هذا و التي تتمثل في :

[1] حامد محمود عيسى، **مرجع سابق**، ص 18
[2] ويفي خيرة، **مرجع سابق**، ص 55
[3] حامد محمود عيسى، **مرجع سابق**، ص ص ، 66 – 68
[4] الدوودي زهدى، **مرجع سابق**

إن الدول التي احتفظت الأكراد في أرضيها (إيران، تركيا، العراق و سوريا) لها مصلحة إستراتيجية في عدم قيام الدولة الكردية بصرف النظر عن قدرة هذه الأخيرة في مواجهة الحركات الكردية فسوريا والعراق مثلا لم يعد بمقدرهما التهرب من ملف القضية الكردية ذلك لعدم قدرتهما للتقرير في هذا الشأن. في حين تتمتع كل من إيران و تركيا بأسلوب ووسائل مختلفة عن سوريا والعراق، لذا يظهر اختلاف بين هذه الدول بخصوص كيفية التعامل و التعاطي مع الأقلية الكردية.

فتركيا مثلا تعاملت مع كردستان العراق في الفترة السابقة على أساس قاعدة الاحتواء و عدم إثارة المشاكل و حاولت كسب رد الأكراد الذين يتوزعون في المناطق الإستراتيجية الغنية بالنفط، أما بالنسبة لإيران فهي الأخرى تبنت أسلوب الاحتواء لذا لم يلاحظ تحركا ملختا لهم خصوصا في الفترات الأخيرة.

و رغم كل الاستراتيجيات التي انتهجتها كل من تركيا و ايران في تعاملها مع الأكراد إلا أنها لا تزال تعاني من هواجس ومخاوف قيام دولة كردية في مناطق توزيعهم لأن ذلك سيؤدي لا محال إلى محاولة ضم أكراد الشتات في الدول الأخرى[1].

و من أهم الأسباب الاستراتيجية التي تشكل عائق أمام إعلان قيام الدولة الكردية خاصة في العراق هو عدم امتلاكهم منفذ بحري، ضف إلى ذلك فإن دول الجوار لا تبدي محاولات تأسيس دولة كردية، و إعلانها سيؤدي لا محال إلى محاصرة الأكراد، بالتالي دعم دولة جارة على الأقل قبل إعلان الدولة.

بالإضافة إلى تخوف الدول العربية و إيران من التقارب الذي يمكن أن يحصل بين الدولة الكردية و إسرائيل التي اعترفت بدعمها لقيام الدولة الكردية[1].

[1] خليل حسين، **مقومات الدولة الكردية و معوقاتها، على الموقع** الإليكتروني :
www.middle-est-online.om/?aid=180087
تاريخ الإطلاع،2014/08/:16، **على** 15 : 09

إلى جانب ذلك نجد من أهم المعوقات التي تقف كحاجز أمام إعلان الدولة الكردية ما يعرف بالاعتراف الدولي فرغم كل المقومات التي يمتلكها الأكراد لتحقيق هدفهم إلا أنه يبقى الاعتراف الدولي هو الأهم، ومن المعروف أن من أشد الدول معارضة للحلم الكردي هي تركيا التي تربطها علاقات قوية و مصالح استراتيجية مع الولايات المتحدة بالتالي لا يمكن لهذه الأخيرة التضحية بمصالحها مقابل تجسيد هدف الأكراد.

أما بالنسبة للدول العربية فهي الأخرى تبدي مخاوفها من انفصال الأكراد إعلان دولتهم لأن ذلك سيؤثر بطريقة ما على استقرار هذه الدول خاصة تلك التي يتواجد فيها أقليات عرقية و ذهبية[2].

ثم إن الانقسامات الداخلية للأحزاب الكردية و اختلاف توجهاتها تقف تحاجز أمام التوصل للاستقلال، فهناك من يتجه للمطالبة بالانفصال و تكوين دولة كردية مستقلة، و منهم من يطالب للاستقلال الذاتي لكردستان في إطار الدولة التي يتواجدون بها و هذا ما نجده مثلا في العراق بحيث يطلع رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البرزاني، و حركة التغيير إلى الاستقلال و يلوح به، و في المقابل نجد أن الاتحاد الوطني الكردستاني يتفاعل مع العراق كجزء من مكوناته، أما بالنسبة لأكراد إيران فهم فيتطلعون إلى قيام دولة كردية في العراق لتدعمهم للتخلص من الهيمنة و الاضطهاد الذي يعانون منه[3].

أما في تركيا أين يشكل الأكراد ربع سكانها فهي تخشى من مطالبة هؤلاء بالانفصال مع العلم أنها لا تدعم رسميا قيام دولة كردية مستقلة، و بخصوص حزب العمال الكردستاني

---

[1] فرهاد سليمان نرمو، **الأكراد و إعلان الدولة، أسباب ومعوقات**، على الموقع الإليكتروني :**www.bahzani.net/services/forum/showthread.php?30699-**
تاريخ الإطلاع 2016/09/24 على 34 : 09

[2] فرهاد سليمان نرمو، **مرجع سابق**

[3] **أنور ماجد عشقي، "دولة كردستان بين القبول و الرفض"**، صحيفة عكاظ، ع 4892، **صدر في** 2014/11/08، **في** 2016/09/24

الذي يصنف حاليا ضمن لائحة المنظمات الإرهابية يسعى لتجسيد هدفه في الحصول على حكم ذاتي ديمقراطي و لتمتع بمزيد من صلاحيات صنع القرار.

هذا كما تأثرت إمكانية بناء دولة كردية مستقلة بأحداث الربيع العربي بسبب تصاعد العنف الإثني والمذهبي في مختلف أنحاء العالم العربي، و هذا ما أثر على التوجه الأوروبي بخصوص القضية الكردية وأقر أن هذا الأخير سيعتمد على مدى إلتزام هذه الدولة بالديمقراطية.

من الناحية الأمنية سيبقى التهديد الأمني يشكل خطرا على الدولة الكردية فمثلا استيلاء الدولة الإسلامية مؤخرا على سد الموصل الاستراتيجي و سيطرتها على بلدة سينجار الكردية يسلطان الضوء على حجم التحدي الذي يطرحه ضبط حدود الدولة المتسلقة[1].

انطلاقا مما سبق نستنتج أن غياب الاعتراف الدولي بمنطقة كردستان و حدودها غير المرسومة أثر سلبا على الشعب الكردي الذي كان ضحية لأطماع الدول التي قسمت وطنهم استنادا إلى عدة اتفاقيات و معاهدات دولية سعيا منها لتكريس الهيمنة على المنطقة. بالتالي أصبح هذا الشعب مقسما بين أربعة دول (إيران، تركيا، العراق، و سوريا) بذلك أصبح يشكل أقليات ذات عادات و خصائص تميزهم عن بقية السّكان في هذه الدول، و نظرا للتهميش و الاضطهاد الذي تعرضوا له من طرف السلطات السياسية للدول التي يتوزعون فيها قادوا عدة حركات قومية تحررية بهدف تحقيق أمالهم في بناء بيان سياسي خاص بهم، مع العلم أن توجهات هذه الأقلية تختلف من دولة لأخرى، و أحيانا تختلف حتى بين الفواعل الحزبية الرئيسية في دولة واحدة، فهناك من يطالب الانفصال و بناء دولة مستقلة، و منهم من يدعوا إلى تكريس الحكم الذاتي لإقليم كردستان في إطار الدولة التي ينتمون إليها إلا أن الظروف

[1] سرحون آل، **تجدد النقاش حول إقامة دولة كردية في 2014/08/12**، على الموقع الإليكتروني:
www.carnegicendowment.org/sada/56375
تاريخ الإطلاع ، 2016/09/24 على 01 : 11

الدولية و حتى الداخلية لكل من إيران، سوريا، العراق و تركيا شكلت عائق أمام الهدف الكردي.

الفصل الثالث:

تطور الحركة الكردية

في العراق 2003-2016

المبحث الأول :

الحركة الكردية في العراق

المطلب الأول :

صفحات من تاريخ الحركة الكردية

لقد عملت الأقلية الكردية المتواجدة بدولة العراق بعدت حركات نضالية من أجل تحقيق هدفهم وبناء كيان سياسي خاص بهم كبقية الأكراد المتوزعون في الدول المجاورة التي تتقاسم كردستان ،حيث قادوا العديد من الثورات لتكريس ما يسعون إليه ،ويعود تاريخ نضالهم إلى الفترة التي تم فيها تقسيم دولتهم بين الدولة الصفوية والإمبراطورية العثمانية، ثم كافحوا ضد الاحتلال البريطاني الذي واجهته العراق منذ 1914 -1932 ،وقد اتخذ إجراءات لتسهيل السيطرة على المنطقة أهمها تأجيج الخلافات الطائفية والقومية إنطلاقا من مفهوم فرق تسد ،بذلك دفعوا الأكراد للمطالبة بالحكم الذاتي تارة ،والاستقلال تارة أخر .علما أن الهدف من هذه السياسات هو ترسيخ النفوذ البريطاني في المنطقة [1].

وبما أن هدف الكفاح هو تحقيق الاستقلال لجأت الحركة الكردية إلى استعمال كل وسائل المواجهة المسلحة ،السياسية والاقتصادية بما في ذلك اللجوء للتعاون الأجنبي .

وقد ظهرت العديد من الثورات الكردية التي تهدف للتكريس أهداف الشعب الكردي أهمها ثورات "**محمود البرازاني** "1919[2]،حيث تقرب في البداية من الانجليز وأرسل لهم رسائل فحواها أنه على استعداد لتسليم "السليمانية "مقابل تنفيذ وعودهم في منح الشعوب الخاضعة لهم حق تقرير المصير، ولمجرد إدراكهم أن بريطانيا لن تتخذ مثل هذه الخطوة أعلن ثورته ضدها ابتداءا من 1991 /05/21 في السليمانية وانتشرت حركته في مناطق

[1]-فايز عبد الله العساف،**مرجع سابق** ،ص80 .
[2]-نفين نكتين ،**مرجع سابق** ، ص ص 477-481.

واسعة من كردستان الجنوبية بل وحتى كردستان الإيرانية حيث أعاد السيطرة على المنطقة في 1919/06/16 ،حيث حضي في ذلك الوقت لدعم أكراد إيران وتركيا بالإضافة إلى الحكومة التركية ،كما فاد سلسلة من الثورات امتدت من 1930/01/04 إلى غاية 1931/03/30،لكنها كانت فاشلة

بعد ذلك تتالت العديد من الثورات من أبرزها انتفاضة أحمد البرزاني 1932 كما شهدت الفترة 1933 -1942 العديد من الاضطرابات بسبب الحركات المسلحة التي قام بها الأكراد في إطار نظالهم التحرري[1].

وبعد استقلال العراق وقبوله كعضو في الأمم المتحدة وافقت الأخيرة على حصول رعياها من القوميات الأخرى غير العرب على حقوقهم الاجتماعية والثقافية بوصفهم جزاءا من سكان الدولة ،هذا حيث عرفت هذه المرحلة نوع من الهدوء ونتيجة لقيام جمهمورية ماهاباد في والتي ساهم فيها أكراد العراق ،حيث توجه إليها ما يقارب عشرة ألاف مقاتل كردي على رأسهم" **الملا مصطفى البارزاني** " ،الذي عاد إلى العراق بعد سقوط هذه الجمهورية ،وفي فترة حكم الملك" **فيصل** " شهدت عصيان الثوريين في شمال العراق الذين يطالبون بالحقوق السياسية منها حقهم الإدارة الذاتية لمناطق سكناهم وقد لجأت الحكومة العراقية لإخضاع هؤلاء بمساعدة بعض الزعماء الأكراد[2] بعد ذلك قام "الملا مصطفى البارزاني" بقيادة انتفاضة جديدة عام 1943 غداة نجاحه في الفرار من منفاه بالسليمانية[3]،مع العلوم أن التفاف الأكراد حول هذه الانتفاضة كان سببه سوء الاوضاع الاقتصادية التي

---

[1]-أحمد وهبان ،**مرجع سابق**، ص ص 408-417.

[2]-فايز عبد الله العساف ،**المرجع نفسه** ،ص ص 84-87 .

[3]-خالد يونس خالد **في الذاكرة :رمز نضال أمة الكرد وكردستان القائد ملا مصطفى البرازاني**، على الموقع الاليكتروني
www.alnoor.se/articel-asp?id=440.000
تم الاطلاع عليه يوم: 2016/08/24

عرفتها كردستان الجنوبية حينها [1]كما كسب تأييد العديد من المنظمات الاستقلالية الكردية أهمها منظمة هيوا "الأمل " ،رزكاري "الحرية،" شورش "الثورة " وغيرها .

ومع بداية الانتفاضة أرسلت السلطات العراقية قواتها العسكرية لمواجهة الثوار الاكراد الذين تمكنوا من دحرها ،حيث استطاع تحطيم طابور من القوات الحكومية عند منطقة "ميركا سور" مما استدعى التدخل بريطانيا ومطالبتها بضرورة الالتفاف حول طاولة المفاوضات التي ستجمع بين البرازاني والحكومة العراقية[2]وفي هذا الموضع تقدم البرازاني بمجموعة من المطالب للسلطات العراقية أهمها :

- تشكيل ولاية كردية تضم كركوك، السليمانية ،أربيل ،الموصل ،دهوك ،الزخو، عقرة، سنجار، شيخان ،خانقين .
- أن تتمتع الولاية باستقلال ذاتي في المسائل الثقافية الاقتصادية والزراعية
- ترسيم اللغة الكردية ،مع تعيين وكيل وزارة كردي في جميع الوزارات العراقية ووزير كردي يكون مسؤول عن ولاية كردستان [3]

1. وقد وافقت الحكومة العراقية على هذه المطالب في 1944،بيدا أن هذه الأخيرة سرعان ما نقضت وعودها ،وهذا ما دفع الأكراد في الدخول مرتا أخر في حلقة من الصراع مع الحكومة العراقية، والتي أخمدت بخسارة البارزاني الذي فر إلى إيران.[4]

وبعد عودته إلى العراق استمرت نشاطاته في سبيل تحقيق الحلم الكردي ،وبحلول 1960 ظهرت خلافات بينه وبين القاسم بسبب تجاهله الحقوق القومية الكردية وكذا عدم

---

[1]-حامد محمود عيسى، **مرجع سابق** ، ص 164 .

[2]- أحمد وهبان ، **نفس المرجع** ، ص ص 419-420.

[3]-**دون ناشر،من هو ملا مصطفى البرازاني (البرازاني الخالد)** ،على الموقع الاليكتروني :
https://www.dorar-alirag.net/threads/89626
تاريخ الاطلاع ،2016/08/24 ،**على** 22:22

[4]-عمر محمد محمدكريم ،**القضية الكردية في سياسة الحكومات العراقية 1932-1945** ،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة ،جامعة سانت كليمنتس ، 2009)،ص183 .

الأخذ بعين الاعتبار مطالب الحزب الديمقراطي الكردستاني في إجراء إصلاحات في كردستان العراق بالإضافة إلى تبنيه عدة إجراءات ضد الأكراد ففي مارس 1961 قام بإغلاق صحيفة جاه بات الكردية وطالب بضرورة إدماج الشعب الكردي وذوبانه في الشعب العربي ،وهذا ما زاد من حدة التوتر بين الأكراد وعبد الكريم قاسم الذي أعطى تعليمات للجيش العراقي لضرب التجمع الكردي المسلح في المنطقة الشمالية الذي يقاوم سياسة الحكومة. [1]

كل هذه الأسباب دفعت الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة البارزاني باتخاذ قرار بالإجماع وبضرورة تنضم الدفاع عن الشعب الكردي وإعلان يوم 1961/09/11ثورة ضد ممارسات الحكم الدكتاتوري القاسمي بعد سنتين من ممارسة الحريات الديمقراطية وتعدد الأحزاب والاعتراف دستوريا بوجود الشعب الكردي في العراق .[2]

وبعد إسقاط نظام الحكم عبد الكريم قاسم من طرف ضباط بعثيين في 07/فيفري 1963 وسيطرة "عبد السلام عارف "على الحكم ظهر عراك أخر بينه وبين الأكراد وذلك بعد إعلانه الحرب على الأكراد في 1963/06/10 ومنذ ذلك الوقت عرفت الحرب تطورا جديدا وبدأت في مدينة كركوك خاصة تطبيق سياسة التهجير للأكراد إلى جنوب العراق وتهجير العرب البعثيين إلى كركوك[3].

وفي 1964/02/10 تم إجراء إتفاق بين الملا مصطفى البارزاني وعبد السلام عارف لمنح الأكراد الحقوق القومية ،ونظرا لتزايد المطالب الكردية بدأ الجيش العراقي في تحركاته في الشمال وشن هجوم على كافة المواقع الامامية للمسلحين الأكراد (قوات البشمركة)

[1] _ دون نشر،**الأكراد والمشكلة الكردية** ،على الموقع الاليكتروني :
www.moqatel.com /openshare /behoth/siasia21/Akrad /sec.42.htm/08/29
تاريخ الاطلاع ،08/29/ 2016،على 11:05

[2] **سمر فضلا** عبد الحميد محمد ،**أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم 1957- 1963**،(مذكرة الماجستير غير منشورة ،جامعة الزقازق كلية الآداب قسم التاريخ)ص ص 142-143.

[3] -درية عوني ،**مرجع سابق**، ص ص75-76 .

إبتداءا 1965/04/15 بهدف القضاء على الحركة الكردية ،لكن مع ذلك فقد تمكنت القوات الكردية من السيطرة على المناطق الجبلية الوعرة ،أما بخصوص فترة حكم عبد الرحمان عارف 1966- 1968 جرت هناك محدثات المحاولة في حل القضية الكردية ،حيث تم صدور بيان 1966/04/29 الذي يتضمن حلا للقضية الكردية [1]وبالرغم من ذلك حسب ما هو متضح فإن الحل لا يعد ممكن بعد ظهور المعارضة التي يمثلها الضباط القوميين الذين لم يساندوا هذا المشروع .

ومن هنا قرر مصطفي البارزاني بإجراء اتصالات مع أطراف خارجية خصوصا إيران بهدف دعمهم لحل قضيتهم مقابل الحصول على امتيازات استغلال النفط و كذا الحفاظ على مصالحها في المنطقة ،مع العلم أن الخلاف الذي حصل في الصفوف الكردية ما بين 1966-1970 قد أثر سلبا على سير الحركة وهذا ما دفعها إلى إجراء التصالح و هكذا أعيد توحيد حزب البارتي إلى أن عودة الخلافات ما بين الأكراد قد أفضت إلى ظهور حزب الطالباني المكنى **بالاتحاد الوطني الكردستاني**[2].

بعد التمسك القادة الأكراد بمطالبهم و تأكيدهم على ضرورة تطبيق اتفاقية 03/11 التي أعدها النظام عبد الرحمان عارف ،وتقديم القيادة الكردية مذكرة للحكومة والتي سلطت الأضواء على مواقف هذه الأخيرة المنافية للاتفاقية السابقة والتي تتمثل في عدم الإعتراف التام بالحقوق القومية للشعب الكردي ،وعدم التزام السلطة بالبند الثالث من الاتفاقية ساهم بطريقة ما في خلق أجواء من عدم الثقة بين الأكراد وحكومة البعث التي واجهت مجموعة من الانتقادات والاتهامات للحركة الكردية أهمها إقامة علاقات مع الدول الأجنبية على رأسها إيران و هذا بحد ذاته يشكل تهديدا للوحدة الوطنية العراقية [3]،وهذا ما دفع الحركة الكردية

[1]-فايز عبد الله العساف **،مرجع سابق** ، ص98-101 .
[2]- أحمد وهبان ،**مرجع سابق** ، ص 422.
[3]على الموقع الإليكتروني،**bahoz.hostoi .com/bizavakiurdi -6.htm**
تاريخ الاطلاع، 2016./07/30،على 11:04

للجوء مجددا للخيار المسلح حيث شنت هجوما على المنشآت النفطية في كركوك ،وأوقفت إنتاج النفط في العراق لعدة أيام ،وقد تصدت الحكومة في بغداد بحملة عسكرية لكنها في نفس الوقت فتحت مفاوضات سرية مع البارزاني بهدف المحاولة لوضع حد للصراع بين الطرفين كما حافظ القائد الكردي على علاقاته مع إيران بحيث طلب المساعدة من نظام "**الشاه** " بالإضافة إلى دعم الولايات المتحدة بهدف تسليح القوات الكردية مقابل منحها امتيازات لاستغلال نفط كركوك[1].

وعلى الرغم من التوتر وانعدام الثقة بين البارتي ونظام صدام استمرت المفوضات بينهما من 1973-1974بهدف الوصول إلى اتفاق تطبيق الحكم الذاتي ،حيث قدم البارزاني مسودة إلى النظام إلى أن هذا الأخير تجاهلها بحكم أن وجد فيها إبتعادا كبير من مفهوم الحكم الذاتي في حين أقر الأكراد قبل ثورة 1974أنهم يعنون من حالة التهميش في كل المجالات ،لذا استمروا في الضغط على السلطة السياسية في العراق و التي اعترفت في جانفي 1974 بوجود القومية الكردية في العراق وصنفتها على أنها جزء من الحركة الوطنية العراقية كما قامت بتعديل الدستور المؤقت الذي أدرجت فيه الشعب الكردي كجزء من الشعب العراقي وفي مارس 1974 تم إصدار قانون الحكم الذاتي بإقناع كردستان إلا أن هذا البيان لم ينهي الصراع بين الطرفين وكانت أهم نقاط الخلاف حول الأمور المالية وحصة الإقليم والرقابة الدستورية على هيئة الحكم الذاتي التي تم تحديدها في قانون الدستوري[2] وبهذه الأحداث استمرار الصراع بدليل غياب الاستقرار في شمال العراق حتى فترة انعقاد

---

[1]-شاكر الحاج مخلف ،**الرموز المحظورة** ، دار النشر الاليكتروني ص21-22 .
على الموقع الاليكتروني :
www.mohamed rabeea.com /books /book 1-9346.PDF2016/07/11
تاريخ الإطلاع،2016/07/11،على 20:00

[2]-عمار علي السمر **شمال العراق 1958-1975 :دراسة سياسية** ،قطر ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،ط 1 ،2012 ص ص390 -394 .

إتفاقية الجزائر عام 1975 التي جعلت إيران تسحب دعمها للأكراد مقابل تخلي العراق على مطالبته بالسيادة المطلقة على الشط العرب[1].

في 1981 حاولت الكردية إقامة تحالفات مع قوى المعارضة العراقية وعقد سلسلة اجتماعات ومؤتمرات في دمشق وطرابلس وليبيا والمناطق المحررة في كردستان لكنها لم تستطع إقامة جبهة موحدة للمواجهة صدام[2]،وهذا بسبب الاختلافات بين أطرافها ،وقد كانت المفوضات التي أجراها الاتحاد الوطني الكردستاني مع الحكومة العراقية 1984 بمثابة حجر عثرة أمام مسار الحركة القومية الكردية التي توصل من خلالها كل من البارزاني وحكومة بغداد إلى اتفاق مفاده الإعلان عن وقف إطلاق النار وإنهاء المواجهة العسكرية .ومن جهة أخرى وبهدف الحد من النشطات الكردية جدد صدام التعاون الأمني مع أنقرة ،حيث سمح هذا الأخير للطائرات التركية للدخول إلى أرض كردستان العراق ومطاردة أكراد تركيا.[3]

وفي جانفي 1985 استأنفت الحركة الكردية أعمالها العسكرية نتيجة القمع المتزايد من قبل الحكومة العراقية ،[4] حيث تمكنت من أعادة السيطرة على الطرق والقرى بين كركوك والسليمانية إلى الحدود الإيرانية ،مع العلم أنه في هذه الفترة كان هناك تنسيق الأكراد في العراق وتركيا ،وقبل نهاية الحرب الإيرانية العراقية عمل القادة الأكراد على توحيد صفوفهم وفي1987 كثفوا نشاطاتهم ضد النظام ،وقد تمكنوا من تحرير مدينة" حلبجة" في 1988 وهذا ما أثار استياء السلطة الحاكمة التي لجأت إلى استعمال الأسلحة الكيماوية التي أفضت

---

[1]- محمد محي الهيمص،**"دولة تحت التشكيل وإثبات الوجود (الكرمستان العراق نموذجا)"**، مجلة كلية التربية واسط ،الجامعة المصتنصرية العدد14 ،2013 ص229 .

✷ اتفاقية الجزائر جمعت بين الحكومة العراقية التي مثلها صدام حسين مع الحكومة الإيرانية والتي توسط لها بومدين بهدف سحب إيران دعمها للحركة الكردية والتي تم توقيعها في مارس 1975 .

[2]-محمد محي الهيمص ،**مرجع سابق** ، ص361 .

[3]-درية عوني ،**مرجع سابق** ، ص 104 .

[4]-إقليم كردستان العراق :تسلسل زمني ،على الموقع الاليكتروني :

www.bbc.com /arabica/middleeast/2014/04/14 04 24 –kurdistans-chromology.

تاريخ الاطلاع 29.09.2016 على15:30

إلى حرق هذه الأخيرة (مدينة حلبجة)في 1988/03/16،وهذا ما دفع الجبهة الكردية لإجراء اتصالات مع كل أحزاب المعارضة للإطاحة بنظام صدام ،إلا أنها لم تتمكن من ذلك[1].

وبعد اجتياح العراق للكويت في 1990 اضطر النظام من سحب جيوش المتواجدة في أراضي كردستان العراق ،بذلك تمكن الأكراد من السيطرة ثانية على عدة مناطق كردية ،وأهم ما ساعدهم في ذلك هو إعلان الولايات المتحدة ،وبريطانيا وفرنسا بما يمكن تسميته بالملاذ الآمن للأكراد ،هذا كما نظمت الأحزاب الكردية أولى الانتخابات التشريعية وشكلوا برلمانهم وحكومتهم المحلية وأداروا شؤونهم بأنفسهم .

وبعد أن اشتعلت الحرب التي شنتها قوات التحالف الدولي لإخراج العراق من الكويت عام 1991 عاد الحزبين الكرديان إلى جبال كردستان العراق ،ونظرا لضعف القوات العسكرية قرر صدام سحب القوات العراقية والإدارات الحكومية من محافظة كردستان (دهوك،أربيل ،السليمانية)بالتالي أصبحت هذه المناطق تحت السيطرة الكردية خصوصا بعد فرض الولايات المتحدة بدعم من بريطانيا حضر الطيران العراقي فوق منطقة كردستان العراق. إلا أن الاقتتال حصل عام 1994-1996 فد أثر سلبا على مسار الحركة الكردية نتيجة تصادم الأحزاب الكردية الأساسية مما تسبب في حدوث شرخ في صفوف الحركة القومية في كردستان بحيث تمكن الحزب الديمقراطي الكردستاني من السيطرة على منطقة دهوك وأربيل في حين سيطر الاتحاد الوطني الكردستاني على السليمانية، بعد ذلك خفت موجة العداء بين الطرفين بعد أن نجحت الولايات المتحدة في إجراء مصالحة بين قائدي الحزبين لضمها معا إلى التحالف الذي يجري الإعداد لاحتلال العراق .[2]

---

[1]-درية عوني ،**نفس المرجع** ، ص105 .

[2]سعد ناجي جواد، **مكانة ودور الأكراد العراق بعد الإنسحاب الأمريكي** ،على الموقع الإليكتروني :
Studies .aljazeera .net /ar/reports/2011/12/2011 12 17 13 42 24 20 45 62 html
تاريخ الاطلاع ،09/30 /2016 ،على 10:34

تعود جذور توتر العلاقات بين الزعيم "**مصطفى البارزاني**" وخصمه اللذوذ العضو في قيادة حزبه "**جلال طالباني**" إلى فترة زمنية بعيدة ،وهذا بسبب جملة من الحلافات الفكرية والعقائدية أدت إلى انفصال طالباني عن "البارزاني" ،وقد شكل فيما بعد طالباني حزبا أو إتحادا بين ثلاث أجنحة رئيسية منشقة عن الحزب الديمقراطي الكردستاني فهي الجمعية الماركسية اللينينية الكردستانية والمعرفة" بالكوملة "بقيادة" **نوشروان مصطفى**" والحركة الاشتراكية الكردستانية و"الخط العام" والمعروف بجماعة "عمر شيخموس "،وقد شكل هذا الاتحاد ضربة قاسية للبارزاني مما نتج عنه عداوة بين الحزبين تسببت في قتل الآلاف من الأبرياء[1] . وفي 1991 تم إنشاء إقليم كردي في كردستان العراق واعتبر إقليما شبه مستقل داخلا بذلك حيز النفاذ مع أول انتخابات كردية في 1992 ،إلا أن نتائجها لم ترضي جميع الأطراف ،ما أدى إلى اتفاق بين الحزبين الرأسيين الديمقراطي الكردستاني و الاتحاد الوطني ويقضي بتقسيم مقاعد البرلمان بينهما مناصفة وفقا لقاعدة ما يعرف "بالفيفتي فيفتي"أي "النصف النصف"[2]وبالرغم من هذا إلا أن الخلاف بينهما لم ينتهي عند هذا الحد فقد استمر ذلك على المنافذ والمعابر الحدودية وطرق التجارة والموارد ومبيعات النفط وغيرها فبقيت القضية عالقة وبذلك استمرت الحرب بينهما والتي سميت بحرب الأخوة وذلك ما بين 1994-1996 والتي راح ضحيتها الآلاف ،ولم تحل هذه الحرب إلا بعد تدخل الولايات المتحدة وتوقيعها على اتفاقية واشنطن 1998 والتي نصت على سيطرت كل حزب على كردستان ،حيث بسط الديمقراطي سلطته المطلقة على كردستان "هولير "،"دهوك "والاتحاد الوطني على كردستان السليمانية ،إلا أن العلاقات بينهما كانت بين المد والجزر إلى غاية

[1]-هوشنك بروكا ،**هل سيفسح حزب الطالباني المسار بينه وبين حزب البرازاني** ،على الموقع الإليكتروني:
www.almustaqbal news.net /6085
تاريخ الاطلاع ، 2016/09/05 ،على 16:00

[2]- دون ناشر،**الاتحاد الوطني الكردستاني** ،على الموقع الاليكتروني :
https :AR /almustaqbal news
تاريخ الاطلاع ،2016/10/05،على 16:30

2003 أين عقد اجتماع أمريكي للعراق استطاع فيه القضاء على الخصامات بين الحزب الديمقراطي الكردستاني و الاتحاد الوطني الكردستاني وبذلك تشكلت زعامة مشتركة تطالب بالحقوق القومية للأكراد.[1]

نستنتج من خلال ما سبق أن الحركة السياسية ،الكردية في العراق دور كبير في الساحة السياسية منذ نشأة الدولة العراقية (العهد الملكي) إلى غاية انهيارها عام 2003 ،حيث ساهمت في كل الفترات في مختلف موجات التغيير التي عرفتها الساحة الدولة العراقية ،فهي تمثل أكبر عقبة لمختلف الحكومات المتعاقبة فيها ،وكان لها دور أساسي في جرها إلى حافة الانهيار ،فضعف الكيان السياسي البغدادي هو سبب تنامي المطالب الكردية في كثير من الاحيان ،بيد أن السلطة المركزية العراقية كانت دوما تتجه صوب قمع هذه الحركات أو إرضاخها عن طريق إغراءات سياسية اقتصادية والتي في الكثير من الأحيان لا تجسدها في الواقع ،ونظرا لمحاولات احتواء مشكلة الأكراد بانتهاج وسائل سياسية وعسكرية لتفكيك الوحدة الكردية ،وكرد فعل تقوم الحركة الكردية في الاستمرار بالعصيان والمقاومة والتحالف مع الدول الاقليمية و القوى الكبرى للحصول على دعم وتحقيق مطالبها .

المطلب الثاني :

الفواعل الكردية الرئيسية في العراق

لقد عان الشعب الكردي من الاضطهاد والتهميش في المناطق المختلفة لكردستان منها الجزء شمال العرق ،وهذا ما أدى إلى بلورت الفواعل الكردية أساسية لقيادة حركتهم التحررية في سبيل تحقيق آمال الشعب الكردي الذي يطالب بضرورة الحصول على الحكم الذاتي في إطار دولة ما بين النهرين ،هذا حيث لعبت التنظيمات الحزبية الكردية دورا هاما في صناعة

[1]-هوشنك بروك ،**مرجع سابق**

الكثير من الأحداث على مستوى تاريخ العراق السياسي الحديث وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أهم التيارات السياسية الفاعلة في كردستان العراق والتي تتمثل في :

❖ **الحزب الديمقراطي الكردستاني « kdp »:**

كانت بداية تأسيسه في أواخر عام 1935 في إيران تحت تأثير الحركة القومية الديمقراطية في أزبيجان ،والتي شارك فيها قسم من الأكراد في إيران والعراق ،حيث شكلت ولادة هذا الحزب علامة بارزة في مسيرة الشعب الكردي ،وفي تاريخ كردستان ،حيث استقطب ولأول مرة القوى السياسية ضمن صفوفه بما فيها تلك التي كانت على الساحة يوم تأسيسه في محاولة لإحتواء جميع الفضائل الحزبية في حركة سياسية واحدة ،بعد ذلك نقل هذا الحزب تنظيماته إلى العراق وإلى كردستان العراق مع العلم أنه كان له دور كبير في تأسيس جمهورية "ماهاباد" التي أسسها قاضي محمد .[1]وبعد سقوطها فر ملا مصطفى البارزاني إلى الاتحاد السوفياتي أين بدأ يضع الخطوات الأولى لتأسيس حزبه حيث دعى المواطنين والجمعيات الكردية في العراق للنضال والاتحاد لتأسيس حزب ديمقراطي طليعي جديد والدي سمي في ما بعد "البارتي " حيث تم الاعلان عنه بصفة نهائية في 1946 ،فالهدف الواحد إذن جمع بين أحزاب ومنضمات وشخصيات تختلف في الأفكار والتوجهات في حزب واحد لدى أكراد العراق في منتصف الأربعينات مثل حزب هيو ،الكوملة ،شورش[2] .

وقد كان منهاج الحزب وميثاقه الوطني يؤكد على أهداف الشعب الكردي ،في نيل حقوقه القومية ضمن الوحدة الوطنية للعراق ،ومن أهم المبادئ التي يتبناها منذ

---

[1]-KabilMuhsin،**al –ralkabl :life of parties in iraq 1958-1968 historicalstudy** (university if tlements :Department of modern and contampary history)p 71 .

.

[2]-بتصرف :عثمان علي ،**الحركة الكردية المعاصرة ،دراسة تاريخية وثائقية 1833-1946** ،أربيل ،مكتب التفسير للنشر و الاعلان طبعة3 ،2011 ،ص22 .

تأسيسه هو الاعتماد على الديمقراطية التي تعتبر بمثابة العنوان العريض الذي اعتمده فكر الحزب منذ بلورته [1]كما طرح شعاره في إقرار الحكم الذاتي لكردستان ،وحاليا يتزعمه مسعود البارزاني ،ومن المعروف عن هذا الحزب أنه ذو نزعة قومية يعتمد إلى حد كبير على العشيرة البارزانية ،ويتركز أتباعه في منطقة أربيل ،دهوك ،والنصف الشمالي من كردستان العراق وله دور كبير في أعمال الحركة القومية الكردية في العراق [2]

❖ **الاتحاد الوطني الكردستاني :**

يعتبر حزب "الاتحاد الوطني الكردستاني" من أقوى التيارات السياسية الكردية في العراق والذي أسسه "جلال الطالباني "سنة 1975 والذي اتخذ من القطر العربي السوري مقرا لقيادته ومنطلقا لتحركه [3]بعد أن حصل على الدعم السوري له ،هذا حيث كانت الخطوات الأولى لتأسيس هذا الحزب قد انبعثت بعد إعلان مصطفى البرازاني إنتهاء الثورة في سنة 1975 بعد سقوط جمهورية ماهاباد وأقر بانسحابه من إيران ،حيث أرسل الطالباني رسالة إلى هذا الأخير مفادها أنه عليه بالاستمرار في المقاومة لمدة 9 أشهر وبعد ذلك سيعود لدعمها ،إلا أن البارزاني لم يستجيب له ،لذلك قرر أن يتخذ مهمة النهوض بالثورة الكردية من جديد على عاتقه ،فبدأ بجولة عربية قادته إلى القاهرة وطرابلس و الغرب ،كما أجر اتصالات مكثفة مع العديد من الشخصيات الكردية وكوادر الحزب الديمقراطي الكردستاني المنحل ،وتوصلوا إلى اتفاق مفاده ضرورة استئناف المسيرة الثورية للشعب الكردي في العراق ،وبعد لقاء جرى بين كل من صاحب

---

[1]- **جمل برواري ،تآخي في الذكرى السبعين في تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني** ،صحيفة التآخي ،عدد 7204

[2]-خالد عيسى طه ،**تعمق سياسي وفكري في حياة وتاريخ الأكراد ،رأية شاملة وكاملة الأبعاد في الحياة الكردية ،المحور اليسار الديموقراطية العلمانية والتمدن في العراق ،على الموقع ا**لإليكتروني:

www.ahewar.org /uebat /shaw.art.asp?aid =1955 19

تاريخ الإطلاع،2016/07/24 ،على 18:04

[3]- **دون نشر**،على الموقع الاليكتروني :

www.iraq5050.com / ?art =40 §m3 ،تاريخ الإطلاع:2016/07/24 ،على19:06

المبادرة جلال الطالباني تشكلت من الأربعة الهيئة المؤسسة للتنظيم الجديد الذي تقرر أن يكون جبهة تضم أكثر من تبار،والذي أطلق عليه اسم "الاتحاد الوطني الكردستاني "،وأصبح يعرف اختصارا باسم (أوك) وهي مجموعة الأحرف الأولى من مقاطع أسماء مؤسسية ،من أهم توصياته أنه رفض هيمنة الحزب الواحد على ساحة العمل السياسي الكردي ،وأكد على ضرورة إشراك كل الفضائل والتنظيمات المستقلين في الكفاح ضد النظام الحاكم في بغداد وهذا ما شجع العديد للانخراط في صفوفه .كما ألح على ضرورة الاعتراف الدستوري بالحقوق الكردية والحكم الذاتي الديمقراطي .[1]

وفي سنة 2005 حدث ائتلاف بين الحزبين لتوحيد المصالح الكردية والذي يتمثل في التحالف الوطني الكردستاني :

ظهر التحالف الوطني الكردستاني إلى الوجود عام 2005 كحركة سياسية موحدة على أساس الديمقراطية الاجتماعية والانتماء ،وخاض طرفان الانتخابات التشريعية بالعراق وحصل على 53 مقعد .

وقد جمع هذا التحالف بين الحزبين الكردستانيين الرئيسيين الاتحاد الوطني الكردستاني ،والحزب الديمقراطي الكردستاني اللذان اندمجا معا بالإضافة إلى الأحزاب الصغيرة الأخرى ليكونا التحالف الوطني الكردستاني كحركة سياسية موحدة على أساس الديمقراطية والاجتماعية والانتماء [2]بالإضافة إلى هذين الحزبين الرئيسين في إقليم كردستان العراق نجد بعض الأحزاب الثانوية مثل :

---

[1]-صلاح خرسان ,**التيارات السياسية في كردستان العراق :قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق 1946-2001** ،بيروت ،مؤسسة البلاغ للطباعة والنشر والتوزيع ،طبعة 1 ،2001 ص315-319 .

[2]- دون ناشر ,**التحالف الوطني الكردستاني** ، على الموقع الإليكتروني،

www.aljazeera net/news/reparetsandintererws/2014/7/7

تاريخ الإطلاع،2016/07/30 ،على 06:45

❖ **الاتحاد الإسلامي الكردستاني :**

هو حزب سياسي إسلامي يهدف إلى تكوين دولة إسلامية في منطقة كردستان، يهدف إلى دفع ،وجمع شمل الأكراد المسلمين و محاربة المخططات الاستعمارية ضدهم [1]ويندرج ضمن فروع الإخوان المسلمين في العراق ،وله أثر كبير في كردستان بلاد مابين النهرين ،فبعد إعطاء الحكم الذاتي للأكراد في العراق عام 1991 ،قام الإخوان المسلمون العراقيون الأكراد بإنشاء حزب الاتحاد الإسلامي الكردستاني في 1994/02/6 ،ويتزعمه صلاح الدين محمد بهاء الدين[2] ، وقد كان تأسيسه استجابة لعمق الانتماء للإسلام داخل المجتمع الكردي ،بحيث يتميز الحزب بتوجهه الإصلاحي[3]ويعد هو التنظيم الثالث في منطقة كردستان بعد حزبي جلال الطالباني ،ومسعود البرازاني وله عدة أنشطة دعوية واجتماعية وفنية ،والعديد من المؤسسات في هذه المجالات ،وهو التيار الوحيد الذي يؤمن بالعمل المدني وله بعد جماهيري مميز ،ويهدف إلى ترفيه البعد التربوي و الإسلامي في المجتمع فضلا فن توعية المجتمع بالتعايش السلمي والتعددية السياسية وتدعو إلى ضرورة إصلاح مؤسسات الإقليم بالبعد عن الفساد الإداري والعمل بروح الإخوة في معالجة القضايا الكردية وله علاقات جيدة مع الأطراف الكردية .[4]

❖ **الحركة الاسلامية الكردية :**

---

[1]-دون نشر،**الحزب الإسلامي الكرستاني** ،على الموقع الاليكتروني :
www.saaid.net /feraq /mthahb /14.htm
تاريخ الاطلاع ، 09/29/ 2016،على 17:20

[2]-خالد عيسى طه ،**مرجع سابق** .

[3]- دون نشر،**قصة الأكراد 6،القوى الفاعلة في المجتمع الكردي**، على الموقع الاليكتروني:
Ar.islamway .net /articel /25 163 /-6le 02/04/2014
تاريخ الإطلاع،2016/90/30،على 23:21

[4]– دون نشر،**الاتحاد الإسلامي الكرستاني** ،على الموقع الإليكتروني: = **www.ikhwanwiki .com /idex .php ?title**
تاريخ الإطلاع:2016/08/04 على:08:45

تأسست في كردستان العراق عام 1987 على يد مجموعة من علماء الأكراد خلال فترة حكم الرئيس العراقي صدام حسين ،من أبرز مؤسسيها "الشيخ عثمان عبد العزيز" والشيخ "علي عبد العزيز،" اشتركت في حرب التحرير والمقاومة ضد النظام العراقي ،وقادت عدة عمليات عسكرية .[1]كما دخلت في معركة مساحة مع الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني عام 1993 ،مما أدى إلى اغتيال زعيم الحركة عثمان عبد العزيز ،وانسحاب قواتها إلى إيران ،كما عانت الحركة من انشقاق بسبب اختلاف الوجهات النظريين كوادرها عام 1992 أدت إلى ظهور جماعات جديدة منها "جماعة النهضة" التي سميت لاحقا باسم "الاتحاد الإسلامي" الذي اختار الابتعاد عن العمل الجهادي وانخرط في العمل الحزب السياسي وبحلول عام 1997 تجددت معاركها مع الاتحاد الوطني وانتهت في السليمانية مما أفقد الحركة مشاركتها في حكومة الحزب الديمقراطي في أربيل فانحصر وجود الحركة في منطقة حلبجة بعد أن كان لها انتشار في كل كردستان ،وفي عام 1999 بعد وفاة مؤسسها عبد العزيز تقرر تحالفها مع حركة النهضة لتشكل تنظيم واحد باسم" حركة الوحدة الإسلامية" في كردستان ألا أن الخلافات وجدت طريقها مجددا إلى هذه الأخيرة فانقسمت إلى تنظمين الأول :الحركة الإسلامية بزعامة "علي عبد العزيز "والثاني الجماعة الإسلامية بزعامة الشيخ "علي بابير" وكان ذلك سنة 2001 .إن الانقسامات والخلافات التي شهدتها الحركة الإسلامية الكردية أفقدها عددا من رموزها وكوادرها وجعلها من بين أضعف التنظيمات السياسية الكردية[2] ومن بين المؤثرات التي تؤثر على سبيل الفواعل الحزبية الرئيسية الكردية في العراق هو التنافس المستمر على السلطة وسعي كل واحد منها للسيطرة على أكبر جزء من أراضي كردستان ،وكانت البداية عند ما تم انشقاق جلال الطالباني عن

[1]-إدريس سيويلي ،زانا سعيد روستاي وآخرون ،**الحركة الإسلامية في كردستان** ،القاهرة ،مركز **السبار للدرلسات والبحوث** ط**بعة** 2011،2 ،ص 25.

[2]- **دون ناشر** ،**الحركة الإسلامية في كردستان** ،على الموقع الإليكتروني: -
www.aljazeera.net/encyclopedia/movumentsasandprarties /2014/2/9
تاريخ الإطلاع:2016/08/07 على:15:01

الحزب الديمقراطي الكردستاني عام 1967 ثم أسس حزبه وتعمقت الانقسامات أكثر عندما اتهم هذا الأخير البارزاني بالتفرد في اتخاذ القرارات ،وقد ازداد الانقسام تعمقا بعد حرب الخليج الثانية 1991 حيث أصبحت مقسمة بين التيارين :

-الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة الطالباني مقره السليمانية .

- الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة البارزاني ومقره أربيل .

وعلى خلاف هذا الانقسام تأسست إداريتين للإقليم [1]

ففي1991 حصلت هناك انتخابات في المناطق الخاضعة للسيطرة الكردية ،حيث حصل مرشحي البارتي (الحزب الديمقراطي الكردستاني) على 58,8 % من الأصوات في حين حصل الحزب المنافس له (الاتحاد الوطني الكردستاني)على 49,2 %وكان التمثل متوازن للطرفين في الحكومة الكردية .

وفي عام 1994 تظهر الخلافات الكردية مجددا لتمتد إلى حد قيام حرب أهلية شاملة واستيلاء الاتحاد الوطني الكردستاني على بلدتي "شقلاة" و"جمجمال" التي كانت تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني ،لذا لجأ هذا الأخير لطلب المساعدة من حكومة صدام لمواجهة خصمه وكان هذا في سنة 1996 بذلك تمكن البارزاني من السيطرة على منطقة أربيل وإعلان قيام حكومة جديدة بقيادة حزبه في 1997 أعلن الطالباني قيام حكومته بالسليمانية بعد استرجاع السيطرة عليها ،بعد انتهاء الصراع بين الطرفين قاما بتوقيع اتفاقية السلام في واشنطن ،ومع ذلك بقي الانقسام هو الجانب المسيطر على الصفوف الكردية .مع العلم أن هذه الانقسامات والخلافات لم تكن تمنع الأكراد من تحقيق مكاسب سياسية هامة

[1]-حور رشيد دلي ،**الصراع الكردي- الكردي .... الأسباب والمآلات** ، على الموقع الإليكتروني :
https://www.alrabi y .co .uk /opinion /2016/7/8/1/9-le 9/06/2016/
تاريخ الاطلاع2016/10/15، على 05:30

كبناء النظام الفدرالي ،بالإضافة إلى وصولهم لمراكز سياسية عليا في الدولة العراقية خصوصا في الفترات الحالية[1].

المطلب الثالث :

الحركة الكردية العراقية من 2003 -2016 .

بعد سقوط النظام البعث 2003 فتحت الآفاق لإقليم كردستان في سبيل السير لتحقيق هدفه ،هذا حيث شاركت القوى الكردستانية مع باقي قوى المعارضة للنظام السابق في العملية السياسية التي أعقبت سقوط هذا الأخير هدف إعادة بناء الدولة المنهارة على أسس الديمقراطية والفدرالية ،وقد تضمن الدستور المؤقت 2004 في المادة (58)حلا لمشكلة المناطق المستقطعة من محافظات كردستان ،والتي تم إلحاقها قسرا بالمحافظات المجاورة ،غير أنه لم يتم تنفيذ المادة (58) لا من قبل الحكومة المؤقتة (حكومة أياد العلاوي) ولا من قبل الحكومة الانتقالية (حكومة إبراهيم الجعفري)[2]هذا وقد أقر مجلس الحكم الانتقالي في مارس 2004 والذي تضمن مواد قانونية بالفدرالية كحقيقة سياسية في الواقع العراقي مثلما ورد في المواد 140،118،112،111،11،1،وغيرها من الموارد ،وبالنظر إلى المواد الواردة في هذا الدستور والتي أدرجت حق الأكراد في الفدرالية السياسية ،فقد هددت التيارات الكردية بالانسحاب من العلمية السياسية في حال تم تعطيل هذه المواد الدستورية ،وهذا ما جعل رئيس الحكومة إياد علاوي لإعطاء هذه الضمانات في أكثر من مناسبة ،فضلا عن إقرار قانون اللغة الكردية كلغة رسمية ثانية للدولة العراقية وقد كان سبب تنامي المطالب الكردية هو الدعم الأمريكي وقد عزز هذا الأخير من حجم حضورهم السياسي إذ أصبحوا

---

[1]- دون ناشر ،**إقليم كردستان العراق: تسلسل زمني** ،على الموقع الاليكتروني :
www.bbc.com /arabic/middleeast /2014-04/140424 – Kurdistan –chronology .le 28/ O4/ 2014.
تاريخ الاطلاع في 2016/10/05 على 16:06

[2]-أزاد عثمان ،**مشكلة حدود إقليم كردستان الفدرالي، (حقائق ودلالات ومواقف ومقاصد ،الحل الصائب)** ،بحث مقدم إلى مؤتمر الفدرالية في العراق الواقع و المستقبل ،(أربيل ،كلية القانون والسياسة ،جامعة صلاح الدين ،2010)،ص 17.

يتمتعون بالكثير من الامتيازات السياسية حيث حصل الحزبان الكرديان الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني على أغلبية المقاعد في المجلس الانتقالي مما مكنه من تمرير الكثير من القرارات التي ستحافظ على مكاسبهم السياسية [1].

ففي أول اجتماع للمجلس الانتقالي اتفق أعضاءه وبالإجماع على عدم التأثير في صيغة حكومة كردستان الفدرالية ،حيث سنحت لهم الفرصة في انتخابات 2005 على تعزيز الحضور الكردي في الساحة العراقية واستغلال ظروف التيارات السياسية الأخرى لهذه الانتخابات (السنة)[2]،مما مكن الشعب الكردي من تحقيق إنجازهم خاصة بعد إقرار فدرالية إقليم كردستان العراق والاعتراف بحكومة وكل الأجهزة السياسية والأمنية التابعة له في الدستور العراقي الدائم لكن في حدود إدارة مؤقتة أو بالأحرى في حدود إدارة منظمة" الملاذ الأمن " بسبب عدم حل مشاكل المناطق المتنازع عليها ونتيجة لانتخابات عام 2005 تأسس مجلس النواب العراقي وانبثق عنها هيئة لرئاسة الجمهورية العراقية ،حيث أصبح رئيس التحالف الكردستاني رئيسا لجمهورية العراق ،كما تم تشكيل حكومة اتحادية عراقية ائتلافية برئاسة نوري المالكي وفي نفس الوقت تم انتخاب برلمان جديد لإقليم كردستان ،ونظرا لعدم تطبيق المادة 140 من الدستور التي تنص على كل مشكلة الحدود والمناطق المتنازع عليها بين الحكومة في بغداد وإقليم كردستان في الوقت المحدد أي في سنة 2007 أدى ذلك إلى ظهور مشكلة مستعصية بسبب تطور الخلاف بين الطرفين وهذا الإشكال يتوجب أن تضعه الحكومة ضمن أولوياتها .[3]فكان إذن دستور 2005 منعطفا مهما في

---

[1]-دهام محمد العزاوي ،**مرجع سابق** ،ص 50.

✷ **الفدرالية** :هي تنظيم سياسي تتوزع فيه نشاطات الحكومة الفيدرالية بين حكومة اتحادية (مركزية وحكومات محلية على نحو يتيح لكل حكومة من هذه الحكومات القيام بنشاطات تتخذ على أساسها قرارات نهائية وهي إدماج عدة دول أو ولايات **في دولة واحدة**

[2]-إيدير اليازيد ،**معوقات بناء الدولة الوطنية في العراق لفترة ما بعد الغزو الانجلو أمريكي 2003 -2014**،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2011)ص 55.

[3]-أزاد عثمان ،**مرجع سابق** ،ص 18.

الحياة الكردية وحتى العراقية ،كونه أشار إلى طبيعة الدولة وشكل الحكم ومساحة الحقوق والحريات الممنوحة للعراقيين ،وتوجه إلى تبني صيغة الاتحاد الفدرالي بعد أن كان سابق دولة بسيطة واستند هذا التحول إلى المادة الأولى من الدستور (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة نظام الحكم فيها جمهوري نيابي ديمقراطي)وألح الإبقاء على وحدة العراق ،[1]كون النظام الفدرالي هو المنهج التوافقي الذي تحتاج إليه القاعدة الاجتماعية والسياسيين للتخلص من الانقسامات في الدولة العراقية[2]كما أشارت المادة:(4) إلى اللغات الرسمية المعمولة في البلاد والتي تؤكد على أن اللغة العربية واللغة الكردية هي اللغتان الرسميتان للعراق [3]،حيث منع في المادة (13) في سن دستور إقليمي يتناقص معه ،وللحفاظ على وحدة العراق وسلامته واستقلاله ،وسيادته ونظامه الديمقراطي الاتحادي وسد الأبواب أمام أي احتمال مطالب الأقاليم بالانفصال عن العراق ثم إدراج المادة (109) التي تنص على عدم وحدة وتجزئة الأراضي العراقية بما فيها إقليم كردستان إلى جانب هذا حدد مؤسسات الحكم الذاتي التشريعية والتنفيذية والقضائية (في المواد 48 ،65، 74،89)والهيئات والمجالس الاتحادية من المواد (105 ،106، 107) وكيفية توزيع الاختصاصات بين الحكومة الاتحادية وحكومة الأقاليم من (مادة 110إلى غاية المادة 115) كما تم إدراج الآليات الدستورية لكيفية تكوين الأقاليم الجديدة في الدولة الاتحادية الناشئة .[4]كما أشار هذا الدستور من الناحية الاقتصادية إلى موضوع توزيع الثروات الطبيعية وإدارتها بالتحديد النفط والغاز باعتبار هما يشكلان أكثر من 90%من واردات العراق لذلك يجب أن تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الأقاليم والمحافظات المنتجة بإدارتين هذين

---

[1]- خالد عليوي العرداوي ،**الفدرالية ضمانه للوحدة و الديمقراطية في العراق ،مرجع سابق** .

[2]-خالد عليوي العرداوي ، **الفدرالية والديمقراطية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي ،مجلة الفرات :مركز الفرات للدراسات** ،العدد7 ،2010، على الموقع الاليكتروني :**Fcdrs.com/maglissue –7-3 .html**
تاريخ الاطلاع يوم :2016/10/06 **على الساعة** : 05:39

[3]- **دستور العراق** على الموقع الاليكتروني ، **www.cabimet .iq/page viewer. Aspsi ?id =2**
تاريخ الاطلاع 2016/10/6 **على الساعة** 5:52

[4]-أحمد محمد محمود ،**دراسة في ضوء الدستور العراقي لسنة 2005** ،(بغداد، الدائرة الإعلامية في دول النواب ،2010)ص116 .

المصدرين بشرط مراعاة مجموع العدد السكاني للدولة العراقية وتحديد حصص معينة في فترات معينة للأقاليم التي شهدت تهمشا تنمويا في ظل النظام السابق [1]

إن التوجه إلى تبني النظام الفدرالي كان أمرا حتميا وطبيعيا بالنسبة للنظام العراقي الجديد الممزق سياسيا واجتماعيا بعدة عدة سنوات مع الصراع الداخلي بين المركز و الأطراف التي فرضت حتمية التغيير للقاعدة النظامية وجاء هذا التغيير ممنهجا ومطروحا حسب الرؤية الفدرالية كونها الأنجح للدفع بالعراق الجديد إلى الاستمرار في الوجود السياسي ،والاستقرار الأمني وخلق التلاحم الوطني بين مقاومته المتميزة والفعالة ،لكن غياب الثقة السياسية فيما بينها انعكس بشكل مباشر على تطبيقها في أرض الواقع [2]هذا وقد أثار الديمقراطيين في الكونغريس الأمريكي مسألة تقسيم العراق وقد أثارت كردستان الفدرالية في هذه الدولة الكثير من الخلافات بين الأطراف المختلفة وأدت إلى حدوث العديد من التقاطعات ،التي تكاد تعصف بمجمل العملية السياسية بسبب تشنج في الخطاب السياسي من قبل الجميع ،حيث ظهر جدل واسع في أوساط الرأي العام العراقي بين مؤيد ورافض لها وكل واحد منهما استند إلى [3]تطلعات وتوجهات وأهداف خاصة لكل طرف حيث ظهر اتجاهين ويمكن ذكرهما كالتالي :

1 –الإتجاه المؤيد للفدرالية :

[1]-أحمد عبيس الفتلاوي ،**النظام الفدرالي وتوزيع السلطات طبقا لدستور العراق** ،(العراق ،مجلة كلية الفقه ،جامعة الكوفة ،2007) على الموقع الإليكتروني : **www.shath arat net /vb /showthruad .phP ?t=7127 2016/10/6**
تاريخ الإطلاع:2016/10/06،**على** 08:04

[2]-غيلاس حموش ،قاسمي أ مزيان ،**مرجع سابق** ،ص 94.

- **المادة 4من الدستور العراقي** (اللغة العربية و اللغة الكردية هم اللغتان الرسميتان للعراق وتتضمن حق العراقيين بتعليم أبناءهم بلغة الأم ,...)

[3]-محمد علي محي الدين ،**الفدرالية وإمكانيات تطبيقها في العراق** ، على الموقع الإليكتروني :
www.ankawa.com/forum /index -php ?topic =126427.0
تاريخ **الاطلاع**:2016/10/06 **على**:07:10

لقد ظهرت عدة اتجاهات سياسية تدعم تكريس النظام الفدرالي في العراق أهمها:

أ-**الاتجاه الكردي** :فالدعوة إلى الفيدرالة كانت صادرة من القوى السياسية الكردية قبل التغيير القوى السياسية الكردية قبل التغيير السياسي الذي شهده العراق في 2003/04/9 بعدة سنوات ففي المؤتمر الذي عقد في بيروت سنة 1991أقر بحق الشعب الكردي في كردستان و من أجل الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة كيان العراق يستوجب قيام نظام فدرالي يثبت حق الشعب الكردي في كردستان العراق ضمن إطار الجمهورية العراقية من خلال مؤسسة تشريعية وفدرالية يقرها الدستور الدائم لدولة العراق ،لذلك فإن تكريس هذا الأخير في الدولة العراقية يصب تماما في صالح الشعب الكردي الذي ناضل كثيرا في سبيل الوصول إلى هذا الموضع. [1]

ب- إقليم وسط الجنوب :

ودعا لتأسيسه لأول مرة عبد العزيز الحكم رئيس المجلس الأعلى العراقي ،وهي حيث لاقت جدلا واسعا في الأوساط السياسية والعراقية كون أن المنطقة المراد فيها إقامة ذلك الإقليم تعتبر أغلبها محافظات ذات أغلبية شيعية ؛ما يعني إطغاء الطابع المذهبي عليها ،وقد تجددت هذه الدعوة من طرف عبد المهدي الذي قام بطرح هذه القضية أمام البرلمان الذي قام بطرح هذه القضية أمام البرلمان لتصويت عليها [2] ونفس الدعوة التي دعا إليها حزب الدعوة الإسلامية بزعامة "نوري المالكي" سنة 2014حيث أعلن أن حزبه بصدد إعداد دراسة مستفيضة لإقامة إقليم شيعي في الوسط والجنوب يكون شاملا لكافة محافظات العراق الجنوبية ،ويرتبط بالعاصمة بغداد حتى البصرة وجاء هذا بعد التخوف من الحراك السني

[1]-عبد العظيم جبر حافظ ، **الخطاب السياسي العراقي إزاء الفدرالية بعد التغيير السياسي في 2003/04/9 :رؤية نقدية ،مجلة وسط** للعلوم الإنسانية مجلد 11،**العدد** (29) ،2015،ص224 .

[2]-**دون نشر،فدرالية الوسط والجنوب ومفترق طريق الوحدة الوطنية ؟؟**،على الموقع الإليكتروني :

Cabinet .gov .krd/a/d.aspx?r=84§p=14§=12628§s=01010400§=010000le 02/08/2016

تاريخ **الاطلاع**، 2006/10/06 ،**على** ،11:54

الذي أبدى رغبته في تأسيس إقليم سني التي بدأت بوادره أكثر بروزا في نظر حزب الدعوة [1]

ج- الإقليم السني :

لقد صرح أسامة الناجي رئيس البرلمان العراقي عن نيته بتأسيس إقليم نسبي استنادا إلى ما ذهب إليه الدستور العراقي الذي كفحل حق تشكيل الأقاليم و الذي سيشمل محافظات ننوي و صلاح الدين و مناطق جنوب غرب كركوك ؛ديالي والأنبار ؛وحزام بغداد الغربي والجنوبي والشمالي أي بنسبة تقارب 46%من مساحة العراق ،حيث طالبت عدة شخصيات سنية بالانفصال في إقليم خاص بهم وقامت بتقديم المشروع السني إلى الولايات المتحدة ،إلا أن هذا الأخير قوبل بالرفض تحت ذريعة أن الدول الإقليمية كتركيا العراق بالإضافة إلى السعودية تعارض قيم هذا المشروع [2]

د-مشروع إقامة إقليم البصرة :

وقد دعى لإقامته وائل عبد اللطيف واحد من القيادات السياسية الشيعية في العراق والذي عمل بعد الاحتلال تحت مضلة الائتلاف العراقي الموحد ،وبعد أن أخز نهجا سياسيا مستقلا طرح مشروع إقليم فدرالي في العراق أسماه (مشروع إقليم البصرة)،[3] حيث توجه لجمع تواقيع السكان الذين يؤيدون هذا المقترح خلال فترة 2008-2009 استناد إلى النصوص الدستورية التي أقرها دستور 2005 وقد نجح في الحصول على 10 ناخبين في البصرة بذلك تم

---

[1]- دون نشر، **حزب الدعوة بصدد تبني مشروع الدعوة الإسلامية**، على الموقع الإليكتروني:
www.nakhelnews .com /news 34324 / 20 % حزب20 بصدد% الدعوة 20%20 الاسلامية %تبني 20%مشروع
تاريخ الإطلاع،2016/10/06 على،11:02

[2] - عبد الهادي علي، **الفيدرالية في العراق و الصراع السني الشيعي في العراق** ،على الموقع الاليكتروني :
www.alrased .net /main /articles .aspx ?selected –artisle –no =3595 .le 1L08L2011
تاريخ الاطلاع في 2016/10/06 **على** 12:02

[3] غلاس حموش ،قاسمي أمزيان ،**مرجع سابق**، ص 93.

عرضه على مجلس الوزراء العراقي لإجراء استفتاء الناخبين عليه إلا أنه لم يحصد الأصوات الكافية لإنشاء هذا الإقليم [1]

من خلال ما سبق نستنتج أن حتى المواقف المؤيدة تختلف في توجهاتها حيث تبلور منها تيارين :

التيار الأول ترأسه القوى الإسلامية المؤيدة للفدرالية من داخل العملية السياسية الذين يودون استعمال الورقة التاريخية إذ يعتقدون أن موقفهم المؤيد للحركة الكردية سيمنح لهم الموافقة و المساندة من طرف النخبة السياسية الكردية لإنشاء مشروع الفدرالية أو فدراليات الجنوب في إطار تقسيم وظيفي –إثني[2]

أما التيار الثاني فهو الذي يميل إلى تطبيق الفدرالية كتحصيل حاصل وحقيقة قائمة ويسعى هذا التيار الذي تمثله كل من جبهة التوافق ،حزب السلامة ،قائمة التجديد برئاسة طارق الهاشمي إلى جلب واستقطاب المساندة الكردية التي أصبحت تحضى بالوزن الثقل في عملية أعادة بناء العراق لإقامة إقليمها و الوقوف ضد مشاريع إنشاء أقاليم أخرى خاصة في المنطقة الجنوبية[3]

2-الإتجاه الرافض للفدرالية :

لقد برزت عدة مواقف تؤيد الاتجاه الرافض للفدرالية على غرار التيار القومي العربي العراقي ،حزب التحرير وكذا التيار الذي يتزعمه مقتدى الصدر وقد كان لكل طرف منه أسباب

---

[1]-معتز الشهدان ،**محافظة البصرة في العراق :عين الجنوب "الفدرالية"** على الموقع الاليكتروني :
تاريخ الاطلاع ، 2016/10/05 ،على 16:00
http://www.al aka akhbar com // not /22/11/92

[2]-جاسم داخل ،أنصار مشروع إقليم البصرة يتوجهون إلى مراكز جمع تواقيع اليوم ،جريدة الشرق الأوسط ،العدد 10975، 2008

[3]Joost Hil Termana . « **l'avenir des kurdes un irak** »sur le sit ,
http://www.crisisgroup.org/le mois de diplomatique-aspx. -vu le 06/10/2016 .A 12 :50 .

الرفض تكريس الفدرالية في العراق وهناك من يرى أن هذه الخطوة ستقود إلى تقسيم العراق، وهناك من يقر أنها حطة أمريكية لتكريس التفرقة وتمزيق الوحدة العراقية [1]

من خلال ما سبق نستنتج أن الدستور العراقي ورغم المواد التي وردت فيه لتكريس الفدرالية إلا أن الحكومات العراقية تسعى جاهدة لمنع أي محاولة في إقامة أقاليم ذات استقلال ذاتي رغم سعي العديد من التيارات السياسية في إقامتها ،ومن خلال ما تطرقنا إليه سابقا يظهر أن الإقليم الكردستاني هو الوحيد الذي نجح في تحقيق هذا المكسب السياسي ،أما من ناحية المعارضين لتطبيق الفدرالية في العراق فيبررون توجههم على أن هذه الخطوة تمثل تهديدا للوحدة العراقية ،وأنها تعبير عن مشاريع خارجية بالذات أمريكية هدفها تقسيم وتفكيك المجتمع العراقي.

- **الصراعات الكردية العراقية:**

رغم تمكن الاكراد من تحقيق الحكم الذاتي في كردستان الشمالية للعراق ألا أن الصراعات التي كانت تتصف بها علاقتهم مع السلطة المركزية في بغداد لم يتم تجاوزها بعد، ومن أبرز الخلافات المستعصية التي ميزت هذه العلاقة نجد

-الاختلاف حول المناطق المتنازع عليها والمقصود هنا مدينة كركوك المعروفة بالموارد الطبيعية خاصة النفط حيث تمتلك ما يقارب 50% من احتياط نفط العراق[2] ففي فترة حكم صدام أقر هذا الأخير أن كركوك الكردية إلا أن النظام لا يمكن أن يتنازل لها لصالح الأكراد كونها تمثل قاعدة أساسية لإعلان الدولة الكردية ،لذا عمل على ترحيل الأكراد المتمركزين فيها إلى الجنوب وعمل على تعريبها [3]في حين تصر الحركة القومية الكردية على ضم هذه الأخيرة إلى إقليم كردستان ،وهذا ما خلق أكبر تحدي لاستقرار العلاقات بين

[1]-غلاس حموش ،قلسمي أمزيان ، **نفس المرجع** ،ص 96.
[2]-أزاد القشبندي ،**أثر نفط كركوك على الترحيل الكرد من كركوك وتعريبها**، ص110 .
[3]-خالد سليمان، **كركوك لعنة النفط و لعنة البعث تثقلان على التاريخ الكردي للمدينة** ،صحيفة الحياة ،دون عدد 2016 .

الحكومة الاتحادية والحكومة الكردية ،خاصة بعد إدراج المادة 140 من دستور 2005 التي تنص على ضرورة إجراء استفتاء عليها في حدود 2007 [1]إلا أنه لم يتم تنفيذ هذا القرار نتيجة نقص التحفيزات حيث أصبحت الحكومة المحلية (الكردية) تواجه المجموعات العرقية و التركمانية بالدعم من السلطات العراقية للعرب ،في حين تدافع الدولة التركية على الأقلية التركمانية وهناك ترجيح للتطور الخلاف إلى درجة المواجهة المسلحة علما أن نسبة الأكراد الذين يتمركزون فيها تفوق نسبة التركمان والعرب حيث تبلغ نسبتهم حوالي 52% ،حين تصل نسبة الأقليات الأخرى فيها إلى 48%،لذلك فإن إبقاء الأمور على حالها سيؤدي للتصادم بين الأطراف المتنافسة على المنطقة وهذا ما سيشكل تهديدا أمنيا للدولة العراقية خصوصا في حال امتداد النزاع إلى مناطق أخرى في العراق.[2]

الصراع الكردي العراقي حول قضية كركوك :

إن أهمية كركوك بالنسبة للأكراد لا تتوقف فقط على اعتبارها منطقة كردية، و إنما تعتبر نقطة أساسية لدعم مشروعهم الاستقلالي، ومزا للسيادة الكردية و دعامة أساسية اقتصادية و تستخدمها كورقة ضغط على الحكومة المركزية، حيث هددت الحركة الكردية بإمكانية الانفصال عن الدولة العراقية في حال لم يتم حل قضية كركوك، بدليل موافقة 95 % لفكرة الانفصال عام 2005. [3]

[1]- هنري باركي ،**الحؤول دون إنفجار النزاع حول منطقة كركستان**، مؤسسة كرنجي للسلام الدولي دون مجلد ،دون عدد 2009، ص 18.

[2]-فايز عبد الله العساف ،**مرجع سابق** ،ص33 .

[3]- سارة يونس كاكل، **مرجع سابق**، ص46.

سياسات الحكومة للسيطرة على كركوك و إخضاع الأكراد :

تجنبا لمطالب الأكراد في ضم كركوك إلى إقليم كردستان، لجأت الحكومة العراقية إلى استخدام العقوبات الاقتصادية وحتى التدخل العسكري، وإغراء الأكراد بحوافز اقتصادية وسياسية في إطار الفيدرالية، من أجل استرضائهم كخيار مرغوب فيه، حيث اتصفت سياسة هذه الأخيرة بالمرونة اتجاه إقليم كردستان الذي تحصل ومنذ سنة 2007 على عدة امتيازات سياسية واقتصادية المتمثلة خاصة في إعطائها الحق في منح عقود استكشافية وتوزيعية لنفط كركوك، وتحصلهم على أرباح عائدات النفط التي توزعها الحكومة الاتحادية حسب قانون النفط، ذلك لأن فكرة الانفصال بالنسبة لبغداد تعد كتعطيل فعال لمسار بناء الدولة.

لذلك يتوجب على الأكراد أن يخطوا صوب اتجاه واحد، والعمل على تحديد أولوياتهم وفق تصورهم وفكرهم الاستراتيجي، ويكمن الخيار الأول في البقاء داخل العراق مع حصولهم على ضمانات نجاح الحكم الفيدرالي في إقليمهم، أو ضم منطقة كركوك بالقوة وتمهيد الطريق نحو الانفصال علما أن منطقة كردستان تفتقد إلى المنافذ البحرية لتصدير البترول لذلك يتوجب تمريره في أراضي كل من تركيا، سوريا وإيران لوصوله إلى البحر الأبيض المتوسط.[1] وهذا ما سترفضه هذه الدول لأن عائدات البترول ستمنح للإقليم نوع من القوة و الاستقلالية بالتالي سيتمكن من تمويل مشروعها الهادف لإقامة دولة كردية من كل النواحي، بذلك ستشكل تهديدا للأمن القومي لدول الجوار، بحيث تتفوق كل من تركيا وإيران من تعزيز تطلعات إلى إنشاء كيان مماثل في الصفوف الكردية المتمركزة في هذه الأخيرة، حيث أبدت تركيا العديد من الموافق تجاه الحركة الكردية في العراق، فهي تعارض قيام دولة كردية

[1]- زينب ماهر السيد موسى، **العلاقات التركية العراقية، دراسة حالة الأكراد،على الموقع الإلكتروني:**
http:// democraticac.de/ ?= 18020
تاريخ الإطلاع، 2016/10/17 ،على 08:39 .

مستقلة في شمال العراق، كما أنها كانت ضد فكرة قيام دولة عراقية فيدرالية مقسمة على أساس حدود عرفية، ضف إلى ضرورة العمل على مواجهة النفوذ الكردي في منطقة كركوك.

كما سعت[1]إيران بدورها للعمل على عدم انضمام كركوك إلى إقليم كردستان العراق لأن ذلك سيؤثر بطريقة مباشرة على تطلعاتها السياسية في بسط نفوذها في المنطقة[2]مع هذا تقوم إيران بتحريض الأكراد على تطبيق المادة 140 من الدستور العراقي، وذلك لخلق بيئة يكتنفها التوتر لضمان عدم استقرار العراق. [3]

لقد شكل الصراع والخلاف حول قانون الغاز والنفط بين حكومة إقليم كردستان و حكومة بغداد استمرار التوتر في العلاقة بين الطرفين، فبالرغم من وجود اتفاق على قانون النفط والغاز عام 2007 إلا أن الخلاف لم يزل، ما أدى إلى قيام حكومة كردستان بإصدار قانون للنفط والغاز وإبرام عقود مع كبرى الشركات العالمية رغبة فيها في التحكم في عملية تصدير النفط و الاستفادة أكثر من العائدات النفطية، من جهتها عملت حكومة بغداد بتسليط العقوبات الاقتصادية على إقليم كردستان وقامت بإنذار شديد للشركات المتعاملة مع الإقليم، مما أدى إلى توقف نشاط تصدير النفط من كردستان سنة 2012 لعدم التوصل إلى إبرام عقود مع شركات نفطية أجنبية [4].

إن الصراع على كركوك هو صراع قومي، سياسي وجغرافي، وقد لقي مشروع ضمها إلى إقليم كردستان العراق معارضة واضحة من طرف الدولة العراقية، إيران، تركيا و سوريا،

---

[1]- هنري ج. باركي، **تركيا و العراق : أخطار و إمكانات الجوار**، تقرير معهد السلام الأمريكي، ص ص10 ، 11.

[2]- سامر مؤيد عبد اللطيف، **قضية كركوك : رؤية الأبعاد الإستراتيجية و الحلول المقترحة** ،على الموقع الإلكتروني، **www.turkmentribune.co/kerkouk/9.html**
تاريخ الإطلاع ،2016/10/07،على 11:36

[3]- صالح حميد، **إيران و تركيا : استقلال كردستان العراق مرفوض**، على الموقع الإلكتروني ، **www.alarabiya.net/ar/iran/2014/07/02.html**
تاريخ الإطلاع : 2016/10/07 على 00: 13

[4]- دون ناشر : "**تسلسل زمني لأهم الأحداث في العراق**" على الموقع الإلكتروني، **http://www.bbc.com/arabia/2014/04/140424-iraq-timeline**
تاريخ الإطلاع : 2016/10/07 على 00 :14

لأن هذه الخطوة ستمهد لقيام حركة كردية مستقلة وهذا لا يتماشى مع المصالح الاستراتيجية للدول المذكورة سابقا، وبما أن منطقة كركوك تعد ثاني أكبر منطقة منتجة للنفط أصبحت السيطرة على الحقول النفطية المتواجدة قرب كركوك تشكل أهمية كبيرة خاصة في الأزمة المالية الحادة التي عان منها العراق سنة 2014، هذا حيث لعب نفط كركوك دورا محوريا في إقرار الموازنة عام 2015 أين تم منح الأكراد حق تصدير النفط على الحد البالغ 250 ألف برميل يوميا. [1]

وبعد أن توقفت شركة الشمال الحكومية في مارس 2016 من منع نفط كركوك الذي يبلغ معدله 150 ألف برميل يوميا، والذي يصدر عبر خط أنابيب يمتد من المناطق الكردية وصولا إلى ميناء جيهان في تركيا، تولى إقليم كردستان أمر تصدير نفط كركوك بشكل منفرد، ولم تصدر أي شحنة لحساب شركة (سومو) من ميناء جيهان منذ منتصف عام 2015 حيث بدأ الإقليم يستقل ببيع النفط المستخرج من حقوبه ومن كركوك، ولهذا حثت حكومة بغداد إقليم كردستان على عقد اتفاق مبدئي بين شركة تسويق النفط الحكومية (سومو) وإقليم كردستان العراق بشأن استئناف تصدير النفط بشكل مشترك غي حقول نفط كركوك. [2]

وفي 30 أوت 2016 اتفقت حكومة إقليم كردستان والحكومة العراقية على تصدير 150 ألف برميل من النفط يوميا من كركوك عبر تركيا، مناصفة بين أربيل وبغداد، وعدم طلب تلبية طلب "هيرو إبراهيم أحمد" بإرسال نفط كركوك إلى إيران باستخدام الصهاريج النفطية، حيث تمخض عن هذا الاتفاق تصدير 150 ألف برميل نفط من حقلي بابا كركر و

---

[1]- شيد الأمين، **علاقات بغداد مع أربيل : اتفاق الضرورة قائم " و الصراعات"** أيضا، على الموقع الإلكتروني
www.al.akhbar.com/mode/225612
تاريخ الإطلاع ، 2016/10/07 ،على 39 : 13

[2]- دون نلشر ، **تفاهم بين بغداد و أربيل بشأن كركوك**، على الموقع الإلكتروني
www.aljazera.net/news/ebusiness
تاريخ الإطلاع 2016/10/07 على 15 : 14.

الخباز من قبل حكومة إقليم كردستان وبيع 75 ألف برميل منها من قبل وزارة النفط العراقية و75 ألف برميل من قبل وزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان، مع التزام الحكومة العراقية بإرسال رواتب موظفي كركوك الذين كانت تدفع لهم سابقا فيما تقوم حكومة إقليم كردستان بدفع رواتب موظفي المؤسسات الأمنية ومقاتلي البشمركة في كركوك، حيث يستلم 7 آلاف و606 موظف في كركوك رواتبهم من حكومة إقليم كردستان، وفضلا عن ذلك تقوم حكومة إقليم كردستان بإرسال أموال البترودولار إلى كركوك والتي تبلغ 10 ملايين دولار.[1]

عموما فإن التخلص من مشكل الصراع حول المناطق المتنازع عليها، يكمن في محاولة التوصل إلى صيغة تفاهم حول تسيير العمليات النفطية بين أربيل وبغداد لضمان نجاح الفيدرالية في العراق.

المأزق الأمني ومشكلة إعادة بناء القوات الأمنية العراقية :

من أهم العوائق التي تقف كحاجز لبناء مشروع الدولة و تفعيل مؤسساتها نجد ما يتعلق بالمؤسسات الأمنية العراقية التي تعاني من مشكل تدريب و تكوين القوات الأمنية و الجيش العراقي [2]، حيث أصبحت القوات العراقية مكونة على أساس طائفي و اثني في كل منطقة يتوزعون فيها كأغلبية. ففي شمال أغلب هذه القوات من البشمركة، و في الجنوب أغلبها مؤلفة من الشيعة الذين هم في الغالب أفراد ميليشيات تابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية العراقية (حزب الدعوى و تيار منتدى الصدر) حيث أدت هذه الميليشيات إلى اختراق قوات حفظ أمن الشيعة في البصرة، و سيطرة على الشرطة و الأمن الداخلي الذي

[1]- دون ناشر ، **تفاصيل الإتفاقية بين بغداد و أربيل حول نفط كركوك**، على الموقع الالكتروني
www.rudaw.net/abic/middleeast/iraq/300820166
تاريخ الاطلاع ،2016/10/07، على 15: 16.

[2]- إسماعيل زاير، **خبراء و معنيون بالشأن الأمني يستخدمون المشكلات و يضعون الحلول لمعالجة تدهور الأمن الوطني في العراق**، على الموقع الالكتروني :
www.newsabah.com/wp/newspapere/90867
تاريخ الاطلاع، 2016/10/07 ،على 52: 16.

يتركب أفراده من منظمة بدر، أما بخصوص طائفة السنة التي عملت الولايات المتحدة الأمريكية في إدماجها بشكل تدريجي في صفوف الأمن العراقي خاصة في المدن السنية شمال غرب بغداد بمعاونة وزير الداخلية.[1]

وكان من نتائج هذا التقسيم ظهور عدم التعاون بين القوات الأمنية الشيعية والسنية مما مهد الطريق للمتمردين الذين استغلوا هذه الوضعية بجلب القوات الأمنية الشيعية، وكان هذا التعاون بارزا في داخل القوات السنية خاصة داخل الجماعات السكانية بسبب التهديد المتواصل لعائلاتهم من طرف القاعدة و المتمردين خاصة في الفلوجة، الأنبار و ديالى...[2]

رغم سعي الدولة العراقية .....الأمن فيها، وكبح العنف الطائفي، و وقف عمليات القتل التي يتعرض لها الشعب من جهة، وقواتها الأمنية من جهة أخرى و على الرغم من أن أكثر من نصف المدن تم تسليمها إلى القوات العراقية، و لكن بقيت عدة المناطق يسيطر عليها المتمردون أو الميليشيات التابعة لطوائفها.

كما تعاني المناطق الجنوبية من الفوضى العارمة التي سببها المتمردون الذين يرتكبون مجازر في حق الشيعة في مدينة الكاظمية.

أدى الشلل الأمني الذي مس الجهاز الأمني العراقي من جهة، وعدم قدرة القوات المسلحة في مسايرة الأحداث وكبح العنف الطائفي من جهة أخرى إلى انقلاب أمني خطير، حيث أصبحت العراق تشكل وجهة الجماعات التطرفية المتشددة، والجماعات الإرهابية مثل القاعدة في العاصمة وبغداد والمدن الأخرى كالنجف و البصرة. وفي الوقت الذي بدأت بعض ردود الأفعال الأمريكية تتعالى داعية انسحاب من العراق بسرعة أقر باري بوزان بأن

[1]- توما سنماتير، **الخروج من العراق استراتيجيات متنافسة "الدراسات العالمية"**، ب ر، ع 61، 2007، ص ص 7، 39.

[2]- عبد الحليم خسر و جوزل، **"تطورات القضية الكردية العراق ما بعد 2003، المركز العربي، للأبحاث دراسة** السياسات"ب ع،ب،م، 2012، ص1-16.

انسحاب القوات الأمريكية من العراق سوف يؤدي إلى تصعيد الحرب الأهلية ويوسع مجالها[1].

وقد صارت عملية بناء الجيش العراقي رغبة الكرد لهيمنة الشيعة على مؤسساتها لسببين:

- إصدار الإدارة الأمريكية في تسليم الملف الأمني للعراقيين بأي ثمن كان للتخلص من الخسائر التي تعرضت لها في المحافظات السنية.
- رغبة الأحزاب الدينية في السيطرة على تشكيل الجيش العراقي الجديد وتطبيق قانون المسائلة والعدالة على الضباط المقصين خاصة في حزب البعث وهذا ما أدى إلى مقاطعة الطائفية السنية للعملية السياسية، وعدم انخراطهم في تشكيلات الجيش العراقي، هذا ما ساعد الشيعة في السيطرة على الجيش. [2]

وزادت الأوضاع تأزما بعد ظهور عدة مؤشرات تبين تدخل الجيش المركزي في ملفات حفظ الأمن في الإقليم وإعلان حالة الطوارئ في العديد منها، وتعيين القادة العسكريين منها ومن مخالفة الأحكام الدستورية أدت إلى خلق صدام بين الأقاليم والحكومة المركزية، و بين الجيش العراقي والبشمركة، وما حدث في أزمة خاقين في 2008 وديالى في أزمة زهار في 2012، زاد الاحتقان الطائفي وانتشار العنف الذي ارتكبت على إثره جرائم عديدة على أساس الهوية ذلك إلى الإفلاس الأمني للقوات العراقية، هذا ما دفع الحكومة العراقية لإصدار الميليشيات في 2007 بما فيها البشمركة، في هذه النقطة اصطدمت الحكومتين بعدما رفضت الحكومة الكردية القرار حيث أكدت أن البشمركة ليست ميليشية بل هي قوة حفظ الأمن في الإقليم، وإنما تعمل جاهدة لمواجهة الحكومات الإرهابية مثل القاعدة، وداعش...

---

[1]- جمال محمد سليم، داليا أحمد رشدي، : **الطائفية و التدخل الخارجي و الاحتلال الأمريكي للعراق و صعود الطائفية السياسية في الوطن العربي**، مركز الدراسات و الاستراتيجية، ب، من العدد 237، 2014،ص ص3-7.

[2]- ياش غاي، مارك لاتيمر، يحي سيد، **بناء الديمقراطية في العراق**، المملكة المتحدة، يونغ كينغدوم، د ط ، 2003، ص09.

لقد كان هدف السلطات العراقية هو لم الشمل وتوحيد الصفوف لمحاربة ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، خصوصا بعد سقوط العديد من المحافظات العراقية على يد التنظيم، وأبرزها سيطرة هذه الجماعة على مدينة الموصل في 07 جوان 2014، وتلتها سقوط محافظة نينوى شمال العراق في 14 جوان من نفس العام أمام الانسحاب الكلي للجيش العراقي منها. في حين تمكنت القوات البشمركية من السيطرة على مدينة كركوك النفطية، الشيء الذي يدل على فقدان الجيش العراقي لمكانته وقوته في جميع أنحاء العراق وتصاعد دور التنظيم الإرهابي الذي سيطر على 05 محافظات عراقية وهي الأنبار، ديالى، صلاح الدين، وهي كلها محافظات قريبة من بغداد، ما ينذر بسناريو خطير ألا وهو نجاح داعش في تثبيت استراتيجية هادفة لتحقيق حلم الدولة الإسلامية بدأ من العراق فسقوط "نينوى" يعد حدثا بالغ الأهمية من الناحية الاستراتيجية والسياسية للتنظيم، كونه يربط بين الموصل والأنبار والحدود السورية ما يسهل من تسلل المقاتلين والسلاح والأموال [1].

وأمام الأوضاع الأمنية الصعبة عملت الحكومة العراقية على إصدار القوانين لإصلاح المنظومة الأمنية العراقية عن طريق التركيز على وحدة القيادة والقرار في عمل الأجهزة العسكرية والأمنية وتكاملها في أدوارها، والعمل على تعزيز العقيدة العسكرية العراقية وابعاد هذه المؤسسة عن الصراعات السياسية وترسيخ الهوية العراقية الجامعية في تشكيلها.[2]

الخلاف الكردي العراقي حول قضية الموصل :

إن العلاقة بين أربيل وبغداد تتراجع بين الاستقرار والتوتر، خصوصا بعد قيام الحكومة المركزية العراقية باستبعاد حكومة إقليم كردستان من الاجتماع الذي عقده التحالف الأمريكي – العراقي، في 21 جويلية 2016 بخصوص الكفاح ضد داعش وبما أن الأكراد

---

[1]- جمال محمد سليم، أحمد رشدي داليا، **مرجع سابق**، ص ص7-39.

[2]- عقيل محفوظ، **العراق على مفترق طرق : حتمية الإصلاح و الخيارات المتاحة**، كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية ،د**ط**، 2011، ص53.

قوة رئيسية في الحرب ضد داعش لم يتقبلوا هذا القرار ودعو إلى ضرورة تطبيق ما ورد في مذكرة التفاهم التي جمعت بين الحكومة الأمريكية وممثلي حكومة إقليم كردستان والموقعة في 2016/07/12 بأربيل والتي ضمنت لقوات البيشمركة الكردية مساعدة مالية أمريكية تصل إلى 415 مليون دولار، بالإضافة إلى دعم عسكري وكان الهدف الأساسي من المذكرة إعطاء الكرد الحافز للمساهمة في أي هجوم مستقبلي يهدف إلى استعادة الموصل من داعش.

وبعد سيطرة القوات العراقية على قاعدة "القيارة" الجوية الاستراتيجية التي تقع على بعد 60 كلم تقريبا جنوب الموصل في أوائل شهر جويلية 2016 مما سيمكنها من استعمال هذه الأخيرة كمركز إمداد ومنصة إطلاق في أي عمليات عسكرية باتجاه الموصل بالتالي سيحدون من اعتمادهم على حكومة الإقليم الكردستاني، وبعد تصريحات " العبيدي" رئيس الوزراء العراقي بهذا القرار قامت وزارة الدفاع العراقية بيانا على موقعها الإلكتروني تقول فيه إن أحد بنود مذكرة التفاهم بين الولايات المتحدة الأمريكية وأربيل يستلزم انسحاب القوة الكردية في المناطق المحررة في عمليات "نينوى" حسب جدول زمني تقره الحكومة العراقية.

وفي 2016/07/23 أصدرت وزارة البيشمركة الكردية بيانا خاصا ترفض ما صرحت به وزارة الدفاع العراقية، وأقرت أن قوات حكومة كردستان ستنسحب فقط من المناطق المحررة بعد تفعيل مذكرة التفاهم الأخيرة بين الولايات المتحدة حكومة إقليم كردستان عندما تصبح هذه المناطق آمنة ومستقرة، حيث انتقد البارزاني بغداد وواشنطن لعدم إشراك الأكراد في اجتماع التحالف ضد داعش، وهذا ما خلق رد فعل في الأوساط الكردية حيث أقر البارزاني على ضرورة اتخاذ القرار إما الرضوخ للأمر الواقع وفسح المجال للآخرين في تحديد مصير الكرد، أو اتخاذ قرار مشترك والاتجاه نحو تحقيق السيادة والاستقلال، لكن رغم

التوترات التي اكتست العلاقات الكردية العراقية إلا أن التعاون بينها بالإضافة إلى الطرف الأمريكي بشأن قضية تحرير الموصل بقي مستمرا.[1]

وقد أقر رئيس وزراء إقليم كردستان أن تحرير الموصل خطوة مهمة يجب الاستعجال فيها نظرا إلى عدم استتباب الأمن فيهاما يشكل تهديد على الأمن الكردستاني، ثم ان استمرار النازحين إلى هذا الإقليم الذي يعاني أساسا مشاكل اقتصادية سيشكل عبئا على الحكومة، لذلك لعبت قوات البيشمركة دورا كبيرا في هذه العملية وحسب الأكراد فإن تنظيم داعش لا يتم القضاء عليه عن طريق السلاح والمعارك ولكن يجب أن تكون هناك مراجعات ومعالجة سياسية.

أما بخصوص الإعلان عن استقلال إقليم كردستان والذي تقف كل من إيران و تركيا ضد هذه الخطوة وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير، يمكن اعتبارها عائقا تستطيع تجاوزه وتحقيق الاستقلال كبقية الدول التي وصلت إلى هذه المرحلة. [2]

ومع استمرار الصراعات الداخلية في العراق على مختلف المستويات والتي يمكن أن تترك تأثيرها على مسار معركة الموصل إلا أن الولايات المتحدة أقرت باستخدام طائرات الأباتشي المتطورة في معركة الموصل بدءا من شهر أكتوبر 2016 علما أن العمليات ستبدأ بتحرير مناطق الشورة وحمام العليل على أن تصل إلى اقتحام الموصل نهاية شهر سبتمبر إن سارت الأمور على ما يرام.

---

[1]- محمد صالح، **الخلافات بين بغداد و أربيل تغلب على معركة الموصل**، على الموقع الإلكتروني **www.al-monitot.com/pulse/ar/originals/2016/07/iraq-gouvernement-marginalize-kurds.mosul.battel.html**
تاريخ الإطلاع ،2016/10/08 على 05 : 13.

[2]- مصطفى الحسيني، **نيجربان بارزاني، بعد تحرير الموصل سنرسم حدود "الدولة الكردية"**، على الموقع الإلكتروني : **www.qanoun302.net/news/2016/07/26/88113**
تاريخ الإطلاع 2016/10/08.على 02:10

إن التنافس لبسط النفوذ في الموصل لم يجمع فقط الأكراد وحكومة بغداد وإنما يمتد إلى البعد الإقليمي، حيث عملت إيران لبسط نفوذها في المنطقة تعتمد على التمدد والتوغل تحت أغطية مختلفة، منها حماية أبناء المذهب الشيعي في تلك المناطق ذات الأغلبية السنية، أما الموقف الكردي برره على أساس ما يعتبره عائدية جغرافية بصرف النظر عن التنوع السكاني فيها.

وفي إطار الصراع حول المناطق المتنازع عليها فإن هناك خلاف بين الأحزاب الكردية ،لاسيما حزب الإتحاد الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود البارزاني وبين حركة التغيير الكردية بدأ يطغى على العلاقة مع بغداد فبينما أعلن مسعود بارزاني عام 2014 بعد احتلال داعش للموصل وتمكن قوات البيشمركة الكردية من استعادة مناطق واسعة بمساعدة أمريكية أن الحدود الجديدة رسمت بالدماء بينما رفض يوسف أحمد رئيس برلمان كردستان والذي ينتمي إلى حركة التغيير هذا المنطق، وأقر أن هذا الإشكال سيتم حله عن طريق الحوار بشأن المناطق المتنازع عليها.[1]

إن حل قضية الموصل قد تبلور عنه عدة خلافات منها تلك التي نشبت بين حكومة بغداد وتركيا، فمع اقتراب موعد المعركة الحاسمة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في الموصل صرح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على بقاء وحدات الجيش التركي في العراق و المشاركة في معركة تحرير الموصل، وهذا ما رفضه رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي الذي حذر تركيا عن قرارها هذا وأكدت أن هذه الخطوة قد تؤدي إلى حرب إقليمية، واعتبر أن تصرف القيادة التركية غير مقبول، لكنه شدد على انه لا يريد الدخول في مواجهة عسكرية مع تركيا، علما أن هذا التصعيد بين أنقرة وبغداد قد يؤثر على مجرى العملية المرتقبة ضد تنظيم داعش في منطقة الموصل، و بحسب السياسيين و البرلمانيين العراقيين

[1]- حمزة مصطفة، **الموصل تنفيذ معركة تحريرها**، جريدة الشرق الأوسط، العدد 13766، 2016.

سيؤدي التدخل التركي في قضية الموصل إلى بروز أدوار و محسسات طائفية و إقليمية جديدة التي ستمهد إلى تقسيم العراق.[1]

إن تحرير الموصل سيشكل نقطة تحول في المستقبل العراقي ولكي يكون هذا المنعطف يسير باتجاه أفضل يجب التوصل إلى تفاهمات واضحة بين المكونات الأساسية للحالة العراقية الراهنة خاصة بعد القضاء على تنظيم داعش في المنطقة حيث ظهرت اتجاهات مختلفة حول الترتيبات الإدارية في شمال العراق بعد تحرير الموصل والتي تتمثل في :

الإتحاد ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟ الذي يتبنى مشروع القوى السنية الذي يقتضي بتحويل نينوى إلى إقليم مستقل يضم محافظات عدة بداخله لضمان وحدة المنطقة وتجنب الصراع على أسس قومية وإثنية في المنطقة ويشمل الإقليم على المحافظات التالية قضاء تلعفر، قضاء مخمور، سهل نينوى، سنجار، الحضر وتحول الموصل إلى محافظة وتكون عاصمتها الإقليم.[2]

الإتجاه الثاني : الذي يتمثل في المشروع الكردي الذي يقتضي بتحويل نينوى إلى محافظات عدة ثم حسم المادة 140 من الدستور التي تقتضي حسم المناطق المتنازع عليها وتحرير سكان المناطق الحدودية مع إقليم كردستان العراق في حال قرروا البقاء مع نينوى أو الالتحاق بالإقليم من خلال استفتاء ستشرف عليه الولايات المتحدة.

الإتجاه الثالث : وهو المشروع الذي تتبناه حكومة حيدر العبادي وميليشيات الحشد و يدعمه النظام إيراني وهو إبقاء الوضع على ما هو عليه قبل داعش وهذا ما يرفضه الأكراد، أما

---

[1]- أمين قمورية، **تحرير الموصل يكسر الجرة بين بغداد و أنقرة، جريدة النهار، دون عدد**، 2016.

[2]- **دون ناشر، معركة الموصل و مخاوف غياب التفاهم الواضح، العراق، مركز الروابط للبحوث و الدراسات** الإستراتيجية، 2016، **على الموقع الإلكتروني ،www.rawabetcenter.com/archives/32731** تاريخ الإطلاع ، 2016/10/08،على 18:06.

بالنسبة للدعم الإيراني فهو يشير إلى سيطرة الجيش العراقي لكن من الناحية العملية يشير إلى سيطرة الميليشيات التابعة للنظام الإيراني على محافظة الموصل. [1]

إن تدخل تنظيم الدولة الإسلامية في الموصل وشنه هجوما على إقليم كردستان، قامت القوات الكردية بتطوير استراتيجية مكونة من ثلاث أجزاء لوقف تدفق التنظيم ودحره و إلقاء الهزيمة به في النهاية، ومن خلال جهود وحدات البشمركة وبمساعدة القوات الأمريكية وقوات التحالف قامت القوات الكردية بدحر تنظيم داعش في العراق واستعادة العديد من الأراضي التي كانت تحت سيطرة هذا الأخير.

ويهدد وجود تنظيم الدولة الإسلامية في الموصل جميع أنحاء كردستان العراق وفي الوقت نفسه تهدد الأزمة الاقتصادية في كردستان جهود المنطقة في محاربة تنظيم داعش، فقوات البيشمركة لم تتلقى أجورها لفترة معتبرة، كما أن حكومة إقليم كردستان غير قادرة على تحمل التكاليف المالية للحرب، فالعمليات في سنجار على سبيل المثال يتم تمويلها من قبل شخص ثري في دهوك وليس الحكومة، وهناك حاجة إلى قوات على الأرض لاستعادة الموصل، وتعد قوات البيشمركة موضع الثقة الأكبر في المنطقة إلا أن الوضع الاقتصادي لحكومة إقليم كردستان يعيق هدفها لتلك توجه ممثلون أكراد إلى واشنطن تأمين وتنسيق مساعدات طارئة للحرب ضد تنظيم داعش. [2]

بالعودة إلى إقليم كردستان ونظرا لاعتماد اقتصاده على مجال النفط على حساب المجال الزراعي والصناعي والقطاعات الأساسية للتنمية الاقتصادية فقد تعرض هذا الأخير إلى

---

[1]- **دون نلشر، معركة الموصل و مخاوف غياب التفاهم الواضح، مرجع سابق**

[2]- هيمن هواري، دافيد بلوك، مايكل نايتس، مستقبل "قليم كردستان العراق" **على الموقع الإلكتروني** :
www. Washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/the-future-of-the-kurdistan-region-of-iraq.
تاريخ الإطلاع 2016/10/08.

أزمة مالية حادة نتيجة لإنهيار أسعار النفط في الفترة الأخيرة من 2014 إلى 2016 و من أهم أسباب تفاقم الوضع الاقتصادي في المنطقة الكردية العراقية :

- قرار الحكومة العراقية في فيفري 2014 الذي يقتضي اقتطاع ميزانية كردستان.
- الهبوط الكبير في أسعار النفط
- استمرار عدد اللاجئين الوافدين إلى الإقليم، و ضعف الدعم الدولي للنازحين ما يؤثر سلبا على المجتمعات المحلية التي تستضيفهم. [1]

و لتجاوز الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها إقليم كردستان قام الرئيس مسعود البرزاني بوضع خطة الإصلاح الاقتصادي للمنطقة الكردية و أكد على ضرورة تثبيتها و قد تم إعداد هذه الأخير عن طريق التنسيق و التعاون مع حكومة الإقليم و البنك الدولي و التنسيق مع الأمم المتحدة و الهيئات المعنية بهذا الشأن بالإضافة إلى وزارة التخطيط لكردستان و المؤسسات المحلية و الأجنبية المختصة و التي تم الإعلان عنها في 2016/05/30، و يمس هذا الإصلاح الجانب الإداري و الهيئات المالية للوزارات و المؤسسات الحكومية المهمة مع ضرورة الاهتمام بالقطاع الخاص و النظام المصرفي و عدم الإعتماد على عائدات النفط فقط، و توفير فرص العمل.

و قد بدأت حكومة إقليم كردستان هذه الإصلاحات حيث أصدر 40 قرار يخص الشفافية و تنظيم شؤون القطاع النفطي و في 07 أفريل 2016 تم إصدار القرار الإقليمي رقم 04 و الذي ينص على إخضاع جميع مؤسسات الإقليم للرقابة من طرق ديوان الرقابة المالية و أن تضع المعلومات المطلوبة أمامه و بالأخص ما يتعلق بعائدات النفط. [2]

[1]- عيسى علي، استمرار الأزمة الاقتصادية في كردستان العراق، على الموقع الإلكتروني aranews.org/2015/06/ تاريخالإطلاع : 2016/10/8 على 26: 22.

[2]- رسالة رئيس إقليم كردستان بخصوص خطة الإصلاح الاقتصادي لحكومة الإقليم، على الموقع الإلكتروني : www.ishtartv.com/viewarbicle.68466.html تاريخ الإطلاع 2016/10/05 على 16 : 18

من الناحية الأمنية و لتعزيز حماية الإقليم من التهديدات الأمنية خاصة الإرهابية و مواجهة ما يسمى بتنظيم داعش الذي عشش في عدة مناطق عراقية قامت وزارة الدفاع الأمريكية الممثلة من طرف مساعد الوزير" بوب وورك" و حكومة الإقليم الكردستاني التي مثلها وزير الداخلية و البيشمركة وكالة كريم شنكافي و بحضور البرازاني تم توقيع التعاون العسكري و السياسي في 2016/07/12 و الذي تم فيه الإقرار على تقديم الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات مالية لإقليم كردستان العراق لدفع رواتب قوات البيشمركة. [1]

دائما في المجال الأمني و لتحقيق الأمن في العراق و إقليم كردستان تستمر نشاطات الكردية في سبيل مكافحة الإرهاب و تحديد الخطوات اللازم اتباعها لحل قضية الموصل ففي 2016/10/06 ناقش كل من رئيس إقليم كردستان مسعود البرزاني و نائب رئيس الولايات المتحدة "جوزيف بايدن" الوضع السياسي في العراق و معركة الموصل، حيث أكدت واشنطن دعمها و مساندتها للإستراتيجية التي يتبعها البرزتني للوضع السياسي و الحرب ضد الإرهاب، و أقرت أن الإنتصارات التي تحققت في هذه الحرب كانت ثمرة التعاون بين القوات البيشمركة و القوات العراقية و قوات التحالف الدولي، و إن العمل الجاد و المشترك لإنهاء احتلال داعش سيستمر، و ان الدعم الأمريكي للإتفاق المشترك و الخطة العسكرية حول تحرير الموصل أمرا مؤكدا الا تراجع فيه كما حاول كل من إقليم كردستان و الحكومة الأمريكية إيجاد صيغة للتعامل مع ملف النازحين و تقديم الدعم المالي لتأمين مستقبل الموصل. [2]

[1]- دون ناشر أمريكا ترسل رواتب البيشمركة الذين يقاتلون داعش في إقليم كردستان على الموقع الإلكتروني: www.ishta/viewartcele.69648.html تاريخ الإطلاع : 2016/10/05 على 32: 18.

[2]- دون ناشر، رئيس إقليم كردستان و نائب الرئيس الأمريكي يناقشان الوضع السياسي في العراق و معركة تحرير الموصل، على الموقع الإلكتروني : www.presidency.krd/arabic/articledispelay.aspx. Id = k9xiZ30Dsmo=

عموما إن قضية الموصل ليست قضية سياسية بقدر ما هي أمنية، حيث اكتسبت أبعادا داخلية نظرا لبروز خلافات بين القوى السياسية في العراق، و هذا ما أثر على قرار تحريرها من المنظمات الإرهابية أي ما يسمى بتنظيم داعش، فالوصول إلى الحل النهائي لهذا الملف يتوجب وضع الخلافات جانبا و ضرورة التعاون بين التيارات السياسية داخل الدولة، كما اكتسبت بعدا إقليميا واضحا يظهر من خلال التنافس الإيراني التركي للتدخل في ثنايا هذه القضية إلا أن طريقة هذا التدخل تختلف بين الدولتين، إذ تتجه إيران إلى دعم الحكومة العراقية (حيدر العبادي) لضمان بسط نفوذها في مناطق ذات الأغلبية السنية مما سيمكنها من استعمالها كورقة رابحة بتحقيق مصالحها في العراق في حين كان التدخل التركي مباشر باسم محاربة الإرهاب إلا أن الخلفية من وراء هذه العملية هي محاولة توظيف الأقلية التركمانية المتمركزة في منطقة الموصل كأداة للضغط على الحكومة المركزية في العراق في سبيل تحقيق مصالحها. [1]

من خلال ما سبق نستنتج أن فترة 2003 كانت النقطة المحورية التي فتحت الآفاق للأكراد في تحقيق أهدافهم و تكريس الفيديرالية، حيث أصبحوا يشكلون ثقلا سياسيا على الساحة السياسية العراقية و بحكم تعاونهم مع دول خارجية مثل الولايات المتحدة أصبحوا يلعبون دورا محوريا في الدولة العراقية خصوصا بعد تأكيدهم على ضرورة التعاون في سبيل مكافحة الإرهاب رغم كل العوائق و التوترات التي تميز حكومة إقليم كردستان مع الحكومة المركزية حول قضايا اقتصادية (نفط كركوك) أو سبب دعوتهم إلى ترسيم الحدود للإقليم و حل قضية المناطق المتنازع عليها.

نستنتج من خلال ما سبق أن الحركة القومية الكردية التي كافحت لمدة زمنية طويلة قد تمكنت من تحقيق مكاسب سياسية هامة خاصة بعد سقوط نظام البعث بعد التدخل

[1]- دون ناشر، معركة الموصل و مخاوف غياب التفاهم الواضع، مرجع سابق.

الأمريكي للعراق سنة 2003 حيث تمكنت من بناء كيان فيدرالي لديه وزن ثقيل على الساحة السياسية العراقية، بحيث يعمل القادة السياسيين في أربيل استغلال الأوضاع الأمنية المتدهورة في الدولة العراقية لبسط نفوذهم أكثر على الساحة السياسية في بغداد، حيث أصبح لكردستان دور كبير في مكافحة الإرهاب في هذه الدولة خاصة فيما يتعلق بمدينة الموصل و قد برروا اهتمامهم هذا بالمنطقة بحكم القرب الجغرافي لكردستان بالإضافة إلى توزع الأقلية الكردية داخل هذه الأخيرة بالإضافة إلى التركمان و غيرهم، كما تسعى كردستان لإجراء استفتاء لضم الموصل إلى كردستان، هذا كما تمكنت حكومة الإقليم من عقد تحالفات مع قوى خارجية بهدف العمل للقضاء على تنظيم الدولة الإسلامية الذي أصبح يشكل معضلة أمنية سواءا بالنسبة للإقليم أو بالنسبة للدولة العراقية بأكملها، فرغم الخلافات التي كانت بين الصفوف الكردية و حتى مع الحكومة العراقية إلا أن هذه الأخيرة دعت لضرورة التعاون في سبيل القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية و بناء عراق فيدرالي آمن، إلا أن الأزمة الاقتصادية التي عاشها الإقليم بالإضافة إلى محاولات تدخل القوى الإقليمية لمنح أكراح العراق من تحقيق الإستقلال كان و لا يزال من أهم العوائق التي تواجهها كردستان العراقية.

المبحث الثاني :

طريقة تعامل الحكومات العراقية مع الأكراد

لقد عان الأكراد و منذ فترات طويلة من السياسات التي تنتهجها الحكومات المختلفة للدول التي ينتمون إليها. و هذا ما ينطبق تماما على الأقلية الكردية المتمركزة شمال العراق،

فمنذ تأسيس هذه الدول إلى غاية الوقت الحالي وجدت نفسها مجبرة على تحدي و الوقوف في وجه الإجراءات التي أصبحت تشكل حاجزا أمام تحقيق أهدافها المختلفة من الإعتراف بالحقوق القومية الكردية، و تشكيل دولة فيدرالية أين تتمتع فيها بالحكم الذاتي لإقليمها مع العلم أن سياسات الحكومات العراقية المتعاقبة حتى و إن اعترفت بوجود هذه الأقلية إلا أنها حاولت في كثير من المواضع الحد من تطور الحركة القومية الكردية التي تمكنت في نهاية المطاف من تحقيق جزء من مطالبها عن طريق إصرارها و كذلك إقناع بعض الأطراف الخارجية مثل الولايات المتحدة الأمريكية في دعمها و تقديم مساعدات لها في سبيل تكريس ما كانت تصبو إليه، و من خلال هذا المبحث سنتطرق إلى وضعية الأكراد داخل الدولة العراقية في مختلف الفترات.

المطلب الأول:

حالة الأكراد في فترة الحكم الملكي 1921-1958 :

تأسست الدولة العراقية الحديثة عام 1921 نتيجة مباشرة لثورة العشرين على يد بريطانيا و بمساهمة نخبة من العراقيين مدنيين و عسكريين، و قد عينت بريطانيا الأمير فيصل بن الحسن كملك فيها [1]، و كان ما يميز هذه الدولة منذ تأسيسها حتى الآن هو تجاهل النخب الحاكمة موضوع الهوية العراقية الممزقة طائفيا ثم اقواميا، فكان تبلور المشكلة الكردية نتيجة ضعف الهوية العراقية و الإنقسام الطائفي داخل المجتمع العراقي.[2]

لقد كانت الحكومة العملية لبريطانيا حينها لا تجسد مطالب الشعب و تتخبط في مشاكل داخلية عديدة تمحورت في المطالبة بالحقوق الطبيعية و المكتسبة للتكوينات و الأقليات الاجتماعية التي يزخر بها النسيج المجتمعي العراقي، فمثلا و بالرغم من الوعود،

[1]- عبد الخالق حسين، الطائفية في العهد الملكي، ورد في :
www.abdulkhalifhussein.nl/index.php ? news =411
[2]- سليم مطر، يقظة الهوية العراقية، جنيف، مركز دراسات الأمة العراقية،ط1، 2010، ص48.

التي أعطتها للأقلية الكردية في السماح لها بالتمتع بالحكم الذاتي، إلا أنها تراجعت عن ذلك لهذا لجأت هذه الأخيرة للقيام بعدة انتفاضات تعبيرا عن استيائها جراء هذه السياسة، و إصرارها على ضرورة تطبيق معاهدة سيفر التي أعطت للأكراد الحق في تقرير المصير و الحصول على الحكم الذاتي إلا أن هذه الحركات تم قمعها من طرف القوة العسكرية التابعة لنظام في بغداد. [1]

لقد أبدى الأكراد منذ بداية رفضهم تنصيب الملك فيصل على العراق و أضحو توجهاتهم نحو بناء دولة كردية، بدليل أنهم رفضوا البيان الصادر في 1922/12/24الذي أقرت فيه عصبة الأمم المتحدة إقامة حكم ذاتي في كردستان داخل الحدود العراقية. كما رفضوا هيمنة بريطانيا على المناطق الكردية مثل السليمانية، و في جوان 1930 أنهت بريطانيا انتدابها على العراق الذي يتم الإعلان عن استقلاله و لم يذكر شيئا عن الأكراد، و بعد ذلك بعام انضمت العراق إلى عصبة الأمم المتحدة، و في هذه الفترة تقدم الكرد بمجموعة من المطالب أمام المحاكم الدولية أهمها :

- فصل ولاية الموصل عن العراق لأن الحكومات المتتالية فيه لم تطبق قرار عصبة الأمم بإعطاء الأكراد الحكم الذاتي و منعت استعمال اللغة الكردية.

لكن خيبة الأمل التي تعرض لها الأكراد بسبب عدم استجابة القوى الكبرى لمطالبهم أدت إلى عودتهم للخيار المسلح مرة أخرى، حيث قادوا انتفاضات عارمة بهدف المحاولة لإسقاط النظام الملكي الذي كان يحمي المصالح البريطانية خصوصا النفطية، و من بين هذه الإنتفاضات تلك التي حدثت في 1936 بقيادة الكردي العسكري "بكر صديقي" و التي أثرت كثيرا على الحركة القومية الكردية، حيث ظهرت عدة أحزاب لتنظيم هذه الحركة مثل

[1]- بلقيس محمد جواد، قراءة في تأسيس الدولة العراقية 1921، الأهداف و النتائج، بغداد ، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، دس، ص26.
www.iasj-net/iasj?func = fultot&aId=25438

حزب "أهيوا" أي الأمل الذي يطالب بالحكم الذاتي داخل الحدود العراقية، بعد ذلك ظهر الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي نسق أعماله مع المعارضة (الحزب الشيوعي العراقي، و جماعات الأهالي) و كان هدفه، اسقاط النظام و تحقيق الحكم الذاتي لكردستان، و بحلول 13 جوان 1958 تم اسقاط النظام الملكي بقيادة ضابط في الجيش "الكريم قاسم" ليدخل الأكراد بعدها في فترة جديدة من النضال المستمر.[1]

المطلب الثاني:

الأكراد والجمهوريات الإنقلابية

-حكومة القاسم مع الأكراد :

بعد أن كانت بداية فترة حكمه تبشر بالخير للشعبين الكردي و العربي معا طمعا في تحقيق الديمقراطية خصوصا بعد إصدار الدستور المؤقت الذي اعترف فيه بوجود أرض كردية و شعب كردي يتمتع بحقوقه القومية، لكن سرعان ما تغير موقف هذا الأخير إزاء القضية الكردية و أظهر حقيقة ممارساته الديكتاتورية على العرب و الكرد في ذات الوقت. و للسيطرة على الحياة السياسية بدأ بضرب القومين الأكراد و الشيوعيين في عدة مناطق خاصة منها كركوك و الموصل، كما نشب خلاف بين البرازاني و القاسم حول مسألة قانون الإصلاح الزراعي مطالبة هذا الأخير بالإعتراف بالحقوق القومية الكردية و احترامها، و لإضعاف الموقف الكردي استغل القاسم الخلاف الموجود في منطقة برازان، و سلح عشيرة الزيباري التي كانت على خلاف مع البرزاني لذلك قام هذا الأخير بمهاجمة عائلة البرزاني و مكاتب الحزب، كما قامت حكومة القاسم باتخاذ عدة إجراءات ضد الأكراد أهمها :[2]

- إقفال جريدة "خبات"
- اتباع سياسة التعريب و محاولة دمج الأكراد في المجتمع العربي

[1]- درية عوني، مرجع سابق، ص66-81.
[2]- درية عوني، مرجع سابق، ص85.

- إرسال طائرات لتلك المنطقة برزان بصورة شاملة في 1961/09/11.
- تطبيق سياسة تهجير الأكراد إلى جنوب العراق
- حل الحزب الديمقراطي الكردستاني لخرقه أحكام المادة 04 من قانون الجمعيات (بتهمة التفرقة بين أبناء الشعب) [1].

و بعد الثورات الكردية كانت هناك محاولات للإتفاق إلا أنها سرعان ما تتحول إلى إجراءات إدارية لا تتطبق مع الحد الأدنى لمطالب الأكراد و هدا ما يدفعهم مجددا للاستئناف نضالهم مجددا. [2]

ونظرا لسياسات و الإجراءات التي تنتهجها الحكومة المركزية تأكدت الحركة القومية الكردية على أنه ليس عند القاسم أية نية في ترجمة أقواله التي تعبر عن التعاطف مع الأكراد إلى خطوات عملية لجأوا للتحالف مع المعارضة لإسقاط النظام و كان ذلك في 1963. [3]

من خلال ما سبق يظهر أن سياسة القاسم كانت تهدف إلى إخضاع الثوار الأكراد بدليل أنها لم تبدي أية رغبة في تحقيق المطالب الكردية.

-جمهورية بغداد في عهد عبد السلام عارف و الأكراد 1963-1966

بعد نجاح الجبهة القومية في العراق و المكونة من التحالف القومي و البعثيين القوميين برئاسة عبد السلام عارف في الإستيلاء على الحكم، و الإطاحة بنظام عبد الكريم قاسم تم إصدار بيان يقر أن الأقلية الكردية جزء من الشعب العراقي لذلك يتوجب تحقيق الوحدة الوطنية و تعزيز الأخوة العربية الكردية، و منح الأكراد حقوقهم القومية، و المساهمة

[1]- أوريلدان، ترجمة جرجس فتح الله، العراق في عهد القاسم، أربيل، دار أراس للطباعة و النشر و منشورات العمل،ط1، 2012، ص439

[2]- درية عونة، المرجع نفسه.

[3]- سمر فضلا عبد الحميد محمد، مرجع سابق، ص115.

في الحياة السياسية [1] ، و بهذه الطريقة حصلت حكومة الإنقلاب على دعم الأكراد الذين قرروا وقف إطلاق النار على كافة الجبهات في شمال العراق، متأملين من الحكم الجديد اتخاذ خطوات عملية لحل القضية الكردية على أساس الحكم الذاتي، لذلك جرت بين الطرفان محادثات تصب في هذا المجال. [2]

حيث بادر الشعب الكردي ببعث عدة مذكرات لحكومة عارف في فترات زمنية مختلفة في 1964/10/11، 1964/12/17 و 1965/01/10، بالإضافة إلى مذكرة أخرى بعثها في 1965/01/24 كلها كانت تركز على المطالب السياسية للشعب الكردي و التي تتمثل في : تعديل الدستور بإدخال حق الأكراد في الحكم الذاتي، و إدخال حقول النفط في كركوك و خانقين ضمن كردستان العراق، و قبول الكردية كلغة رسمية في كردستان العراق، و تخصيص حصة نسبية من واردات النفط، و الإحتياط بقوات البيشمركة و تعيين نائب كردي لرئيس الجمهورية، و تحقيق مشاركة كردية أوسع في الحكم.

ففي البداية توصل الطرفان إلى تسوية أولية حول بعض النقاط التي طالبها الأكراد أهمها : العفو من جميع البشمركة المعتقلين و تسريح صراحهم، سحب القوات العسكرية من شمال العراق، الإعتراف بالحقوق القومية للأكراد، و منحهم الحكم اللامركزي على أساس أن لا تتعدى اللامركزية الشؤون الإدارية. [3]

بعد ذلك أبدت الحكومة موافقتها على بعض المطالب الكردية كالإعتراف باللغة الكردية إلا أنها تجاهلت تلك التي تتعلق بالأمور العسكرية و الإستقلال المالي، و هذا ما أدى إلى بداية فصل جديد من المواجهة العسكرية بين الطرفان، حيث شنت الحكومة هجوما عنيفا على المواقع الأمامية للمسلمين الكرد ابتداءا من 1965 و أقرت أنه سيتم القضاء

[1]- وردفي .....عبد السلام عارف www.maref.org/indexpgp/ في / على 45 : 10

[2]- فايز عبد الله العساف، مرجع سابق، ص96-98.

[3]- صلاح الخرسان، التيارات السياسية في كردستان العراق، قراءة في ملفات الحركات و الأحزاب الكردية في العراق 1946-2001، بيروت، مؤسسة البلاغ للطباعة و النشر، ط3، 2001، ص133-135.

على هذه الحركة إلا أنها لم تتمكن من ذلك بعد أن أصبح منصب الحكم شاغرا بسبب وفاة عبد السلام عارف، ليبدأ بعدها مرحلة جديدة في المعاهدات مع الأكراد بعد تولي عبد الرحمن عارف الرئاسة في جمهورية العراق. [1]

-حكومة عبد الرحمن عارف و الأكراد 1966-1968 :

لم تبتعد سياسة عبد الرحمن عارف اتجاه الأكراد عن السياسة التي تبناها الرئيس العراقي السابق، حيث حاول هو الآخر في البداية إجراء بعض المفاوضات مع أعضاء الحركة القومية الكردية، فقد أقر لسان رئيس وزراءه عبد الرحمان البزاز أن الحكومة على استعداد بالإعتراف بالحقوق القومية للأكراد [2] و البدخول في المفاوضات التي أفضت للإعلان على بيان التاسع و العشرين جويلية أين تم الإعتراف بميزة الدولة العراقية الثنائية القوميات، إلا أن الهدف الكردي لم يتحقق في هذه الفترة بسبب استبعاد حكومة البزاز، بعد ذلك لجأت الحكومة إلى تشجيع الإنقسامات الكردية مع ذلك لم تحد من استمرار الثورات الكردية، مما أجبر هذه الأخيرة على تبين تكتيكات جديدة منها التوقيع على اتفاقية 11 أذار التي أعطيت للأكراد حق التمتع بالحكم الذاتي المحلي، و أجازت استعمال اللغة الكردية في التعليم و التربية، و مشاركة الأكراد في الحكومة المركزية و الإدارة الكردية لمناطقهم، مع العلم أن مساحة هذه المناطق هي التي شكلت عائقا أمام هذه الإتفاقيات، و قد وضعت شروط لتحقيق الحكم الذاتي أهمها : أن تكون قوات البشمركة قوات حدودية شكليا تحت قيادة الجيش العراقي، كل هذا أدى لتأزم الأوضاع بينه و بين الأكراد، إلا أن حكمه لم يدم طويلا بسبب الإطاحة بحكمه من طرف حزب البعث.[3]

---

[1]- فايز، عبد الله العساف، مرجع سابق، ص99.

[2]- حبيب تومي، الأستاذ مسعود البرزاني و استراتيجية إقامة دولة كردية، في 2006/11/14 **في الموقع** www.kaldaya.net/Dailynews-Nov2006/Nov14-Article-13.html **في** 2016/10/02 **على** 31 : 12.

[3]- هارفي موريس، جون بلوج، ترجمة هادي العلوي، لا أصدقاء لنا سوى الجبال، التاريخ المأساوي للأكراد، لندن، بريث جوني، ب ط، 1991، ص 120-124.

-جمهورية أحمد حسن بكر و الأكراد 1963-1979 :

رغم الوعود التي تقدم بها الرئيس أحمد حسن بكر في تسوية الوضع في البلاد، إلا أن حكومته لم تقم بأي خطوات مشجعة لحل الأزمة الكردية، و هذا ما زرع عدم الثقة لدى القادة الأكراد خصوصا بعد إعلان مسودة الدستور المؤقت عام 1967 الذي حظر نشاطات جميع الأحزاب السياسية باستثناء حزب البعث الذي كان يسيطر على مقاليد الحكم، كما أن هذا الأخير لم يتضمن على بند بشأن الحكم الذاتي للكرد رغم أن الحكومة أعلنت شكليا نيتها بالإعتراف بحقوقهم القومية و هذا ما دفع الحركة الكردية القومية بإجراء تحالف مع المعارضة (القوى اليمينية) للقيام بمحاولة انقلاب على النظام في نوفمبر 1968 و جانفي 1970 و التي باءت بالفشل.

بعد ذلك عرفت حكومة البكر اقتراح بناء حكومة ائتلافية بمشاركة الأحزاب السياسية الأخرى بما فيها الحزب الشيوعي العراقي و الحزب الديمقراطي الكردستاني، و في 1970 ضعف التوتر القائم في العلاقات بين الكرد و الحكومة نتيجة إعلان هذه الأخيرة استعدادها للتوصل إلى حل ديمقراطي للمسألة الكردية، و في 11 مارس من نفس السنة أعلن العراق عن اتفاقية منح الشعب الكردي حق الحكم الذاتي و الذي حمل عدة مبادئ لخدمة هذا الأخير : أهمها جعل اللغة الكردية رسمية إلى جانب اللغة العربي، إنشاء منظمات طلابية كردية قومية،.... و قد نال هذا المشروع تأييد الأكراد و كذا القوى التقدمية في العراق و في العالم أجمع، و قد حدد فترة زمنية مدتها 4 سنوات لتنفيذ هذا المشروع.

لكن توتر الأوضاع الأمنية في العراق و محاولة قتب بعض القادة الأكراد قد أثر سلبا على سير العلاقات بين الحركة الكردية و حكومة بغداد. [1]

[1]- جليلي جليل، مرجع سابق، ص289-293.

و كان سبب هذا التوتر هو تراجع الحكومة عن بعض المبادئ التي وردت في الإتفاقيات ففي 1973 لجأ نظام الحكم إلى عقد تحالف مع الحزب الشيوعي العراقي لتأخر من الحركة الوطنية الكردية، حيث نفذت قواته غارات جوية على قلعة درة التابعة لمحافظة السليمانية مما تسبب في استشهاد عدد كبير من الأكراد و كان ذلك في 1974 و بعد ذلك قامت بقصف مدينة خلبجة و من أهم أسباب هذه العمليات هي سعي الحكومة لتجسيد أهدافها في حل القضية الكردية و محاولة إخضاع الشعب الكردي[1] و يظهر ذلك من خلال النقاط التي سطرتها و التي تتمثل في :

- أن يكون الدستور المؤقت الأساس المادي لقانون الحكم الذاتي و بالتالي ربط قضايا الحكم الذاتي بالمركز و التحكم في القضايا السياسية للإقليم.
- إبعاد بعض مناطق كردستان من منطقة الحكم الذاتي

و هذا نجد ذاته كان سببا في لجوء الحركة القومية الكردية لاختيار السلاح مجددا، و للتخلص من استمرار هذا النضال لجأت حكومة بغداد للتعاون مع الدول الخارجية خاصة إيران و الولايات المتحدة، و قامت بالتوقيع على اتفاقيات الجزائر التي تقرر من خلالها سحب نظام الشاه دعمه للأكراد، كما حضيت كذلك بدعم تركي غير مباشر لإجهاض هذه الحركة [2] .

المطلب الثالث:

جمهورية صدام و الأكراد 1979- 2003 :

لقد شهدت فترة حكم صدام العديد من التغيرات سواءا على المستوى السياسي، الاقتصادي و حتى الاجتماعي، حيث جرى ترسيخ السمات الطائفية العشائرية للحكم، كما تم

[1]- كاظم حبيب، لمحات من نظال حركة التحرير الوطني للشعب الكردي في كردستان العراق، أربيل، منشورات اراس، ط2، 2005، ص303-305.

[2]- كاظم الحبيب، مرجع سابق، ص306.

توجيه الثروة الوطنية و توظيفها في خدمة التوجهات السياسية للأقلية الحاكمة، كما عمل على إضعاف الطبقة البرجوازية الوطنية من خلال هيمنة الدولة على القطاعات الأساسية المنتجة و على قطاع التجارة الخارجية و الداخلية، فكل هذه الإجراءات و غيرها إلى نتائج بالغة الخطورة على الدولة و تشكيلاتها الاجتماعية، كما أن اجتياح العراق للكويت و دخولها للحرب مع إيران جعلها دولة ضعيفة بالتالي فقدت سيطرتها على الشعب الكردي الذي برزت نشاطاته في الفترة و عمل على تعزيز علاقاته مع أطراف خارجية بهدف تحقيق ما يسعى إليه (الحكم الذاتي) [1]، أما الحكومة المركزية في العراق لجأت هي الأخرى لإتخاذ إجراءات ضد الأقلية الكردية و من أبرز الأعمال التي لجأت إليها لقمع نشاطات هذه الحركة نذكر [2]:

- إخلاء عدة قرى كردية في العديد من المحافظات (أربيل، السليمانية، الموصل....).
- إغلاق المدارس الكردية و استبدالها بمدارس عربية بدلك تجاهلت بيان 11 مارس 1970، و القانون رقم 33 الوارد في بيان 1984 بشأن الحكم الذاتي للكرد تنص أن اللغة الرسمية في كردستان هي اللغة الكردية.
- تطهير جماعي لأجهزة الإدارة الذاتية لمنطقة الحكم الذاتي عن طريق استبعاد كل الشخصيات التي تنشط في سبيل استمرار الحركة الكردية. [3]

كل هذه الأمور التي ذكرناها سابقا هي التي دفعت القوميين الأكراد للخيار المسلح مجددا و في 1984 جرت هناك محاولات التفاوض بين الطرفان و التي انتهت بإعلان العراق عن وقف إطلاق النار و إنهاء المواجهة العسكرية مع الإتحاد الوطني الكردستاني. [4]

---

[1]- فايز عبد الله العساف، مرجع سابق، ص26.

[2]- محمد محي الهيمص، مرجع سابق، ص361.

[3]- **لشاد نعمان** فرحان، معاناة الكورد الإيرانيين في ظل الحكومات العراقية 1921-2003، **دراسة في خطط و وسائل** ترحيل و تهجير و تعريب الإرانيين، العراق، مركز الدراسات الكردية و حفظ الوثائق، ط1، 2008، ص97.

[4]- **علي العبد الله، الأكراد**.....أيام العالم، في الموقع kulilk.com/portal/cbook **في** 2016/10/03 **على** 15: 16.

مع ذلك بقيت الأوضاع غير مستقرة نتيجة لاستمرار سياسات الحكومة المعادية للأكراد الذين استنجدوا بالولايات المتحدة لوضع حد لهذه الأخيرة، بعد ذلك تم فرض منطقة حظر الطيران شمال خط العرض 33°، و كرد فعل قام صدام بارتكاب مجازر جماعية في المناطق الكردية و استخدم ضدهم الأسلحة الكيمياوية، كما أجبروا على النزوح من قراهم إلى جنوب العراق و مناطق الحدود الدولية و الجبال العالي، كما قام بتدمير 4000 قرية لمنع السكان من العودة إليها، ثم قصف مدينة جلجة في 16 مارس 1988 الذي أسفر عن قتل 5000 شخص، و بحلول عام 2003 كبرت فرص الأكراد في الحصول على مكاسب كبيرة في العراق الجديد بعد الإحتلال الأمريكي للعراق.

-طريقة معاملة الأكراد في ظل الجمهورية الرابعة : 2004-2011

نظرا لإصرار الحركة الكردية العراقية في تحقيق هدفها في الحصول على الحكم الذاتي لإقليم كردستان و بناء الفيدرالية بالإضافة إلى الدعم الذي حضيت به من طرف قوى خارجية بما فيها الولايات المتحدة و غيرها، فقد تمكنت هذه الأخيرة من تحقيق عدة مكاسب سياسية، فمنذ عام 2003 مارس شعب الإقليم الكردستاني العراقي الفيدرالية بصفة رسمية في إطار الدولة العراقية، حيث اعترف المشروع الدستوري العراقي بوجود إقليم كردستان، مع العلم أن هذه الخطوة لم يتخذها النظام المركزي طواعية و إنما الظروف السائدة حينها من عدم الاستقرار، و استمرار هذه الأقلية في الإلحاح بمطالبها المتزايدة هي التي أدت في نهاية المطاف إلى ترسيخ النظام الفيدرالي في كردستان العراق. [1]

ففي عام 2005 تم إقرار الفيدرالية في العراق و تم صياغة دستور عراقي جديد الذي تم فيه بالإعتراف بإقليم كردستان مع التأكيد أن الفيدرالية ليست نافذة لتقسيم العراق [2]

[1]- سارة يونس كاكل، الأكراد و المناطق المتنازع عليها بين الفيدرالية و الصراع، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب و العلوم، 2011، ص50-51.

[2]- خالد عليوي، العرداوي، الفيدرالية ضمانة الوحدة و الديمقراطية **في العراق في الموقع** Annabaa.org/arabic/strategicissues/1226 le 7/3/2015 اطلع عليه في 2016/10/05 **على** 09: 10

لكن هذا المطلب الذي حققه الأكراد لم يمنح لهم كل صلاحيات استغلال الموارد الطبيعية بصفة مستقلة، خاصة فيما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها : أهمها منطقة كركوك، و هذا ما شكل نقطة خلاف بين الحكومة العراقية و الأكراد خاصة فيما يخص كيفية تقسيم ثروات العراق، مع العلم أن الأكراد يعتبرون هذه المنطقة رمزا للسيادة الكردية في المنطقة، لذلك لا يمكن التنازل عليها و عليه فعلى الحكومة العراقية منح امتيازات سياسية و اقتصادية لهم.[1]

لقد أقرت بعض الدراسات على أن الفصائل الكردية في العراق قد اكتفت ببعض المكاسب التي حصلت عليها بفضل حرب الولايات المتحدة و احتلالها للعراق عام 2003 و انهيار النظام السابق برئاسة صدام حسين، و هو ما تضمنه الدستور العراقي الجديد الصادر في عام 2005، و هو دستور تم وضعه برعاية أمريكية كاملة من تطبيق الحكم الذاتي الفيدرالي على إقليم كردستان العراق، و هو ما ترفضه الإدارة الأمريكية لكل من أكراد تركيا، إيران و سوريا، و قد خلق ذلك عدة مشكلات للأكراد علاوة على عدم تحمس أكراد العراق، بعد حصولهم على الحكم الذاتي الفيدرالي لمساندة إخوانهم في الدول المجاورة للحصول على حكم ذاتي مشابه.

و في حالات كثيرة تسامح أكراد العراق مع الغارات التركية التي تم شنها على أكراد جنوب تركيا. [2]

من خلال ما سبق يظهر أن إصرار الحركة الكردية في إقليم كردستان للحصول على مطالبها و انهيار نظام صدام حسين في سنة 2003 بالإضافة إلى رعاية الولايات المتحدة للملف الكردي قد ساهم في تحقيق الفيدرالية و تحقيق نظام الحكم الذاتي في كردستان

[1]- حموش غيلاس، قاسمي أمزيان، مشكلة الأقليات و تأثيرها على الدولة القومية في الشرق الوسط، دراسة حالة أكراد العراق من 2003-2015، رسالة مقدمة لنيل متطلبات شهادة الماستر- تيزي وزو، جامعة مولود معمري/ كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2015، ص99.

[2]- رضا محمد هلال، الأكراد بين الفيدرالية و الإنفصال، مجلة السياسة الدولية، مصر، مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، ع، 225، 2016 في الموقع : www. Siyassa.org.eg/newscontent/3/111/9825/aspx.

العراق، لكن مع ذلك فإن التنافس الكردي – الكردي و اختلاف توجهات الأحزاب الكردية في الفترة الحالية قد شكل عائقا أمام تحقيق الإستقلال و بناء دولة كردية مستقلة بالإضافة إلى العوائق الخارجية أي دول الجوار بما فيها تركيا و إيران التي ستقف ضد أي محاولة لإستقلال كردستان العراق.

-تداعيات استخدام الأقليات من طرف الدول الخارجية في العراق :

إن إشكالية تقسيم الدولة العراقية أو بالأحرى المجتمع العراقي إلى أقليات قومية و طائفية (أكراد، تركمان، شيعة، سنة...) قد أثر بصفة سلبية على أمن الدولة العراقية و طبعا ذلك لا يعود فقط إلى العامل الخارجي و إنما أيضا إلى عوامل داخلية أبرزها هشاشة النظام السياسي الذي عجز على تكوين رابطة قوية بين الدولة و المجتمع، فتأسيس الدولة العراقية الجديدة (ما بعد الاحتلال الأمريكي) على أسس عرقية و طائفية أدخل العراق في دوامة من العنف الطائفي، فالعامل الخارجي إذن عمل على تكريس مبدأ الطائفية السياسية و العرقية لإعتبارات استراتيجية أي تفتيت الدولة و المجتمع العراقيين و لم يعمل في أي حال على تطبيق الديمقراطية و حقوق الإنسان.

عموما فإن التقسيم الذي ساد في أوساط المجتمع العراقي كان له أثر سلبي على الدولة العراقية بحيث منعها من تشكيل كيان مستقل و بالتالي صعوبة تأسيس الصرح المؤسساتي للدولة الحديثة، و التي يمكن من خلالها أن يعيش فيها كل العراقيين بمختلف تموقعاتهم المذهبية الاثنية و الأيديولوجية، كما أثر سلبا على المجتمع العراقي بإبقائه مشتتا يسهل توظيفه من قبل القوى الدولية و الإقليمية ذات المصالح بالمنطقة. [1]

[1]- فضيل التهامي، الطائفية السياسية في المشرق العربي، العراق نموذجا، في الموقع
www.maspolitiques.com/mas/index.php ? Option = com-content&view=article&id=402.irapos-&cand=10 :2010-12-09-22-53-49&Itemid=7#v-Vv6EWLTIU.le
29/03/2015 تاريخ الإطلاع 2016/10/05 على 53: 22.

المبحث الثالث :

التدخلات الدولية في العراق

يعتبر العراق من الدول التي حضيت بموقع استراتيجي هام و بالتالي غناها بالموارد الطاقوية خاصة النفط، و هذا ما جعلها عرضة لأطماع العديد من القوى سواء قوى كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية أو قوى إقليمية كإيران، مما أدى بها إلى انعدام الاستقرار و الأمن فيها و تحولها إلى بؤرة توتر منذر من بعيد جدا، و هذا بسبب الأهمية الكبرى التي

تلعبها الموارد الطاقوية اليوم في الزيادة من قوة الدولة و السيطرة على العالم، و لذلك أخذت هذه الدول تتخذ من أتفه الأسباب ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العراقية.

المطلب الأول:

التواجد الأمريكي في العراق و تدخلاته فيها.

لم يكن النشاط الأمريكي في العراق مؤثرا عند بداية استقلاله، بحكم الاحتلال البريطاني و المشاركة الهامشية للولايات المتحدة الأمريكية في الشؤون الدولية التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918، إلا أن تراجع النفوذ العالمي لكل من بريطانيا و فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية، وبروز الدور العالمي لأمريكا في ريادة المنظومة الغربية أعلى من التأثير الأمريكي في شؤون الشرق الأوسط، لاسيما بعد قيام إسرائيل عام 1948 حفز السعي الأمريكي إلى إيجاد مواطئ نفوذها في العراق و غيرها من دول الشرق الأوسط المهمة، و ذلك عبر إيجاد أنظمة موالية تنفذ الأجندة الأمريكية المتعلقة بمحاصرة المد الشيوعي و القومي الذي أخذ يتصاعد آنذاك في المنطقة.

و قد عبر قيام حلف بغداد عام 1955 عن قوة النفوذ الأمريكي في العراق و عموم المنطقة، و أظهر أهمية الدور الذي سيضطلع به النظام الملكي في العراق في رعاية المصالح الأمريكية. [1]

إلا أنه و في عام 1958 و بعد سقوط النظام الملكي و مع مجيئ حكومة عبد الكريم قاسم و الذي كانت سياسته معادية للغرب قام بالانسحاب من خلف بغداد، مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير سياستها و محاولتها القيام بتوظيف المشاكل الداخلية للعراق بغية تحقيق تأثير في توجهاته الخارجية، و بالرغم من أن السنوات الأولى لحكم عبد الكريم

[1]- دهام محمد العزاوي، مرجع سابق، ص120.

قاسم لم تشهد تحريكا أمريكيا مؤثرا للملف الكردي، إلا أن السنوات اللاحقة قد شهدت حسما أمريكيا لاشكالية[1] دعم الأكراد و بما يضعف حكومة قاسم التي تحالفت مع الشيوعية أنذاك، كما شهدت حسما كرديا لاشكالية التوجه نحو الغرب والولايات المتحدة الأمريكية لاسيما مع المأزق السياسي و العسكري الذي واجهته الحركة الكردية مع نظام قاسم، ومن ثم نظام عبر السلام عارف و الذي عرف بتوجهاته القومية، إذ قام بإغراء القيادات الكردية لاستمالة السياسة الأمريكية لصالح دعم مشروعها القومي و ذلك بعد فشله في التوصل إلى حلول سلمية للمسألة الكردية، و قد تعزز الدعم الأمريكي للأكراد بوصول حزب البعثة للسلطة عام 1968 و تبنى هذا الأخير لسياسات متصادمة مع السياسة الأمريكية منها التوقيع عام 1972 على اتفاقية الصداقة و التعاون مع الإتحاد السوفياتي و التي فتحت المجال أمامه للدخول إلى سوق النفط و السلاح العراقي و التي شكلت تهديدا للمصالح الأمريكية في الخليج العربي، كما قامت العراق بتأميم نفطها و طرد الشركات الأمريكية الغربية الموجودة في العراق، بالإضافة إلى قطع الدعم الإيراني و الإسرائيلي المتصاعد لها كما حصل في مارس 1970 و الذي أغضب شاه إيران، و هو الحليف القوي لأمريكا في المنطقة و دفعه إلى مطالبة الولايات المتحدة بتقديم المساعدة و الدعم العسكري و المالي للأكراد.[2]

و في 1972 قام نيكسون ريتشارد بزيارة إلى إيران اتفق فيها مع رضا بهلوي على مساعدة البارزاني، و هذا بغية استغلال العراق و اضعاف قدراته و جهوده في مواجهة إسرائيل و كذا النفوذ الإيراني في الخليج العربي، و من ثم قدمت و في عام 1980 و بعد قيام الحرب العراقية الإيرانية قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالإستغناء عن فكرة توظيف الورقة الكردية، و ذلك بعد اطمئنانها إلى الأثر الكبير الذي أحدثته تلك الحروب في استنزاف

[1]- المرجع نفسه، ص121.
[2]- المرجع نفسه.

الدولتين، و بالشكل الذي عطل من قدراتهما في معارضة المصالح الأمريكية المتعاظمة في الخليج العربي.

و في عام 1991 قم جورج بوش الإبن بتحريض الأحزاب الكردية ضد صدام حسين و من ثم التخلي عنها في أصعب اللحظات مثلما حصل في 1975 و الذي صرح به المرحوم مصطفى البارزاني أن أمريكا خدعتنا و لم تعطنا أي ضمانات "لقد اعتقدنا أنها لن تتخلى عنا... و الآنندرك أننا على خطأ" [1]، فقد بدأت تطلعات الولايات المتحدة للسيطرة العسكرية على مصادر النفط العراقي منذ حرب الخليج الأولى عام 1980، و لهذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتشكيل قيادة أمريكية خاصة للتدخل في دول الخليج المنتجة للنفط، كما جاءت عقيدة كارتر لتنص على أن نفط الخليج يشكل أهمية استراتيجية بالنسبة لأمن الولايات المتحدة القومي و بأنها ستستخدم كافة الوسائل بما فيها العسكرية لضمان استمرار الإمدادات النفطية من الدول المنتجة للنفط في الخليج العربين و قد تم الإعلان عن سياسة أمريكية سميت بمبدأ بوش BuchDoctrime أو ما يسمى باستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة و التي جعلت مبادئ القوة و الحروب الاسباقية و "من ليس معنا فهو ضدنا" سياسة رسمية معلنة للولايات المتحدة في 12 سبتمبر 2001. [2]

و الولايات المتحدة الأمريكية مساعدات للأكراد ألحقت خسائر كبيرة بالجيش العراقي، قد استعملتها الولايات المتحدة الأمريكية كورقة ضغط على العراق و لم يكن هدفها مساعدة الأكراد في تحقيق الإستقلال أو الحكم الذاتي بل كانت تهدف إلى استمرار الحرب و استنزاف الدماء و الموارد العراقية و انهاك أسلحته و قيادته و أفراده. [3]

[1]- محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص123.
[2]- المرجع نفسه، ص94.
[3]- محمد حسنين، الحل و الحرب، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 1988، ص ص138-139.

و قد استمرت هذه السياسة بين البلدين في عهد صدام حسين و عهد جورج بوش الإبن، و قد انعكست على علاقتهما الأوضاع المختلفة للنظامين الدولي و الإقليمي، و لقد انعكست على هذه العلاقات أحداث مهمة منها الثورة الإيرانية عام 1979، الحرب العراقية الإيرانية 1980 و الغزو العراقي للكويت 1990، حرب الخليج الثانية 1991 و أخيرا أحداث 11 سبتمبر 2001، و كان العراق عنصرا رئيسيا في مفاصل الإنتقال و التحولات الكبرى في كل النظامين، و لقد تأثرت العلاقات بالتحولات الموضوعية و انتقال النظام الدولي من الحرب الباردة إلى القطبية الأحادية و تأثرت بعوامل ذاتية و بالطبيعة الخاصة لشخصية الرئيس صدام حسين و تطلعاته و طموحاته، و أيضا بمواقف إدارات أمريكية تعاقبت على البيت البيض لمدة تزيد على 20 عاما. [1]

و لهذا قامت باحتلال العراق لأنها و كما أكد نائب وزير الدفاع الأمريكي بول ولفويتز أنه بلغني و له صادرات نفطية تتراوح بين 15 و 20 مليار دولار سنويا، و قد أظهر تقرير للأكاديمية الأمريكية للفنون و العلوم في 2003 أن مصادر النفط العراقي الحالية يمكن أن تكفي احتياجات الولايات المتحدة الأمريكية من واردات النفط لقرن كامل من دون احتساب ما يختزنه العراق من احتياطات في منطقة الصحراء و التي قدرت بـ 180 إلى 220 بليون برميل، و لهذا أخذت تهيمن على ذلك النفط، فما جرى من تدمير لمؤسسات الدولة العراقية و محو لهويتها الوطنية، و تفكيك لطابعها المركزي عبر نشر ثقافة الفوضى

[1]- معتز سلامة، العلاقات السياسية العراقية من 1979 إلى 2003 نقلا عن
www.aljazeera.net/special coverage/coverage2003/2009/10/01/. (12 h 00) (01/10/16)

و القتل و الإقصاء و التهجير الطائفي و العرقي و زرع الكراهية في نفسية المواطن العراقي يؤكد نوايا أمريكا في تقسيم العراق و تحويلها إلى دويلات عاجزة و فاشلة، و ذلك عبر إطلاق الفوضى و التدمير و إشاعة الروح العنصرية و الطائفية في المجتمع العراقي خاصة بعد اسقاط تمثال الرئيس صدام حسين أين أرادت الولايات المتحدة أن تؤرخ لميلاد عراق جديد، و هذا بمحو الدولة الوطنية، إزالة سلطتها المركزية على المجتمع، و بالتالي تفكيك ثقافة المجتمع و تمزيقها وصولا إلى تدمير أسس التعايش التاريخي بين الجماعات المؤلفة للسكان و ثقافتها الخاصة و المحلية، و هذا ما حدث تماما في العراق فور سقوط العاصمة بغداد تحت الاحتلال. [1]

ففي 2003 بدأت الولايات المتحدة بغزو العراق مبررة موقفها بأن العراق يمتلك أسلحة الدمار الشامل و رغبتها في التخلص من دكتاتور ظالم في السلطة و جلب الديمقراطية إلى العراق، وقد تم القاء القبض على رئيسها المرحوم "صدام حسين" في 6 ديسمبر 2003 قرب تكريت بعملية سميت بالفجر الأحمر، و قد تم انتقال السلطة إلى الحكومة العراقية المؤقتة في 2004 ليكون غازي عجيل الياور أول رئيس للعراق بعد الاحتلال، و في 2005 تم انتخاب حكومة دائمة. ليتم بعد ذلك و بالضبط في 30 ديسمبر عام 2006 بإعدام الرئيس السابق صدام حسين، و بعد ذلك بدأت أعمال العنف في العراق بالانخفاض لتنسحب أمريكا أخيرا من شوارع المدينة في 29 يونيو 2009 ليغادروا البلاد نهائيا في 31 ديسمبر 2011 م. [2]

و من أهم المعارك التي حدثت في ظل المحتل الأمريكي هي معركة الفلوجة الأولى و الثانية، و معركة الفلوجة الثانية حصار مدينة الصدر، و صولة الفرسان، و قد شهدت

---

[1]- معتز سلامة، العلاقات السياسية العراقية من 1979 إلى 2003 نقلا عن نفس الموقع السابق
(01/10/16) (12 h 00)www.aljazeera.net/special coverage/coverage2003/2009/10/01/.

[2]- تاريخ العراق نقلا عنhttps://ar.wikipedia.org/wiki (18h 00) (04/10/16)

الساحة العراقية ما بين 2012 و 2013 تزايد لمستويات العنف من قبل الجماعات المسلحة و هذا بسبب الحرب الأهلية السورية.

و بعد ذلك تم احتلال مساحات واسعة من الأراضي العراقية من قبل المتمردين المنتمين إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق مرتكبين عدة جرائم و مذابح ضد أغلب المنتميات منها قتل الأطفال، النساء، العلماء العراقيين مثل الدكتور أحمد علي صالح القيسي، كما قامت بتفجير جامع النبي يونس في 2012/07/24، و بذلك تم تكوين حشد شعبي من أجل الدفاع عن مقدسات العراق و قد تكون في البداية من عراقيين شعبيين لينضم إليهم بعدها مواطنون من السنة و الكرد الفيليس و المسيحيين و التركمان.

و قد كلف الرئيس العراقي فؤاد معصوم حيدر العبادي بتشكيل حكومة جديدة ليتولى مكان نور المالكي و هو الشيء الذي استحسنته أمريكا و اعتبرته خطوة جيدة من أجل خدمة وحدة العراق، و قد عمل حيدر العبادي على جعل الحشد الشعبي منظومة أمنية ضمن المؤسسة الأمنية العراقية، و قد حقق نجاحات واسعة في العراق بحيث أنه أعاد محافظة ديالى، منطقة حزام بغداد، و شمال محافظة بابلو، و لكن و بالرغم من ذلك إلا أن العديد من المناطق مثل محافظة الأنبار، الموصل....مازالت تحت تنظيم داعش، و هو ما أدى إلى إنشاء مركز اتصالات مشترك بين روسيا، سوريا، إيران و العراق و الذي يتواجد مركزه ببغداد و هدفه تنسيق و تنظيم عمليات الدول ضد داعش و الذي تم الإعلان عنه في 2015 م. [1]

المطلب الثاني:

التواجد الإيراني في العراق و تدخلاته فيها.

[1]- تاريخ العراق نقلا عن نفس الموقع السابق https://ar.wikipedia.org/wiki (04/10/16) (18h 00)

يؤكد الباحث الدكتور "حافظ عواد الغزاوي" في كتابه الذي صدر بعنوان "النفوذ الإستراتيجي الإيراني في العراق و أثره على المحيط العربي و الإقليمي" أن العين الإيرانية على العراق تمتد إلى حقب زمنية بعيدة تصل إلى الزمن البابلي، حيث قام الفرس بمهاجمة بلاد وادي الرافدين و قاموا باحتلال مدينة بابل عام 539 ق.م في عهد الإمبراطور كورش، و قد استمرت هذه الأطماع إلى ما بعد دخول الإيرانيين في الإسلام عام 637 م، و تبلور هذا الإتجاهبصورةأكثر وضوحا بعد استلام إسماعيل الصفوي الحكم في إيران عام 1510 و اتخاذه قرار تشجيع الشعب الإيراني و نقل هذا الأخير إلى العراق بحكم الجوار الجغرافي.

و يذكر الدكتور "عبد الستار الراوي" و هو سفير العراق لدى إيران قبل الغزو الأمريكي للعراق، أن التمثيل الديبلوماسي الرسمي بين العراق و إيران قد بدأ منذ 1848 في أعقاب معاهدة أرض روم الثانية، و لكن و بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام 1921 كانت إيران الدولة الوحيدة التي امتنعت عن اعترافها بالمملكة العراقية و لم يحصل ذلك إلا بعد 1929 و بذلك تم تأسيس أول قنصلية إيرانية في بغداد، و بعد ذلك أخذت إيران في بسط نفوذها في العراق ليصل عدد قنصلياتها عام 1934 إلى 8 قنصليات موزعة على بغداد، البصرة، العمارة، كربلاء، ديالى، أربيل، السليمانية و الموصل.[1]

و استمرت المحاولات الإيرانية في السيطرة على العراق خاصة بين عامي 1915 إلى 1916، و ذلك في إطار الضغوط التي مارسها الحلفاء من أجل ابعاد إيران عن ألمانيا و الدولة العثمانية، و مناورات الحكومة الإيرانية لاستغلال ظروف الحرب للكسب على الآخرين، و قد قدمت إيران شروطها لروسيا في فيفري1915 جاء فيه "تقديم مقترح لبريطاني من خلال روسيا على شكل عقد أسموه بـ "اتفاقية شكلية" بين إيران و انجلترا تتناول فيها

[1]- التغلغل الإيراني في العراق، الدوافع و الأشكال نقلا عن : rawabetcenter.com.archives/27905 (01/10/16) (14 h00)

إنجلترا عن منطقة بغداد و المدن المقدسة * لإيران، لتزيد بعد ذلك مطالبها في مؤتمر الصلح عام 1919 لتطالب بالموصل في شمالي العراق و مناطق تمتد لحدود الفرات.

و بعد ذلك و في عام 1980 اندلعت الحرب بين إيران و العراق و ذلك بعد تولي الحكم في إيران نظام آية الله الإمام الخميني في فيفري 1979، و قد عاش هذا الأخير في العراق منفيا من نظام الشاه في إيران و استمرت هذه الحرب إلى غاية 1988.

و بعد نهايتها قامت العراق بتوجيه عدة اتهامات للحكومة الإيرانية تتهم فيها طهران بالأحداث الأمنية التي شهدتها المدن العراقية، و لم يحصل هناك انفراج في العلاقات بين البلدين حتى سنة 2003 أي بعد غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

و بعد هذا الغزو أي بعد سقوط نظام صدام حسين في 2003 من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تراجعت مكانة إيران و كذلك الدور الذي يمكن أن تلعبه في العراق، فقد وقعت في مأزق بعدما كانت ترغب في إنهاء حكم البعثيين في العراق، لكنها لم تكن ترغب في أن يطوقها الأمريكيون من الغرب بعد أن طوقها من الشرق بعد الحرب في أفغانستان، لأن العراق تحتل مكانة كبرى في الإستراتيجية الإيرانية، فهي لا تنوي تفويت أية فرصة من أجل تعزيز دورها في المنطقة، كما أن الأحداث التي تشهدها المنطقة دفعت إيران لإبلاء اهتمام أكبر بالمنطقة أي سيطرة داعش على أجزاء كبيرة من العراق أثبتت أهمية العراق الأمنية بالنسبة لإيران. [2]

فإيران تلعب دورا سياسيا في العراق و ذلك بارز في تدخلها و محاولتها الاثير في عملية إعادة البناء المؤسسي و الدولاتي بحيث تضمن عدم مجيئ حكم معادي إذ لم تستطع

* **المناطق المقدسة** (جغرافيا) هي منطقة سامراء على امتداد 100 **كلم شمال بغداد، نزولا إلى محافظتي كربلاء و النجف** مرورا بمدينة الكاظمية
المحاذية لبغداد، مما يعني قضم قلب العراق و ضمه لإيران.

[1]- **نفس الموقع السابق** :(14 h00) (01/10/16) rawabetcenter.com.archives/27905

[2]- صلاح عبد اللطيف، التدخل الإيراني في العراق التاريخ الواقع و المستقبل، هل نشهد عصرا إيرانيا في المنطقة العربية **نقلا عن**
(16h 00) (02/10/16) تحليلات/www.massralarabia.com/53495

إيجاد حكم موالي، و هذا بعدما أدى الغزو العراقي من طرف أمريكا إلى انهيار مؤسسات الحكم فيها تقريبا بشكل كامل و كذا المؤسسات العسكرية، و لهذا فقد تدخلت إيران و استخدمت أهم و أخطر أدواتها بغية التأثير في الطائفة الشيعية العراقية و ميليشياتها المسلحة مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى التباحث مع إيران حول مستقبل العراق مما يدل على عدم قدرة الولايات المتحدة على تحييد إيران في الشأن العراقي. [1]

و قد عملت إيران على استغلال الأخطاء التي وقعت فيها أمريكا و هي تتمثل في عملية نقل السلطة إلى العراقيين خلال الفترة الإنتقالية، و الثاني تمثل في العملية الانتخابية العراقية، لذلك سارعت إيران إلى توطيد علاقاتها مه الحكومة الشيعية و الإعتراف بها و توطيد العلاقات معها، و لذلك عملت على محاولتها حل العديد من الخلافات العالقة بين التيارات الشيعية و هذا بهدف الحفاظ على أغلبية شيعية تأتي بحكومات لإيران، بالإضافة إلى كسب ولاء مختلف التيارات الشيعية على اعتبار أن إيران هي الوسيط المتوقع في أي خلاف شيعي، شيعي قادم، و لذلك فقد تمكنت هذه الأخيرة من لعب دور في إعادة تأهيل الجيش العراقي و التنسيق معه و كذلك توقيع العديد من الإتفاقيات الأمنية. [2]

و استكملت إيران تنفيذ استراتيجياتها في العراق من خلال محاولتها التحكم في العملية الانتخابية العراقية و تواصل ذلك إلى ما بعد الانتخابات لتتدخل في مرحلة تشكيل الحكومة، و اتضح ذلك بعد توافد قادة سياسيين عراقيين إلى طهران في احتفالات عيد النيروز و اعلان نائب رئيس الجمهورية السني "طارق الهاشمي" عن قلقه بشأن المحادثات التي تجريها قيادات سياسية عراقية بطهران و حضور الرئيس نفسه إلى طهران بعد أيام قليلة

[1]- نقلا عن الموقع : تمدد النفوذ الإيراني بالعراق في : (01/10/16) : www.aljazzera.net/news/presstour (18 h00)

[2]- صالح عبد اللطيف، نفس الموقع السابق :(16h 00) (02/10/16)تحليلات www.massralarabia.com/53495/

من إعلان وزير خارجيته و هذا ما أدى بوزيرة الخارجية الأمريكية إلى التصريح بأن إيران تحاول التأثير على الانتخابات العراقية.[1]

كما أن الشؤون الخارجية للعراق لم تسلم من التدخلات الإيرانية فقد اعترضت على الإتفاقية الأمنية التي جرت بين العراق و الولايات المتحدة المتعلقة بتحديد وضع القوات الأمريكية و انسحابها من العراق.

و قد تزايد الدور الإيراني في العراق مع تفاقم الأزمة الأمنية، إثر سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية المعروف بداعش و سيطرته على مساحات واسعة من العراق و كذا المناطق المجاورة للحدود العراقية الإيرانية [2] ، و لذلك عملت على تمويل و دعم الميليشيات و إرسال المستشارين، ور بما الجنود العسكريين إلى داخل العراق، و من أبرز الميليشيات فيلق بدر و الذي تكون في الثمانينات و يحارب ضمن قوات الحشد الشعبي في مواجهة داعش و يمثل جزء رئيسي فيها، و جيش المهدي و هو الأداة العسكرية التابعة لزعيم التيار الصدري في العراق مقتدى الصدر، و قد أنشئ بعد الغزو الأمريكي للعراق، كما أكد قائد القوات البرية الإيرانية وجود عناصر رصد و استطلاع تابعة للجيش الإيراني دخلت إلى العراق بالتنسيق مع الحكومة العراقية.

و إعلان المؤسسة التشريعية العراقية عن وجود 30 ألف مقاتل إيراني في العراق، كما أثبتت الوقائع قتل قيادات كبرى في الحرس الثوري الإيراني على جبهات القتال في العراق مثل الجنرال تقوى صادق ياري، و ظهور قائد فيلق القدس الجنرال قاسم سليماني على الجبهة، كل هذا يؤكد التواجد العسكري الإيراني في العراق. [3]

---

[1]- صالح عبد اللطيف، نفس الموقع **السابق**: (16h 00) (02/10/16) تحليلات www.massralarabia.com/53495/

[2]- الدور الإيراني في العراق نقلا عن: (13 h00) (02/10/16) www.acrseg.org/39601

[3]- صالح عبد اللطيف، **نفس الموقع السابق** : تحليلات www.massralarabia.com/53495/

و نظرا لكل هذا أي بعد التطورات الحاصلة في العراق تبين أن إيران أصبحت فاعلا مهما في تقرير واقع م مستقبل العراق، لأن إيران تغلغلت في كل مؤسسات الحكم و الاقتصاد و الدفاع و الأمن و هو ما أكدت عليه كل التقارير الدولية بما فيها التصريح الذي صدر عن السيد علي يونسي و هو مستشار الرئيس الإيراني حسب روحاني للشؤون الدينية و الأقليات يم الأحد 8 مارس 2015 عن حقيقة الطموح الإيراني في التدخل في العراق قائلا : "إيران عادت إلى وضع الإمبراطورية كما كانت طوال تاريخها" مضيفا أن بغداد باتت عاصمة لهذه الإمبراطورية، مشيرا إلى أن جغرافية إيران و العراق غير قابلة للتجزئة و ثقافتنا غير قابلة للتفكيك، لذا اما أن نقاتل معا أو نتحد في إشارة واضحة إلى الوجود العسكري الإيراني المكثف في العراق تحت غطاء التصدي لتنظيم داعش. [1]

إذن إن إيران استطاعت أن تبسط نفوذها في العراق و تتدخل فيها بشكل مباشر من أجل العمل على تحقيق أهدافها و مصالحها في المنطقة، كما أنها استفادت من جالياتها المتواجدة في منطقة الخليج العربي من أجل تنفيذ برامج تواجدها و انتشارها و توسعها عن طريق فرض هيمنتها على تلك الدول، و استطاعت لعب دور بارز فيها منذ الغزو الأمريكي للعراق سواء في الساحة السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية، حتى انها دعمت الميليشيات الشيعية العراقية و تدخلت في تشكيل الحكومات العراقية.

و قد أدى ذلك الدور إلى مشاحنات طائفية واسعة بين مكونات الشعب العراقي و أدخلت البلاد في حالة من عدم الاستقرار و غياب الأمن. [2]

المطلب الثالث:

التواجد التركي في العراق و تدخلاته فيها

[1]- الدور الإيراني في العراق نقلا عن موقع سابق.
[2]- الدور الإيراني في العراق نقلا عن موقع سابق.

اتسمت العلاقات العراقية التركية منذ تأسيس تركيا الحديثة عام 1923 بطبيعتها المتغيرة، إذ أنها اتسمت بالفتور من 1923 إلى 1945، و هذا بسبب عدم حسم قضية الحدود المشتركة بين العراق و تركيا و مطالبة هذه الأخيرة بولاية الموصل (نينوى حاليا) بذريعة احتلالها من قبل القوات البريطانية بعد توقيع اتفاقية الهدنة بين الحلفاء من جهة و دول المحور من جهة أخرى، و قد أحيلت قضية الموصل إلى عصبة الأمم التي أصدرت القرار في 16 جانفي 1925 بضم الموصل إلى العراق.[1]

و تاريخيا فقد ظلت العلاقات العراقية التركية موضع تذبذب حاكمها الأساس المتغيرات السياسية و الأمنية بشكل أساسي، و لكن و مع ذلك تعتبر تركيا طرفا مهما في مستقبل العراق بالرغم من عدم وجود علاقات قوية فيما بينهما، إلا أنها تملك القدرة على إعاقة أو تسهيل التقدم للولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها في البلد، و هذا بسبب أنها تمثل بوابة دخول العراق المباشر إلى الأسواق الأوروبية مثل تجارة الشاحنات بحيث تعبر من مركزها بوري الحدودي بالإضافة إلى وجود خط أنابيب النفط في الأراضي التركية موجهة إلى محطات لضخها على البحر المتوسط في جيهان. كما تعتبر تركيا قاعدة هامة لعمليات المساندة للجيش الأمريكي. [2]

و يعتقد أن الأكراد بحاجة ملحة إلى دخول الغرب بصفة عامة و أيضا تركيا من أجل التجارة و الدعم السياسي لأن هذا الدعم في نظرهم يحدث اتزانا ما اتجاه مجموعات عراقية أخرى، مما سيؤدي إلى ظهور عراق متحد في نظام فيدرالي و هذا ما سيثير غضب

---

[1]- أبعاد التدخل التركي في العراق نقلا عن :
www.uomustansiriyah.edu.iqlmedia/attachments 11/11-2016-05-11/11-37-58-AM.pdf
(02/10/16) (17h 00).

[2]- النفوذ التركي في العراق نقلا عن :
https : www.usip.org/sites/default/Files/sr 141-arabic.pdf (01/10/16) (18h 00).

أنقرة و بذلك سعيها إلى احتواء أكراد العراق بالتعاون مع إيران و سوريا، و لكن هذا التعاون يسفر عن نتائج ملموسة و هذا بسبب شكوك كل بلد في نوايا البلد الآخر. [1]

إن الوجود الأمريكي في العراق يعيق قدرة تركيا في التأثير على مجريات الأحداث في تلك الدولة، فلة رحلت أمريكا عنها قبل أن يسودها الاستقرار لوجدت أنقرة نفسها أمام خيارات كثيرة و لاسيما قدرتها على منع بعض التطورات من الحدوث، و لهذا فإن لأنقرة نصيب في العملية السياسية الجديدة بالعراق و التي بدأت بالإنتخابات يناير و قد نجحت نسبيا بحيث أن الأكراد و الشيعة قاموا بالتهديد بالعنف و قد شاركوا بأعداد غفيرة و الذي اعتبرته أنقرة بأنه إيجابي بالنسبة لها بحيث أنه سيوقف الضغط الذي يمارسه الأكراد من أجل الإستقلال. و قد اعترف الأتراك أنهم حاولو لعب دور بناء و تشجيع السنة على المشاركة في انتخابات يناير، كما أنهم لعبوا دور مؤثر في الجهود الإقليمية الموجهة لدعم العملية الإنتقالية في العراق، و من الملاحظ بأن تركيا سوف يتعاظم دورها إذ ما تحالفت مع الجماعات الكردية في شمال العراق، فقد يساهم دعم أنقرة لحكم ذاتي كردي حقيقي و قوي في العراق بصورة كبيرة في ترجيح كفة أولئك الأكراد المستعدين لتجربة عقد اتفاق فيديرالي و البقاء ضمن العراق الموحد، و هناك في الوقت الحالي عاملان يغذيان حركة الإستقلال الكردية هما :

1-وجود ميل متزايد نحو الاستقلال يجبر زعماء أمثال طالباني و البارزاني على استخدام ورقة القومية، و لاسيما فيما يتعلق بالتسوية النهائية في كركوك.

2-و يتمثل في أن الدفع من أجل الإستقلال ينبع من القلق إزاء مستقبل غير مؤكد و الخشية من أن يحل في بغداد نظام ديني أصولي أو حتى انتقامي. [2]

[1]- تمدد النفوذ التركي بالعراق نقلا عن : (19h 00) (02/10/16) www.aljazeera.net/news/presstour

[2]- النفوذ التركي في العراق، نفس الموقع السابق.

و قد جاء سقوط نظام صدام حسين في صالح تركيا و إيران بحيث أنه ساهم في تقوية أسهمه فيها، و اتفقت الإستراتيجيات الإيرانية و التركية على إبقاء العراق موحدا، إلا أن العراق الذي أرادته إيران كان عراقا موحدا و لكنه ضعيف و تابعا و خاضعا لسيطرة شيعية، بينما أرادت تركيا عراقا موحدا قويا قادرا على التصدي للنزاعات الإستقلالية للقومية الكردية حتى لا يثير انفصالها الأكراد الأتراك، و على هذا الأساس تم التوصل بين تركيا و العراق إلى اتفاق تعاون أمني أعلن بموجبه حزب العمال الكردستاني التركي و حزب الحرية الكردستاني الإيراني أحزابا إرهابية، و ذلك من أجل وضع ترتيبات إقليمية لمواجهة النزعة الإنفصالية الكردية التي تعالت بعد الدعم الأمريكي الكبير لأكراد العراق و الذي انتهى بإقامة الحكم الذاتي في مناطقهم. و مع سيطرة إيران على المركز العراقي في بغداد عملت الحكومة التركية على توثيق العلاقات الاقتصادية بإقليم كردستان العراق، و قد أدى هذا التقارب بينهما إلى تخطي العديد من الخلافات بين الأكراد و تركيا. [1]

فقد كانت هذه العلاقة متطورة و متسعة، و هو ما تم ترجمته في الإتفاقيات التي عقدت عام 2009 و الملاحق الملحقة بها، و التي أريد لها أن توفر البيئة المناسبة لبناء علاقات متطورة ببعدها الاقتصادي و السياسي، بما تتضمنه من توافقات بشأن المشاكل التي تواجهها، و لاسيما مشكلة المياه و القضية الكردية و النفط، فهذه الأوضاع تتطلب تحسين العلاقات العراقية التركية، فحاجة تركيا إلى تعزيز نموها الاقتصادي و حاجتها إلى النفط و الغاز كمصادر رئيسية للطاقة تدفعها إلى السعي لضمان تأمينها بها لأن العراق يمتلك احتياطات نفطية تقدر بأكثر من 112 مليار برميل. [2]

---

[1]- صلاح عبد اللطيف، التدخل الإيراني في العراق التاريخ الولقعو المستقبل، هل نشهد عصرا إيرانيا في المنطقة العربية **نقلا عن**
(16h00) (02/10/16) تحليلات/www.massralarabia.com/53495/

[2]- صلاح عبد اللطيف، التدخل الإيراني في العراق نقلا عن الموقع السابق.
www.uomustansiriyah.edu.iqlmedia/attachments 11/11-2016-05-11/11-37-58-AM.pdf
(02/10/16) (17h 00).

و في 2011 و بعد الانسحاب العسكري من العراق تم تحديد الدور التركي في 3 مشاهد أساسية و هي :

- **مشهد الحياد** : و يعني استمرار تطور العلاقات العراقية- التركية السياسية و الاقتصادية من دون تدخل تركي مباشر في الشؤون الداخلية للعراق، و تجنب أي سلوكات من شأنها الإخلال بهذه العلاقة.

- **مشهد الإنكفاء** : بحيث أن تركيا وجهت أنظارها لما يحدث داخل اقليمها متجاهلة تطور الأحداث في العراق، مع تجنب الدخول في منافسة مع إيران أو غيرها من دول الشرق الأوسط.
- **مشهد التقدم** : و يعكس الإختلاف الموجود بين تركيا و العراق اتجاه العديد من القضايا الخلافية المشتركة، و التي تتعدى في جوهرها التحركات العسكرية لحزب العمال الكردستاني، و هوما قد تتخذه تركيا كمبرر للتدخل المباشر فيها بغية إعادة ترتيب الأوضاع في الساحة العراقية، و خاصة إذ ما شعرت تركيا بتهديد موجه نحو وحدة أراضيها، فضلا عن أنها تحظى بدعم الولايات المتحدة الأمريكية و أطراف أخرى فاعلة في المجتمع الدولي، و لهذا فقد أرسلت تركيا قواتها إلى منطقة بحثيقة الواقعة قرب مدينة الموصل في شمال العراق في 12 ديسمبر 2015، و ذلك من أجل تحقيق حلم الأتراك التاريخي في السيطرة على الموصل، و قد أكدت الحكومة العراقية أن هذا التدخل هو خرق للسيادة العراقية و انتهاك للقوانين الدولية و اعتداء على السيادة الوطنية [1]، إلا أن الدول الغربية و لا سيما أمريكا، اختارت الصمت إزاء

[1]- أبعاد التدخل التركي في العراق نقلا عن نفس الموقع السابق.

هذا الإعتداء بالرغم من دخول 150 فردا و يساندها 20 دبابة و مدفعية تركية داخلة للعراق من دون إذن و موافقة الحكومة العراقية.

و قد أكد الكاتب " أمين قمورية" في جريدة النهار اللبنانية في مقالته "سر الغرام التركي بالموصل" أن التاريخ العراقي الحديث يظهر أن الأتراك يريدون السيطرة على المناطق النفطية في العراق و منها كركوك و الموصل، و قد صرح "داوود أوغلو" الذي كان وزيرا للخارجية التركية عام 2009 عندما زار الموصل قائل : "في يوم من الأيام دخل أجدادنا هذه المنطقة و هو يركبون الخيول و سيأتي يوم نعود نحن إلى هذه المنطقة و لكن بمعدات حديثة"، و هوما يثبت طمع تركيا بهذه المنطقة، و بالتالي تشكيله تهديدا جديدا للأكراد كما أنه يفتح الباب أمام تدخلات تركية مستقبلية في القضايا الداخلية لإقليم كردستان، و هذا ما يهدد المستقبل السياسي للأكراد في الشرق الأوسط، لأن الأتراك يريدون أن يبسطوا و يقووا نفوذهم في تلك المناطق، و لذلك فقد أمهل رئيس الوزراء العراقي مدة 48 ساعة " السيد حيدر العبادي" للأتراك لإخراج قواتهم من العراق منتقدا هذا العدوان على أراضيه.[1]

الدور الإسرائيلي في الحركة الكردية العراقية :

لم تكن المسألة الكردية بعيدة عن الاهتمام الإسرائيلي و ذلك بسبب ارتباط مصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، و قد ظهر هذا الاهتمام بدرجة كبيرة فيما يخص المسألة العراقية نتيجة الموقف العراقي من الصراع العربي الإسرائيلي و مشاركة الجيش العراقي في مختلف الحروب العربية الإسرائيلية لذا لجأت هذه الأخيرة لاستعمال الورقة الكردية لإضعاف الدولة العراقية. [2]

[1]- أبعاد التدخل التركي في العراق نقلا عن نفس الموقع السابق.
[2]- د. يحيى خيرة، مرجع سابق، ص112.

و بدى الاهتمام الإسرائيلي بقضية أكراد العراق لما بادرت بتقديم المساعدات لهم من أجل تعزيز قوتهم و مواجهة النظام العراقي، بالتالي ستتمكن من نشر حالة من الأمن داخل الأراضي العراقية و إضعاف الدولة ما يعني انشغالهم بحل الأزمات الداخلية و عدم التمكن من المشاركة في تحرير الأراضي العربية. [1]

و حسب بعض الدراسات فإن الدعم الإسرائيلي لأكراد العراق يعود إلى بداية الستينات مع بداية المواجهة بين الحركة الكردية و الحكومة العراقية سنة 1961، كما جرت العديد من الاتصالات بين الطرف الإسرائيلي (شيمون بيريز نائب وزير الدفاع آنذاك) و العديد من القادة الأكراد الذين أبدو رغبتهم في الإستعانة بإسرائيل لمواجهة النظام العراقي [2] فأقدمت على تسليح المعارضة الكردية و تدريب جماعات المقاتلة و تسهيل الطريق لعبور قادة الأكراد إلى إسرائيل عن طريق إيران، و في المقابل يقدم الأكراد معلومات سرية حول جيش نظام البعث و قدراته الحربية الذي كان قريبا من الإتحاد السوفياتي، و تسهيل نقل يهود العراق إلى إسرائيل.

كما قام الطرفان بإنشاء جهاز المخابرات الخاص بأكراد العراق (البارستنParsten)* برئاسة محمود البارزاني قصد تفعيل التنسيق الإستخباراتي للتجسس على مرافق التصنيع النووي المشتبه به في إيران مقابل تحقيق الأكراد لمطامعهم التوسعية أين سيطرو على 300 قرية التي يتركز فيها الأشوريين و الكندانيين، وضرب القومية العراقية العربية من الداخل. [3]

عززت دعمها في سنوات ما بين 1991-1998 مستغلة بذلك الأوضاع الداخلية الصعبة التي آلت الدولة العراقية، خاصة بعد تلقي النظام ضربة قاسية من طرف التحالف،

---

[1]- دهام محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص240.

[2]- وليد عبد الناصر: "الأكراد و إسرائيل، مجلة السياسة الدولية، مصر، مركز الدراسات الإستراتيجية، الأهرام، ع 135، 1999، ص131.

* **بارستن** : هو جهاز مخابرات تابع للحزب الديمقراطي الكردستاني تم تأسيسه في 1965 من قبل المساد الإسرائيلي و السافاك الإيراني.

[3]- **محمد سر**حان أبوريش، الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال الأمريكي 2003-2011، **رسالة** ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، كلية الآداب و العلوم الإنسانية، 2013-2014.

ردا على اجتياحه للكويت، فعملت إسرائيل على تحريض الأكراد لتحقيق المزيد من المكاسب مع النظام لتقديمه تنازلات تخدم القضية الكردية. [1]

و قد كان هدف إسرائيل هو جعل العراق ينشغل بمشاكله الداخلية و تشتيته من أجل إبعاده و لو ظرفيا عن القضية الفلسطينية، و نصرة الوحدة العربية فتقربها من الأكراد يجعلها تستفيد من الموارد الطبيعية التي تحوزها منطقة كردستان، أما من الناحية الجيوسياسية فهي تمشي وفق مخطط تفتيت المنطقة المتوسطية بالضبط المنطقة الشرق الأوسطية (الفوضى، الخلافة) و إبقائها في اللاستقرار دائم، الشيء الذي يتماشى مع النظرة الأمريكية و هذا ما أكدته خطوة غزو العراق سنة 2003 حيث اكتسب الأكراد دورا فعالا في الساحة السياسية العراقي، كل هذه الأمور ساهمت في إدخال العراق ضمن الدول الفاشلة.[2]

[1]- فايز عبد الله العساف، مرجع سابق، ص65.
[2]- و يفي خيرة، مرجع سابق، ص68-69.

خاتمة

خاتمة:

إن مشكلة الأقليات التي أضحت تكتسي حساسية كبيرة خاصة فيما يتعلق بالدول المتوسطية نظرا لإرتباطها الوثيق بدعائم الوحدة الوطنية لهذه الدول التي تعتبر أن هذه المسألة إشكالية داخلية ،ولا حاجة للتدخل الخارجي لحلها. بيد أن القوى الخارجية مثل الولايات المتحدة الأمريكية تسعى للتدخل في العديد من الناطق بذريعة حماية حقوق الإنسان،و ضمان حقوق الأقليات ضمن منطق التحول من مفهوم الأمن القومي إلى مفهوم أوسع (الأمن الإنساني)

خاصة بعد الحرب الباردة ،و هذا ما تم تطبيقه في التدخل الأمريكي للعراق سنة 2003 ،مما دفع الأقلية الكردية إلى تعزيز و تكثيف نشاطاتها والمطالبة بحقوقها الشرعية والطبيعية علما أن هذه المطالب تستند إلى مشاعر الإرادة الذاتية التي ترتبط بالوضع الداخلي الاقتصادي و الاجتماعي والثقافي للأقليات ، لهذا كل الوسائل المتاحة لها لتحقيقها حتى لو كان ذلك عن طريق ربط تحالف مع أطراف خارجية ،وهذا ما ينعكس بطريقة مباشرة على أمن الدول العراقية ،أما من الناحية الداخلية فان التهديد الذي تشكله الأقلية يرتبط بطريقة مباشرة بعلاقات مع الأنظمة السياسية ومدى قدرتها مع استوعب الأقليات وإدماجها ضمن النسيج الاجتماعي والوصول إلى درجة الولاء الوطني وهذا ما كان غائبا في الساحة السياسية العراقية مما دفع الأقلية الكردية للقيام المزيد من النشاطات والتحركات في فترات تاريخية متعاقبة إلى غاية نجاحها في تحقيق الحكم الذاتي لإقليم كردستان الذي يلعب حاليا دورا فعالا على الساحة السياسية للدولة العراقية وقد كان للطرف الخارجي دورا كبيرا في وصول الأكراد إلى تحقيق مطلبهم خاصة منها الولايات المتحدة أما بالنسبة للإنعكاسات التي نجمت على الحركة القومية الكردية على الساحة الإقليمية يكمن في تأثر الأقليات الكردية المجاورة بالفكر الذي تتبناه هذه الأخيرة مما يزيد في تنمية وتعزيز الوعي بالهوية الكردية

لديها ما يجعلها هي الآخرة تسعى للتحقيق مثل هذه المطالب ضف إلى التدحلات الدول الإقليمية في العراق مثل تركيا وإيران التي تسعى لاستخدام هذه الأقلية كورقة ضغط لإضعاف الدولة العراقية من جهة وعدم السماح لها أن تخطو نحو الاستقلال من جهة أخر لأن ذلك من شأنه أن يهدد أمنها القومي وتفكيك دولها

قائمة المراجع

إبراهيم محمد علي مرجونة، **تاريخ الأكراد (دراسة حضارية و تاريخية في ظل الخلافة العباسية،** (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 2010

آزاد عثمان، **مشكلة حدود إقليم كردستان الفيدرالي (حقائق و دلائل، مواقف و مقاصد، الحل الصائب)**، بحث مقدم إلى مؤتمر الفيدرالية في العراق و المستقبل (جامعة أربيل : كلية القانون و السياسة، 2010

إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول و النظريات** (الكويت، منشورات ذات السلاسل، ط4، 1985)

إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول و النظريات** (الكويت، منشورات ذات السلاسل،ط4، 1985)

أمين قادر مثنى، **قضايا القوميات و أثرها على العلاقات الدولية** (القضية الكردية نموذجا)، منشورات مركز كرد سنان للدراسات الإستراتيجية، ط1، 2003)

باسيلينيكيتين، **الكرد دراسة سوسيولوجية و تاريخية**، تر : نوري طالباني، (السليمانية : مكتب الفكر و التوعية في الاتحاد الوطني الكردستاني، ط3، 2007

برهان غليون، **المسألة الطائفية و مشكلة الأقليات** (بيروت، دار الطليعة للطباعة و النشر، ط1، 1979) ، ص 15

بشرى قبسي، موسى مخول، **الحروب و الأزمات الاقليمية في القرن (20) العشري، أوربا و آسيا** (لبنان : بيسان، للنشر و التوزيع، ط1، 1997

تسعديتكلاليش، **تأثير مسألة الأقليات على الاستقرار السياسي في الشرق الأوسط، حالة أكراد تركيا بعد 2002**، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة مولود معمري : كلية الحقوق، 2015/2014)

تقي الدين طيوش، محمد الصالح جمال، **تأثير المسألة الكردية على الأمن القومي التركي من 1983 إلى 2013**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر (جامعة قالمة : كلية العلوم السياسية، 2015/2014

جليلي جليل و آخرون، **القضية الكردية في العصر الحديث**، تر : عبدي حاجي (العراق : مؤسسة موكرياني للبحوث و النشر، ط2، 2012

جيرارد جالياد، **شعب بدون وطن الكرد و كردستان**، ترجمة عبد السلام النقسندي (العراق، دار آراس للطباعة و النشر، ط1، 2012

حامد محمود عيسى، **المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى نهايتها سنة 1991**، (مصر، مكتبة مدبولي، 1992

حسان بن نوى، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، (الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2015)

حكمت سامي سليمان، **النفط في العراق : دراسة سياسية و اقتصادية** (بغداد : دار الرشيد المنشر، 1958

حميد رضا جلائي بور، **المشكلة الكردية، محمد علاء الدين منصور**، (القاهرة : مركز الدراسات الشرقية، 2000

خوين بكر، **تاريخ كرد ستان**، ترجمة خالص مسور، (لبنان :أمبرال للطبع و النشر و التوزيع، ج1، 1996

خيرة ويفي، **تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة قسنطينة، كلية الحقوق، 2005/2004)

دهام محمد العزاوي، **الاحتلال الأمريكي للعراق**، و أبعاد الفيدرالية الكردية (الدوحة : الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2009

دهام محمد دهام العزاوي، **الأقليات و الأمن القومي العربي : دراسة في البعد الداخلي و الإقليمي و الدولي** (الأردن : دار وائل للنشر، ط1، 2003

دهام محمد دهام العزاوي، **الأقليات و الأمن القومي العربي : دراسة في البعد الداخلي و الإقليمي و الدولي** (الأردن : دار وائل للنشر، ط1، 2003

عبد الحكيم عموش، **تحليل أبعاد ظاهرة نزاعات الأقليات، دراسة نموذج القضية الكردية**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 1994

عبد الفتاح عليالبوتاني، **بدايات الشعور القومي الكردي في التاريخ الحديث** (بيروت: رابطة كاوا للثقافة الكردية، 2005 سالار عبد الكريم، فندي الدوسكي، **دور السليمانية في**

المجلس النيابي العراقي، 1945 – 1958، رسالة ماجستير منشورة (دهوك / المديرية العامة للمكتبات العامة، 2008

عبد الفتاح يحي اليوناني، **وثائق عن الحركة القومية الكردية التحريرية (ملاحظات تاريخية و دراسات أولية)** (أربيل : مؤسسة موكرياني للطباعة و النشر، ط1، 2001

عبد الكريم عوض خليفة، **القانون الدولي لحقوق الإنسان**.(الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة، 2009

عبد المنعم المشاط، الأمن القومي العربي: أبعاد و متطلباته .(بيروت : معهد البحوث و الدراسات العربية، 1995)

علي سيدو الكوراني : **من عمان إلى العمادية أو جولة في كردستان الجنوبية** (عمان، دار آراس للطباعة وا لنشر، ط2، 2012

فايز عبد الله العساف، **الأقليات و اثرها في استقرار الدولة القومية (أكراد العراق نموذجا)**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية العلوم السياسية، 2010/2009

فتيحة بن نعمان، **تجسيد الحماية الدولية لحقوق الأقليات**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة تيزي وزو، كلية الحقوق، 2005

فؤاد حمد خورشيد، **القضية الكردية في المؤتمرات الدولية** (أربيل، منشورات مؤسسة موكرياني للطباعة و النشر، ط1، 2001

مازن ليلو راضي، عبد الهادي حيدر أدهم، **حقوق الإنسان و الحريات الأساسية (عمان** : دار قنديل للنشر و التوزيع، ط1، 2008

مجد الداغر، **أوضاع الأقليات و الجاليات الإسلامية في العالم قبل و بعد 11 سبتمبر2001**، (المنصورة : دار الوفاء للنشر و الطباعة و التوزيع، 2006

محمد يوسف علوان، محمد خليل الموسى، **القانون الدولي لحقوق الإنسان الحقوق المحمية** ،عمان : دار الثقافة،ط2، 2007

المذكرات

مصلح خضر الجبوري، **الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط** (الأردن : الأكاديميون للنشر و التوزيع، ط1، 2014

مصلح خضر الجبوري، **الدور السياسي للأقليات في الشرق الأوسط** (الأردن : الأكاديميون للنشر و التوزيع، ط1، 2014)

نبيل زكي، **الأكراد : الأساطير و الثورات و الحروب** (القاهرة، مطبوعات كتاب اليوم، 1991

هشام محمود الاقدامي، **الحركات العرقية كمصدر مهدد الاستقرار و التجانس القومي** (الاسكندري : مؤسسة شباب الجامعة، 2011

هشام محمود الاقدامي، **الحركات العرقية كمصدر مهدد للاستقرار و التجانس القومي** (الإسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة، 2011)

وائل أحمد علام، **حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام** (مصر : دار النهضة العربية، 1994

وائل أنور بندق، **الأقليات و حقوق الإنسان منع التمييز العنصري و حقوق الأقليات و الأجانب و اللاجئين و السكان الأصليين و الرق و العبودية**(الإسكندرية : مكتبة الوفاء القانونية، ط2، 2009

يسرى الجوهري، جغرافية الشعوب الإسلامية (الإسكندرية : منشأة المعارف جلال خراى و شركائه، 1995

المجلات و الدوريات و الجرائد :

أنور ماجد عشقي، "**دولة كردستان بين القبول و الرفض**"، صحيفة عكاظ، ع 4892، صدر في 2014/11/08، في 2016/09/24

زهدي الداوردي، "**نشوء الوعي القومي و تطوره عند الكرد ملف حول قيام الدولة الفلسطينية و القضية الكردية**"، العالم العربي، (د.م)، ع. 3527، 2011

عبد الرحمان رشاد، "**تغيير الحدود لن يتوقف عند الحدود**"، مجلة الفصل، د م، ع 483 – 484، مارس أفريل 2016

محمد مورو، "استخدام الأقليات في الصراع مع العالم الإسلامي"، المختار الإسلامي، (دع)، (س)

المراجع باللغة الأجنبية

Thomas Brois, « **Langue et littérature Kurds** », Encyclopédiauniversalis, (Paris, corps 13 n°104, 1996), p 387

Khattarabou Dial, « **les Kurdes une guerre sans fin** », Les éternelles victimes de la géopolitique dans groupe des chercheurs Arabies . (Paris : Christian Dior, n°146, 1996

Mehmet serif, Derince, « **La langue Kurde** », Etudes kurdes. Paris, Ed l'harmattan, n°9 Avril 2008

Clémance, Scalbert yucef, **les langues des kurdes de Turquie : la nécessité et repenser, (l'expression la langue kurde)** ; langage et société. Paris : Ed la maison des sciences de l'homme n°117, Mars 2006,

المواقع الإليكترونية

سرحون آل، تجدد النقاش حول إقامة دولة كردية في 2014/08/12

www.carnegicendowment.org/sada/56375تاريخ الإطلاع : 2016/09/24 على 01 : 11

www.middle-est-online.om/?aid=180087 2014/08/16 على 15 : 09

[1] فرهاد سليمان نرمو، **الأكراد و إعلان الدولة، أسباب و معوقات**، نقلا من الموقع :

www.bahzani.net/services/forum/showthread.php?30699-

في 2012/12/02 تم الإطلاع عليه في 2016/09/24 على 34 : 09

أحمد لبن : "**أهم الثورات الكردية في العصر العثماني**"، المنتدى الإسلامي العام، نقلا عن

www.bahoz.hostor.com\obeydulah.nehory.html صدر في 2012/12/08

أشرف نبيه، **الأكراد قومية ، المشكلات و التحديات**، ص 206 نقلا عن :

www.hadaracenter.com/pdfs/الأكراد قومية%20.pdf

عبد الله محمد علي العلياوي، **جذور المشكلة الكردية** نقلا عن :

www.aljazeera.net/specialfiles/pages/ 4F935dae-8e08-4c54-

83ca-16f692c7ab35في 2016/09/09 على 19 : 15

سعد ناجي جواد، **أكرد العراق و أزمة الهوية** نقلا عن :

www.aljazeera.net/specialfiles/pages/54/CAF98-8fc4-41AB8B-154B053149B2 في

2016/09/08 على 02 : 13

علي سلطان، **اتفاقية سايكس بيكو، نفلا عن موقع البحوث سايكس – بيكو – اتفاقية**

www.arab-ency.com/ar/

دون ناشر ،على الموقع الإليكتروني

www.shakmakw.com/vb/showthread.phpt=4693313:

تيلي أمين علي، **حركة الشيخ عبد الله النهري في الوثائق البريطانية**، على الموقع

الإليكتروني : www.bahoz.hostoi.com/obeydulah.nehry.htmlفي (2014/05/16) على

الساعة 00 : 15

أحجية التاريخ و الجغرافيا، لماذا براهن الجميع على الأكراد الآن، نقلا عن

www.sasapost.com/kurds.dream في 2016/07/18 على 25 : 11.

تحديث الميثاق العربي لحقوق الإنسانفي :

www.lasportal.org/ar/sectors/dep/humanringhtsDep/Documents/عربي.pdf (20/05/2016).

محمد أمين الميداني، **"الحماية الإقليمية لحقوق الأقليات"**، على الموقع الإليكتروني **www.amnestynenq.org/qr/magazine/Issue19/Minorityrighthtsregionqliprotection.qspx?articleID=1077**

بريقان سعيد، **من المسؤول عن غياب الدولة الكردية بعد سايكس بيكو**، نقلا عن

www.fikraforum.org/?!p=94518<lang=ar#-v9upeltiu (10:59) (2016/09/11)

حامد الحمداني، **الشعب الكردي و حق تقرير المصير**، نقلا عن

www.hamud-alhamadany.blogspot.com/2010/09/blog=post-5339html (11 : 30) (2016/09/01)

كريم شارزا، **الشيخ محمود ملك كردستان**، نقلا عن :

www.gilgamish.org/printarticele.php?id=3086 (12 : 00) (2016/09/01)

[1] خالد يونس خالد، **تأسيس تركيا الكمالية و احتلال كردستان، القضية الكردية**، في الموقع :

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=1545 (21 : 16) 2016/09/11)

دليل الأمم المتحدة للأقليات في :

www.un.org/ar/evets/indigenousday/pdf/guideminorities.pdf (05/05/2016)

مصطفى أوشمس، **معاهدة سيفر حول القضية الكردية عدوى القومية**، نقلا عن :

http://www.focusaleppo.com/story/1 في 2016/09/11 على 53 : 13

هيتم، **معاهدة سيفر مركز المعلومات بالإذاعة السودانية**، قلا عن

http://chosenhumans.files-wordpress.com/2013/06/d985/d8b9d8/pdf

الملاحق

الفهرس

الفهرس

مقدمة 01

ملخص :

تهدف هذه الدراسة للإحاطة بالجوانب المختلفة التي تتميز بها الأقليات الكردية و تأثيرها على الدولة القومية و على الأمن الإقليمي للمنطقة المتوسطية التي يزخر نسيجها الاجتماعي بمجموعة من الأقليات بأشكالها المختلفة (عرقية، دينية...) هذا حيث حظيت هذه الأخيرة باهتمام القوى الإقليمية و الدولية على مدا العصور نظرا لمقوماتها الحضارية التاريخية، و الخيرات الطبيعية التي تزخر بها المناطق التي تتركز فيها بالإضافة إلى أهمية موقعها الجيوستراتيجي.

فتهميش هذه الأقليات و عدم الإعتراف بوجودها أدى إلى نشوب علاقات متوترة بينها و بين حكومات الدول التي تنتمي إليها، و كثيرا ما تتحول إلى علاقات صراعية تصادمية، مما يخلق نزاعات داخلية ذات أبعاد إقليمية خصوصا حين تتقاسم الدول المجاورة نفس الأقليات، فبروز حركة معينة في دولة ما يؤدي إلى تزايد تنامي الوعي لدى مثيلاتها، كل هذه الأمور تمهد الطريق لظهور حالة عدم الاستقرار السياسي الناجم عن تصادم الأطراف و سياسات فعل و رد فعل، علاوة عن زيادة التناقض فيما بينها، و في سبيل تحقيق أهدافها و مطالبها تلجأ هذه الأقليات كل الوسائل السياسية و العسكرية و حتى اللجوء لمطالبة الدعم الأجنبي من القوى الكبرى و الإقليمية مما يجعلها كأداة ضغط تستخدمها هذه الأخيرة لبسط نفوذها في المناطق الإستراتيجية بهدف تحقيق مصالحها، و هذا ما ينطبق على العراق و إقليم كردستان المتواجد فيه، حيث شهدت الفترة ما بين 1921-2003 حالة من النزاعات الداخلية و الحروب الإقليمية التي أثرت أمن هذه الدولة بصفة كبيرة، فاستمرار الحراك الكردي في العراق سببه الإرادة السياسية لقيادات و مختلف الحكومات المتعاقبة في وضع حل نهائي للأزمة بإعطاء حقوقهم القومية و السياسية و الاعتراف بهم كمكون في المجتمع،

إلا أن الاجتياح الأمريكي للعراق سنة 2003 فتح الأبواب للأقلية الكردية لتحقيق أهدافها، حيث يتعاظم دورها في مسار إعادة بناء الدولة العراقية خاصة بعد وصولهم إلى السلطة و وضعهم دستور جديد يتبنى الفيدرالية كحل للأزمة..